أثر العامل الخارجي في الأوضاع السياسية لدول العالم الثالث

مرحلة الحرب الباردة وما بعدها

دراسة تاريخية

الأستاذ الدكتور

ماجد محي عبد العباس آل غزاي

فهرست المحتويات

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ لِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكاً هُمْ نَاسِكُوهُ فَلَا يُنَازِعُنَّكَ فِي الْأَمْرِ وَادْعُ إِلَى رَبِّكَ إِنَّكَ لَعَلَى هُدًى مُّسْتَقِيمٍ ﴾

صدق الله العظيم

سورة الحج الآية ٦٧

الإهداء

إلى الحقيقة التي لا يشوبها الزيف والخداع

حب العائلة زوجتي وأولادي

نورهان-ألق الزهراء- محمد الفضل

المقدمة

مثَّل العامل الخارجي تأثيراً على الدوام في مجمل السياسات والأوضاع العامة لدول العالم الثالث لما حمله من مؤثرات متعددة حملتها الظروف المعقدة والمتداخلة التي عاشتها هذه البلدان تحت وطأة السيطرة الاستعمارية الطويلة حيث كان من ملامح هذه السيطرة اتباعها لأساليب مختلفة الغاية منها ربط مصير الشعوب المستعمرة بمصير القوى الاستعمارية، وقد نتج عن هذه الأساليب ولادة نظم وأشكال من الحكم متأثرة في واقع هذه السيطرة ونتائجها.

ونتيجة لرسوخ جذور السيطرة والهيمنة الأجنبية فقد استمرت مضامين هذه السيطرة حتى بعد التخلص من الاستعمار والحصول على الاستقلال من خلال إمساك تلك القوى بمفاتيح تتمكن من خلالها الدخول بيسر وسهولة إلى مواطئ القدم التي تمكنها من ضمان مصالحها، ويأتي من بين هذه المفاتيح وجود نظم سياسية ذات مؤسسات وقوى جاءت مترافقة ومنسجمة مع تلك الأشكال من النظم التي كانت موجودة أصلاً أيام الهيمنة الاستعمارية وإن اختلفت أحياناً إلاّ أن اختلافها لا يلغي حالة الامتداد لتلك الأشكال القائمة.

ومما زاد عملية التأثير الخارجي في دول العالم الثالث في مرحلة الحرب الباردة قوة هو طبيعة العلاقات الدولية التي كانت سائدة وما نجم عنها من صراع إيديولوجي بين القوى الكبر، وبنهاية الحرب الباردة بدأ تصاعد واضح لدور العامل الخارجي من خلال انفراد قوى المعسكر الرأسمالي بمقادير السياسة الدولية وسيطرتها المطلقة بالتدخل في شؤون الدول الأخرى وانهيار تلك الأشكال من النظم التي انسجمت مع طبيعة مرحلة الحرب الباردة لتنطلق أشكال قائمة على أسس التعددية السياسية والحزبية المتلائمة مع طروحات المعسكر الرأسمالي الغربي التي اهتمت بالديمقراطية وحقوق الإنسان واقتصاد السوق، ومن خلال هذا التقديم نصل إلى حقيقة مؤداها أن العامل الخارجي كان يؤدي دوره دائماً وفي كل المراحل في رسم وتحديد صورة النظم السياسية في دول العالم الثالث وهذا ما تحاول الدراسة معالجته وتحليله والوقوف عند مفاصله الأساس، وتأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تنصب على أثر العامل الخارجي في مرحلة تصاعد فيها دور هذا العامل وخصوصاً بعد المتغيرات الدولية المتسارعة وما رافقها من آثار بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، كما تحاول أيضاً تحليل مضمون العامل الخارجي ودوره في التأثير من خلال تسليط الضوء على أبعاده واتجاهاته عن طريق صب الاهتمام على النقاط الآتية:

١. دراسة تأثير العامل الخارجي بإطار تاريخي يبدأ من الحقبة الاستعمارية وينتهي بالمتغيرات الدولية التي تمثلت بانهيار الاتحاد السوفيتي.
٢. صب الاهتمام على أهم اتجاهات التأثير وتتمثل بالاتجاهين السياسي والاقتصادي.

٣. فهم طبيعة النظم السياسية في العالم الثالث وخصائصها وسماتها من خلال تسليط الضوء على المؤسسات السياسية والأحزاب.

تم تقسيم هذا الكتاب إلى أربعة فصول كما تضمن تمهيداً لتناول الأوضاع السياسية العامة في دول العالم الثالث للمرحلة الاستعمارية وما تركته من آثار واضحة طبعت المرحلة التي أعقبتها وهي مرحلة ما بعد الاستقلال.

وتناول الفصل الأول اتجاهات التأثير الخارجي في مرحلة الحرب الباردة سواءً السياسية أو الاقتصادية، أما الفصل الثاني فتعلق بدراسة انعكاسات التأثير الخارجي على المؤسسات السياسية والتربوية والدستورية والحزبية في مرحلة الحرب الباردة، أما دور العامل الخارجي بعد المتغيرات الدولية العديدة التي أسهمت بنهاية الحرب الباردة والتي أدت إلى تصاعد وزيادة وتأثر هذا الدور، فقد خصص الفصل الثالث لهذا الموضوع، وجاء الفصل الرابع ليسلط الضوء على التحديات التي واجهت دول العالم الثالث وهي تحديات كانت متعددة ومتصاعدة.

ختاماً أتمنى أن يشكل هذا الكتاب إسهامة متواضعة في سجل الكتابات التاريخية والسياسية التي اهتمت بالرصد والتحليل والتوثيق بمرحلة مهمة من تاريخنا المعاصر ونسأله تعالى العون والتوفيق.

التمهيد

أثر العامل الخارجي في الأوضاع السياسية للبلدان المستعمرة في مرحلة ما قبل الاستقلال

على الرغم من تعاقب الزمن وما تعرّض له العالم الثالث من متغيّراتٍ عديدة، فإنه وبغضِّ النظر عنها جميعاً، ما زال مشدوداً لتأثيرات الظاهرة الاستعماريّة بجوانبها السلبية حتى أصبح هناك ترابطٌ وثيق بين الاثنين، فوصف العالم الثالث لم يظهر لحيِّز الوجود إلا لكون هذا العالم قد أثرت فيه أعقد وأصعب ظاهرةٍ ألا وهي الظاهرة الاستعمارية.

لقد رزحت معظم دول العالم الثالث تحت سيطرة القوى الاستعمارية المختلفة ولمددٍ متباينة، ومن هنا سنحاول تسليط الضوء على أثر هذه الظاهرة في الأوضاع السياسية لهذه الدول وذلك في مرحلة الحقبة الاستعمارية التي سبقت الاستقلال وبصورةٍ موجزة.

لقد مثلت عمليّة الخضوع للهيمنةِ الاستعمارية الظاهرة الأكثر شموليّةً بين دول العالم الثالث، وتجسّدت بالهيمنةِ على الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية من خلال فرض سيطرة البلد المستعمِر وثقافاته وتقاليده، وخضعت هذه الدول للهيمنة لمددٍ مختلفة من تاريخها الحديث، وكان الحكم في خلالها يخضعُ مباشرةً لسيطرة مؤسساتٍ تابعة لقوىً خارجية.

إن ظاهرة الاستعمار انطلقت من خلال المتغيّرات التي حدثت في أوربا في خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر اللذان مثّلا بداية تطوّر الرأسماليّة، ففي هذه المرحلة وُلدت مسألة التقسيم الدولي للعمل وتزايد التراكم الرأسماليّ الذي ساعد على الانتقال من الإقطاعيّة إلى الرأسماليّة وما رافق ذلك من تطوّرٍ في الإنتاج إلى درجةٍ أصبح فيها بحاجةٍ لأسواقٍ خارجيّة من أجل زيادة التراكماتِ الرأسماليّة عندها ابتدأت المرحلةُ الاستعمارية، حيثُ أخذت الدول الاستعماريّة بفعل مقدّراتها الإنتاجيّة والوسائل العسكريّة المتوافرةِ لديها باستعمار البلدان ونهبِ ثرواتها الوطنيّة(١).

وبدأ سباق عنيف ومعاركٌ طاحنة بين الدول الاستعماريّة من أجل السيطرة على أكبر قدرٍ ممكن من أراضي بلدان العالم الثالث، ففي أفريقيا وحدها بقي ١٠% فقط من أراضيها غير مستعمرة(٢)، وكان ذلك تحت ذرائع شتّى منها نشر المسيحيّة ونقل الحضارة إليها، ولم تشذّ أيّ دولةٍ أوربيّة عن تجارة الرّقيق وأعطت بريطانيا لنفسها الحق في مطاردةِ العبيد ونقلهم وبيعهم، ويرى بعض الباحثين أن عدد الزنوج الذين اقتنصوا وأُخرجوا من ديارهم لا يقلّ عن مائة مليون(٣).

---

(١) طلال البابا، قضايا التخلُّف والتنمية في العالم الثالث، دارُ الطليعة، بيروت، ط١، ١٩٨١، ص٣٠.

(٢) Robert Clerk, Power and Policy in the Third World, New York, ١٩٧٨, p١٥.

(٣) صبري أبو المجد، ثورة أفريقيا، الشركة العربيّة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٠، ص٤٤. نقلاً عن مها عبد اللطيف الحديثي، مشكلةُ التعاقب على السُّلطة وأثرها على الاستقرار السياسي في العالم الثالث، أطروحة دكتوراه، كليّة العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٤.

ولم يستكمل نظامُ الاستعمار نضجه إلا في نهاية القرن التاسع عشر، حيث جرى الانتقال من رأسمالية المنافسة الحرَّة إلى رأسمالية الاحتكارات الامبرياليّة، ولقد أُخضعت من قبل ذلك بوقتٍ طويل أقاليمٌ متعدّدة في أفريقيا وآسيا واستراليا وأمريكا الشمالية والجنوبيّة لهيمنةِ عددٍ من الدّول الأوروبيّة الكبرى بوصفها قواعد عسكريّة أماميّة ومراكز تجاريّة لاقتناص العبيد ونهب الذّهب والفضّة واستيطان البيض[١].

وكان الإنتاج في دول العالم الثالث مسخّراً بشكلٍ واضح لخدمة مصالح الدول الاستعماريّة لأجل الحصول على المواد الأوليّة اللازمة للصناعة فيها، ورافق ذلك أيضاً هجرة الكثير من الأوروبيين للاستيطان في مناطق العالم الثالث لترسيخ السيطرة بما يؤمن كامل سلطات الدّولة المهيمنة على المناطق التي استولوا عليها في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينيّة[٢].

وعملت تلك الدول الاستعماريّة على جعل الدول المستعمَرة سوقاً لمنتجاتها حيثُ سيطرت على معظمِ الأسواق فيها من خلال احتكار السّلع الاستهلاكيّة الأساس، فقد كانت المنتجات المصنَّعة تأتي إلى المستعمرات بثمنٍ مرتفع، بينما نجد أن المنتجات الأرخص ثمناً يستبعدها الأجنبيّ، فمثلاً يزيد ثمن القمح المستورد بنسبة ٨٠% عن القمح الذي كان يُستورد من غير فرنسا[٣].

إن عمليّة تغيير البُنية الاقتصاديّة للدول الرّأسمالية ذاتها أدّت الدور الحاسم لتغيير البُنية الاقتصادية للدول المستعمَرة[٤]، وما دامت هذه ذات طابعٍ زراعي فقد عمدت الدول الاستعماريّة إلى التوسُّع في إنتاج المحاصيل الصناعيّة والغذائيّة التي تحتاجُها والتي تُؤمن ديمومة التراكم لرأس المال، ففي إندونيسيا عمدت هولندا إلى تغيير زراعة بعض المحاصيل بما يخدم احتياجات الاقتصاد الهولندي وأرغموا الإندونيسيين على ذلك مما أدى إلى الفتك بحياة حوالي ٢٣٠ ألف إندونيسي في غضون ستة أشهر[٥].

---

[١] جاك وودس، الاستعمار الجديد في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينيّة، ترجمة الفضل شلق، دار الحقيقة، بيروت، ط١، ١٩٧١، ص٩.

[٢] محمد مصطفى، نجيب إلياس، الدول النامية ومشكلاتها، دار الفكر، القاهرة، ١٩٦٤، ص٥. نقلاً عن: مها عبد اللطيف الحديثي، مصدر سبق ذكره، ص٧

[٣] كلود فوتيه، أفريقيا للأفريقيين، ترجمة أحمد كمال يونس، دار المعارف، القاهرة، د. ت، ص١٤٦.

[٤] فايز بكتاش، مفهوم التخلُّف السياسي في العالم الثالث، مجلّة العلوم الاجتماعيّة، المجلّد ١٣، العدد ٣، الكويت، ١٩٨٥، ص٤٧.

[٥] بارفيسخلتباري، التخلُّف الاقتصادي، ترجمة جميل بوداغ، دارُ الكتب للطباعة والنّشر، بغداد، ١٩٧٩، ص٤٨. كذلك أنظر: مها عبد اللطيف الحديثي، مصدر سبق ذكره.

إن السياسات الاستعماريّة في قطاع الزّراعة لم تقف على ما تقدّم فقط بل إنها عمدت إلى تحطيم إنتاجيّة المحاصيل الزراعيّة أيضاً وخاصّة الإنتاجيّة منها، وبالذات تلك التي لها أهميّة بالنسبة للاقتصاد في الدول المستعمَرة، فقد قامت بريطانيا بتشجيع زراعة القطن في السّودان عندما بدأت بوادر التّحرر الفعلية في مصر في أعقاب الحرب العالمية الأولى وذلك لكسر احتكار مصر لهذا المحصول الإنتاجي، وتمكّنت من خلق منافسٍ لإنتاج مصر مما قلل من العوائد الماليّة التي كانت مصر تجنيها من هذا المحصول، وقام البريطانيون أيضاً بسرقة فسائل (الهيفيئا) من البرازيل ونجحوا في أقلمتها في جنوب شرق آسيا ما مكّنهم من إيجاد إنتاجٍ منافس لإنتاج المطّاط البرازيلي[١].

وصبّت الدول الاستعماريّة اهتمامها لتحقيق أهدافها وغاياتها على أساليب متعدّدة يأتي في طليعتها الاهتمام بالجوانب الثقافيّة ومن خلال الوسائل الآتية[٢]:

١. إيجادُ فئاتٍ من المثقفين والمتعلّمين تنطلق في مواقفها من النّفسية والذّهنية التي رسمها الاستعمار.
٢. فصل ارتباط المواطن بجوهر تكونه الحضاري وتصوّره لتاريخه وجعله مبهوراً بالحضارة الأوروبيّة.
٣. تحقيق أداةٍ مؤثّرة في تفكيك الرّوابط الاجتماعيّة والذي يُسهم في إبقاء الفرد تحت التأثير الاستعماري، وأن يبقى هذا التأثير ليشمل أولئك الذين سيصبحون في يومٍ من الأيام قادةً في بلدانهم.

ولتحقيق ما تقدّم فقد عمدت الدّول الاستعماريّة إلى إبقاء التعليم تحت سيطرتها فحلّت اللغات الأجنبيّة محل اللغات الوطنية وأُلغي التعليم الوطني، كما حصل في بعض دول المغرب العربي، وكان لا يُسمح لأبناء الطبقات الفقيرة بالدخول إلى المدارس والتي كان مُعظمها مدارس تبشيريّة تهدفُ إلى تكوين جيلٍ مؤمن بالثقافة الاستعماريّة، معجبٌ بكلِّ ما هو أجنبيّ ومتطلّعٌ إلى خدمة النظام الاستعماري[٣].

وتُشير الأرقام إلى أن ٧٠% من دول العالم الثالث تتراوح نسبة الذين يتحدّثون فيها الإنكليزية أو الفرنسيّة من ٥ إلى ٥٥% من عدد سكّانها، وبعض الدول ليس لها لغاتٌ وطنيّة كدول أمريكا اللاتينيّة، وأخرى أصبحت لغة الدولة الاستعمارية السابقة لغتها الرّسميّة كالدول

---

[١] إيف لاكوست، العالم الثالث وجغرافية التّخلف، ترجمة عبد الرّحمن حميدة، دار الحقيقة للطباعة والنّشر، بيروت، د. ت، ص٨٣.

[٢] نزار عبد اللطيف الحديثي، الأمة العربية والتحدّي، دار الحريّة للطباعة، بغداد، ١٩٨٥، ص ص٧٧-٧٨.

[٣] المصدر نفسه، ص٤٨.

الأفريقيّة، وحتى تلك الدول التي يبلغ المتحدّثون باللغة الأجنبيّة فيها نسباً قليلة فإنهم يشكلون النخب الرئيسة في البلد ويُسهمون إسهاماً فاعلاً في تحديد السياسات الخارجيّة لبلدانهم ورؤيتها للعالم[١].

إن هذا الواقع يرتبط بالسياسة المتّبعة من الدول الاستعماريّة فيما يخصّ التعليم، حيث كانت تعمل على إلغاء الثقافة التقليديّة، وتقديم نظامٍ تعليمي جديد يشوّه تلك الثقافة وكذلك يعمل على تفكيك البلدان وتجزئتها[٢].

ففي نيجيريا مارست بريطانيا سياسة التمييز في إعطاء ومنح الفرص التعليميّة، ففي الوقت الذي كانت فيه نسبة التلاميذ في الشمال الذين حصلوا على تعليمهم الابتدائي ١١% والتعليم الثانوي ١%، كانت النسبة في الجنوب ٨% و ١١% على التوالي، إلى جانب إعطاء الأولويّة لأبناء الجنوب في شغل المناصب الإداريّة[٣].

وكانت غاية التعليم في المستعمرات البرتغاليّة إظهار حالة الرُّقي بما هو مرتبطٌ بالمستعمر وإن ما هو محليٌّ ليس بذي قيمة، كما نلاحظُ نسبة الأميَّة العالية والتي لم تعمل الدول الاستعماريّة على معالجتها، فالكونغو البلجيكي عند استقلالها لم يكن فيها أكثر من (١٦) متخرِّج من مجموع عدد السّكان البالغ (١٣) مليوناً[٤].

وهذا يكشف أن الدول الاستعماريّة لم تكن تعمل بل لم تسمح بنموٍّ مجالٍ يشجِّع على قيام مؤسساتٍ سياسيّة حقيقيّة، لأن مثل هذه المؤسسات تحتاج إلى قاعدة رصينة من الوعي عمادها التعليم والثّقافة، وزيادةً على ذلك فإن مثل هذا الواقع أسهم في خلق حالة الاضطراب والتناحر السياسي بين أبناء البلد الواحد لاختلاف ثقافاتهم وانتماءاتهم السياسية، وكذلك لأن المستعمر لم يعمل على بناء نظامٍ سياسي تكون وظيفته دمج وصهر كل الثقافات المختلفة في وعاءٍ مشترك.

ومن خلال ما تقدَّم يتّضح مدى تأثير السياسة التي اتبعتها الدول الاستعمارية وخصوصاً بريطانيا وفرنسا في خلق قاعدةٍ أساس لترويج المفاهيم والسياسات الاستعمارية من

---

[١] Chlapham, Christopher and Philip, George, The political Dilemmas of Military Regimes Burns and Noble Books, Ottawa, New Jersey, ١٩٨٥, p٤.

[٢] Gbotokuma Zeke, Cultural Identity and Underdevelopment in Sub-Saharan Africa, Modern African Studies, V. ٤, ١٩٩٢, p٢١.

[٣] إبراهيم نصر الدّين، مشكلة الاندماج الوطني في نيجيريا، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ١٩٨٧، ص٢٠، نقلاً عن: مها عبد اللطيف الحديثي، مصدر سبق ذكره.

[٤] Basil Davidson, Modern Africa, Longman, London, ١٩٨٩, p٩٠. Also see: Paul Gammak, Third World Politics, Macmillan Education, London, ١٩٨٠, p٥٣.

خلال خلخلة الواقع الاجتماعي والبناء الثقافي في دول العالم الثالث سواءٌ بنشر الثقافة الغربيّة أو التعليم على النمط الغربي، لذا كان التعليم يخضع لإشراف الأوروبيين ويهدفُ إلى تخريج كوادرٍ وسطيّة تعاون الإدارات الاستعماريّة ولم يتّجه إلى إعداد كوادر فنيّة تسهم في تنمية اقتصاديات هذه البلدان.

إن أسلوب فرض التفوّق الحضاري على المستعمرات لم يعتمد على التعليم وحده، وإنما امتدَّ ليشمل أساليب أخرى كان من نتيجتها وضع دول العالم الثالث أمام خيارين وهما إما الاستمرار بحالة التخلُّف أو اختيار النموذج الرأسمالي طريقاً للتقدُّم وهو بكلِّ الأحوال تقدمٌ زائف يُبقي التبعيّة السياسية والثقافية والاقتصادية قائمة[١].

وهكذا كانت الدول الاستعمارية تحاول المحافظة على أقصى حُدود التسلُّط لإخضاع هذه الدول بصورةٍ كاملة على أساس وجود السُلطة بيد الدّولة المهيمِنة، فكانت السلطة الدستورية تُمارَس من قبل الموظفين الأوروبيين وكانت تصحبهم إما حكوماتٌ ذاتُ هيئاتٍ أو مجالس محليّة، وكان المستعمرون يحمون أنفسهم بجيوشٍ أوروبية أو بجيوشٍ من السُّكان الأصليين تحت قيادةٍ واضحة من الضُّباط الأوروبيين[٢].

لذلك اتّبعت القوى الاستعماريّة منذُ البداية سياسةً كانت تقوم على اختراق وتدمير الأنظمة التقليدية القائمة دون السّعي إلى بناءِ أجهزةٍ جديدة تتلاءم مع حاجةِ هذه المجتمعات، كما إن عمليّة إعادة تشكيل الهياكل الاقتصاديّة تركت آثارها في التشكيلات الاجتماعية التابعة لها مما أدّى إلى تعدُّد الأنماط الإنتاجيّة وقيام تداخلٍ بين الطبقات والفئات الاجتماعيّة، وعزّزت هذا الأمر عوامل الانتماء القبلي والطّائفي[٣].

ولقد عمدت هذه القوى إلى الإبقاء على حالة التّفرقة بين الشّعوب وإغراقهم في حالة الجمود والاستسلام والطّاعة للحُكّام وقبول الأوضاع على طريقة (فرِّق تسُد) كالتلاعب بالقوميّات والطّوائف بعضها ضدَّ بعض خاصّةً من جانب الحكومات البريطانيّة التي أثارت التاميل ضدّ السنهاليين في سريلانكا، والهندوس ضدّ المسلمين في الهند والملاويين ضد الصينيين في ماليزيا[٤].

وفي هذا السّياق نجدُ أنَّ قسماً من الدول في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية قد نشأ بعد سلسلةٍ من التّسويات والتقسيمات بين الدول الاستعمارية ولمقتضيات التنافس واقتسام النفوذ،

---

[١] نزار عبد اللطيف الحديثي، مصدر سبق ذكره، ص٨٢.

[٢] جاك وودس، مصدرٌ سبق ذكره، ص١١.

[٣] محمّد الجوهري، علمُ الاجتماع وقضايا التّنمية في العالم الثّالث، الجزءُ الأوّل، دارُ المعارف، القاهرة، ١٩٧٨، ص٢٤٣. كذلك أنظر: مها عبد اللطيف الحديثي، مصدرٌ سبق ذكره، ص٨.

[٤] جاك وودس، مصدرٌ سبق ذكره، ص٢٢. كذلك أنظر: مها عبد اللطيف الحديثي، مصدر سبق ذكره.

لذلك رُسمت الحدود على أساس هذه الأمور ولم يؤخذ راي السّكان المحليين[١]، كما إن عمليّات الحدود المصطنعة والتقسيمات الاستعماريّة لم تأخذ في حُسبانها الحقائق الجغرافيّة والبشريّة، فأدّت إلى تمزيق القبائل والتي كان من الممكن أن تكون أساساً لنوعٍ من التطوّر القومي، وجعلت من هذه القبائل أجزاءً تنتمي إلى مجموعةٍ من الدول، فانقسمت قبائل الباكو نجو مثلاً إلى أقسامٍ ثلاثة في الكونغو الفرنسي والكونغو البلجيكي وشمال أنغولا[٢].

وقد جاء وضع كثيرٍ من هذه الحدود في الغالب على موائد المؤتمرات ليكون فاصلاً كما هو الحال في كوريا الشماليّة وكوريا الجنوبيّة، حيثُ يفصل بينهما الخط ٣٨ والذي اتُّفق عليه بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، وكذلك خط ١٧ شمالاً بين فيتنام الشمالية والجنوبية قبل التحرير[٣].

وخلقت الدول الاستعماريّة عوائق مُصطنعة حتى داخل البلاد الواحدة، ففي الكونغو مثلاً جزّأوا البلاد إلى أقاليم، ولم يستطع أيُّ زنجيٍّ يسكنُ أحدهما أن يذهب إلى إقليمٍ آخر دون أن يحمل جوازاً خاصّاً، ونجد ذلك في السودان حيثُ أصدر الحاكم العام البريطاني مرسوماً عام ١٩٢٢ أُطلق عليه مرسوم المناطق المغلقة، عدَّ بموجبه المديريّات الجنوبيّة مناطقَ لا يجوزُ دخولُها إلا بإذن الحاكم العام[٤].

كما عملت بريطانيا على جعل كلّ طائفةٍ من الطوائف الدينية في أوغندا منطقةً خاصة بها لمزاولة نشاطها[٥]، وطبّقت قانون الضّواحي (لوجارد) في نيجيريا الذي جرى بموجبه عزلُ أبناء الجنوب العاملين في الشمال في أحياء مخصّصة لهم أُطلق عليها أحياء الغرباء وفيها يطبقون نظامهم الخاص بهم إلى جانب حيازتهم للمؤسسات التعليمية والدينية الخاصة والمتماثلة مع ما هو موجودٌ في الجنوب[٦].

---

[١] جون هاتس، تاريخ أفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية، ترجمة عبد العليم السّيد منسي، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، مصر، ١٩٦٩، ص٥.

[٢] عبد الغني عبد الله خلف الله، مستقبل أفريقيا السياسي، مؤسسة المطبوعات الحديثة، القاهرة، ط٢، ١٩٦١، ص٥١٤.

[٣] محمد عبد الغني، الجغرافية والمشكلات الدوليّة، دار النّهضة العربية، بيروت، د. ت، ص١١٦.

[٤] عبد الغني عبد الله خلف الله، مصدر سبق ذكره، ص٥ وما بعدها.

[٥] محمد عبد المنعم يونس، أوغندا بين الاستعمار البريطاني والكفاح الوطني، دار القلم، القاهرة، ١٩٦٠، ص١٠٣.

[٦] إبراهيم نصر الدّين، مصدر سبق ذكره، ص١٣. كذلك أنظر: مها عبد اللطيف الحديثي، مصدر سبق ذكره.

لذلك نلاحظُ أنَّ عدداً كبيراً من الدول وخاصّةً في أفريقيا ما زالت تعيشُ في مرحلةٍ قبليّة، وما زالت لا تكوّنُ أمماً واضحة السمات ولا يوجد ذلك الإحساس بالانتماء المشترك إلا إلى القبيلة، وكثيرٌ من أبناء دول العالم الثالث لا يجدون وسيلةً للتفاهم المشترك فيما بينهم إلا بلغات الدول الاستعماريّة نفسها.

إنَّ مشكلة تخطيط الحدود الاعتباطي هي بلا شكٍّ إحدى عناصر الإرث الاستعماري في بلدان العالم الثالث عامّةً والوطن العربي وأفريقيا بوجهٍ خاص، فالقسمُ الأعظم من الحدود السياسيّة الحالية قد رُسمت بشكلٍ مصطنع في المرحلة الاستعماريّة ذاتها، وهذه المشكلة تعكسُ في جوهرها سياسة الدول الاستعماريّة والتي تهدف، زيادةً على أهدافها الأخرى، إلى خلقِ جوٍّ من القلق والتمزُّق لهذه البلدان نظراً لأهميّتها الاقتصادية والاستراتيجية والزّج بها في صراعاتٍ داخليّة لكي تكون بحاجةٍ مستمرّة للدول الاستعماريّة بعد حصولها على الاستقلال.

وهكذا انعكست السياسةُ الاستعمارية بأساليبها المتعدّدة واتجاهاتها المختلفة على أشكال النّظم السياسية، فانعدمت فيها حريّةُ الخيار السياسي، كما أنَّ السلطة فيها كانت تقومُ على السيطرة وعدم الإقناع، وبما أن المصالح الاستعمارية هي التي كانت القاعدة التي تتشكّل من فوقها مؤسسات الحكم، فقد أدّت هذه الحالةُ إلى ظهورِ أنماطٍ وأشكالٍ مختلفة من نُظم الإدارة الاستعماريّة[١].

استناداً إلى هذا فقد خضعت الدول التي كانت تحت السيطرة الأسبانية والبرتغالية والفرنسية للنظام يقوم على الإدارة المباشرة، أما الدول التي كانت تخضع للسيطرة البريطانية فقد كان نظام الإدارة غير المباشرة، والمباشرة أحياناً هو المتبع فيها[٢].

وانحصر نظام الإدارة المباشرة للاستعمار الأسباني والبرتغالي على دول أمريكا اللاتينية، وكان يتميز بكونه حكماً استبدادياً تقوم المؤسسات فيه على السيطرة وانعدام الكفاءة الوظيفية في إسناد المسؤولية، فالسلطة بيد نائب الملك وهو الذي يضع القوانين وينفذها ويحكم بمساعدة موظفين من رعايا الدولة الاستعمارية يتم اختيارها على أساس الولاء المطلق للعرش، حيث أدت هذه المركزية الإدارية المتبعة إلى عدم مشاركة السكان في الحكم إلاّ في نطاق ضيق وفي المناصب الإدارية الثانوية واقتصارها على العناصر المضمون ولاؤها لهذه السلطات[٣].

---

[١] علي الدين هلال، مفاهيمُ الديمقراطيّة في الفكر السياسي الحديث، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، ١٩٨٤، ص٤٨، كذلك أنظر: Paul Gammack, Op. Cit., P. ١١، مها عبد اللطيف الحديثي، مصدر سبق ذكره، ص١٢.

[٢] يحيى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة، دار النهضة، بيروت، ١٩٦٩، ص٢٧٩.

[٣] مها عبد اللطيف الحديثي، مصدر سبق ذكره، ص١٣.

وكانت فرنسا تتبع الأسلوب نفسه في الإدارة، حيث قسمت مستعمراتها على اتحادين رئيسين، وكان على رأس كل اتحاد حاكم عام مسؤول أمام وزارة المستعمرات وعلى رأس كل مستعمرة حاكم مسؤول أما الحاكم العام وكل مستعمرة مقسمة على دوائر وعلى رأس كل منها رئيس الدائرة وكل دائرة على أقسام وعلى رأس كل قسم منها رئيس قسم وكل قسم على مقاطعات وعلى رأس كل مقاطعة رئيس مقاطعة وتضم كل مقاطعة عدة قرى وعلى رأس كل منها رئيس قرية وكانت الإدارة حتى مستوى القسم في يد الفرنسيين أنفسهم وكانوا أساساً من الضباط والإداريين، أما بالنسبة إلى المستويين الأخريين فقط كانا بيد الزعماء التقليديين الأفريقيين ولكن اختيارهم لم يكن من المجتمع وإنما بالتعيين[١].

لقد أدى هذا الأسلوب المتبع من الإدارة الفرنسية إلى اجتثاث بعض القيم الديمقراطية العفوية من أصولها، ففي أفريقيا وجدت بعض القيم وتراوحت ما بين التحدي لسلطة رئيس القبيلة عند قبائل اليوروبا في نيجيريا وقبائل الوولف في السنغال إلى مبدأ اللامركزية والمساواة عند قبائل الكيكويو في كينيا وشعوب شمال أوغندا، إلاّ أن هذه القيم طمست بفعل سياسات رسم الحدود الذي تم من دون وضع أي حساب للتداخل الموجود ما بين القبائل الموجودة وسماتها الثقافية[٢].

وساعدت المرحلة الاستعمارية على تثبيت نفوذ رئيس القبيلة في أفريقيا وسيطرته عندما أقدمت السلطات الفرنسية على التعاون مع قيادات القبائل وملكتهم كل الأراضي التي تسكن بها القبيلة، وبهذا فقد أضافت قوة مادية أخرى إلى قوة رئيس القبيلة وقللت فرص المشاركة وجعلتها في إطار نخبي[٣].

وسعت الإدارات الاستعمارية إلى إضعاف تماسك السلطات التقليدية التي أخت تتحول إلى أشكال جديدة من خلال التغيير في الأساليب المتبعة في اختيار الحكام وتدخلها الواضح في عملية الاختيار وتعيين العناصر التي ترغب فيها هذه الإدارات حكماًٍ للمؤسسات التقليدية، فقد كان زعماء المجتمعات الأفريقية قبل المرحلة الاستعمارية يستمدون شرعية حكمهم من انتخاب أفراد القبيلة لهم، ولكن السلطات الاستعمارية جاءت بأسلوب مغاير عندما أعطت

---

[١] حورية توفيق مجاهد، الاستعمار كظاهرة عالمية– حول الاستعمار والإمبريالية والتّبعية، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٥، ص٧٦، مها عبد اللطيف الحديثي، مصدر سبق ذكره، ص١٤.

[٢] Larry Diamond, Democracy in Developing countries Africa, Laynne Rienner Published, Colorado, U.S.A., ١٩٨٩, P. ٦.

نقلاً عن: مها عبد اللطيف الحديثي، مصدر سبق ذكره، ص١٤.

[٣] سعد ناجي جواد، أفريقيا والتحوّل نحو التعددية والديمقراطية، مجلة العلوم السياسية، الجمعية العراقية للعلوم السياسية، بغداد، العدد التاسع، ١٩٩٣، ص٣٨.

نفسـها حـق عـزل وتوليـة مـن ترغـب فيـه مـن أتباعهـا المـوالين للعمـل فـي الحكـم وفـي أجهـزة الإدارة[١].

أما بريطانيا التي كانت تتبع صيغة الحكم غير المباشر، فقد استندت في حكمها إلى إدارات أهلية برزت فيها العناصر المحلية وعلى أسس قبلية وطائفية وتم دعم هذه الإدارات بقدر من القوة لتتلاءم وحاجات الموظفين الأوربيين، ويمكن تغييرها في حالة عجزها عن تنفيذ مطالب الإدارة الاستعمارية[٢].

ففي أوغندا عملت السياسة البريطانية على إيجاد الوحدة الثنائية وعدم إدماج البلاد بشكل متساوٍ وذلك من خلال تركيز القوة الاقتصادية في جنوب البلاد والقوة العسكرية في شمال البلاد[٣].

أما الكاميرون فنجد أنه تم تقسيمها منذ عام ١٩١٩ على قسمين الكاميرون الفرنسي والكاميرون البريطاني، وجزأ البريطانيون بدورهم منطقتهم إلى قسم شمالي وآخر جنوبي، هذا التقسيم الرئيس والثانوي كان يعني اختلاف الإدارات واللغة والمفاهيم عن العلاقات التي تقوم بين الحاكم والمحكوم[٤].

وفي القارة الأسيوية قام المستعمر أيضاً باستغلال العوامل الإثنية والعرقية لضرب وحدة مجتمعاتها، ففي بورما عملت بريطانيا على تشجيع الاختلافات بين الجماعات العرقية الموجودة في البلاد التي كانت توحدها الديانة البوذية أولاً واللغة البورمية ثانياً، حيث تحركت بريطانيا على جماعة (الكارنس) مروجة فكرة اختلاف الأصل العرقي لها عن باقي الجماعات البورمية ومن ثم الاعتماد عليها في قوات الشرطة العسكرية والجيش البريطاني في الوقت الذي جرى فيه تنحية كل من الشأن والبورميين عن هذا النطاق[٥].

---

[١] صادق الأسود، الزعامة الملهمة في العالم الثالث، مركز الدراسات الفلسطينية، العدد ٣، حزيران ١٩٧٣، ص٧٧، وكذلك أنظر: Paul Gammack, Op. Cit., P. ١٢، مها عبد اللطيف الحديثي، مصدر سبق ذكره، ص٢٥.

[٢] روبرت أمرسن، من الاستعمار إلى الاستقلال، ترجمة نقولا الدر، الدار الشرقية للطباعة والنشر، ١٩٦٤، ص٢٨٢، كذلك أنظر: مها عبد اللطيف الحديثي، مصدر سبق ذكره، ص١٤.

[٣] Omarih Kokole, Ali A. Mazrui, Uganda, The Doul Polity and the Plural Society, in Larry Diamond, Op. Cit., P. ٢٥٩.

[٤] عبد الجبار أحمد عبد الله، العالم الثالث بين الوحدة الوطنية والديمقراطية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، كانون الأول ٢٠٠٠، ص٢٩.

[٥] The Kyaw, Burma, The political Integration of Linguistic and Religious Minority Groups, In Philip W. Thayer, Nationalism and Progress in Free Asia, The John Hopkins Press, Baltimore, ١٩٥٦, P. ١٦٦.

ولو تأملنا التوجهات البريطانية في أسيا لوجدنا أنها كانت حريصة على زرع فكرة أن الوظيفة الأساس للحكومة هي صيانة القانون والنظام اللذين يحتاجان لمركزية إدارية عالية وبشكل تصبح فيه السلطات المحلية وكيلة للإدارة البريطانية وليست ممثلة للمصالح المحلية، فقد أنهى الاحتلال البريطاني بعض التقاليد البورمية المتعلقة بمفهوم الحكومة المحلية[١].

هذه المركزية إنما كانت بالدرجة الأساس لتحقيق مصالح المستعمر، فهي لم تكن تمثل كياناً بقدر ما كانت صورة لجهاز إداري، الأمر الذي أضعفها في السعي نحو ممارسة سياسة فعلية فيما بعد[٢].

وقد حاولت الدوائر البريطانية أن تنقل إلى مستعمراتها ومناطق نفوذها وبهدف التأثير الأيديولوجي فيها، بعض طرائق تفكيرها وأشكال مؤسساتها السياسية الخاصة، ولذا كان من الطبيعي أن تكون المؤسسات البرلمانية في مقدمة تلك الأشكال التي حاولت بريطانيا من خلالها التأثير في الحياة السياسية لشعوب مستعمراتها ومناطق نفوذها في العالم الثالث[٣].

إن هذا الأسلوب المتبع من السلطات البريطانية قد جعل البعض يميل إلى أن بعض التجارب الديمقراطية الناجحة في دول العالم الثالث هي التي كانت أصلاً مستعمرات بريطانية، لأن المستعمر البريطاني وفر عاملين أساسين أثرا بشكل واضح في بروز الديمقراطية، الأول هو حكم القانون والثاني يخص نظم التمثيل وفرص الانتخابات، هذان العاملان قد منحا الخبرة في كيفية ممارسة الحكم[٤].

إلاّ أنها بالرغم من هذا القول وعلى الرغم من تنوع الأمثلة الاستعمارية التي حكمت دول العالم الثالث، كانت تشترك ببعض الحقائق التي لا تسمح بنشوء الديمقراطية منها:

١. أن الحكم الاستعماري لم يكن أبداً ذا صفة ديمقراطية بالشكل الليبرالي المعروف، حيث أن هناك تناقضاً بين التوسع في الأفكار الديمقراطية داخل أوربا واتساع نطاق استبداد الأوربيين وممارساتهم الدموية، ففي رواندا عمل المستعمر البلجيكي على تغليب قبيلة التوتسي على الهوتو عن طريق تقريبهم للمستعمر، كما أن الإدارة الاستعمارية اغتالت

نقلاً عن: مها عبد اللطيف الحديثي، مصدر سبق ذكره.

[٢] Lucian W, Pye, The Politics of Southeast Asia, In Almond Cabriel, The Politics of the Developing Areas Princeton University Press, New Jersey, ١٩٦٠, P. ٨٩.

[٣] Ibid, P. ٨٧.

[٣] رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، مطابع التعليم العالي، الموصل، الطبعة الثانية، ١٩٨٩، ص٢٠٠-٢٠١.

[٤] عبد الجبار أحمد عبد الله، معوّقات الديمقراطية في العالم الثالث، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٤، ص١٣.

رئيس الوزراء البوروندي (لويس رواجا سوري) عندما سعى إلى تجاوز الخلافات العرقية والاجتماعية في البلاد[١].

٢. إن الكثير من دول العالم الثالث ذات تاريخ قديم اجتماعياً وسياسياً، وبانحدار هذه الدول نحو التخلف: عملت فيها عوامل التحلل والتفكك بحيث جزأت عناصر الوحدة اجتماعياً وسياسياً وأصبحت أغلب هذه الدول تفتقد إلى درجة عالية من الوحدة الوطنية التي تمثل الأساس الذي تقوم عليه الدولة الحديثة ومؤسساتها السياسية والإدارية معاً[٢].

لذلك فإن المؤسسات القانونية والسياسية على شاكلة المؤسسات القائمة في الدول الاستعمارية أدى إلى فقدان هذه المؤسسات لمضمونها ومنهجها الحقيقي القائم في الدول الغربية وكذلك عدم استقرارها.

زيادة على ما تقدم نجد أن العمل السياسي كان مقتصراً على الإقطاعيين وأصحاب رؤوس الأموال وشيوخ القبائل والذين أصبحوا يستمدون سلطتهم من الإدارة الاستعمارية وكانوا يهيمنون على المجالس التشريعية وانعكس دورهم الهامشي على القوانين التي شرعتها هذه المجالس، حيث كانت أدوات لكبت الحرية وعدم السماح للأحزاب السياسية بالعمل[٣].

ومن خلال هذا يتضح لنا أن الدول الاستعمارية كانت سياستها مبنية على العنف أكثر من كونها مبنية على الحوار وإنها كانت تجابه الاحتجاجات والمعارضات بالعنف الدموي، وهكذا أوجد المستعمر سابقة في كيفية التعامل مع المعارضة، فقد قامت الدول الاستعمارية في بعض الأحيان بدعم الاتجاهات السياسية التي تميل إلى دعم الاتجاه نحو الاحتكار في المجال السياسي ومعارضة التنافس، كما عملت على إدامة بنى السلطة المحلية لكي تقمع أي تطلع محلي[٤].

كما أن الدساتير لم تكن معبرة عن الإدارة الشعبية حيث بقيت الصلاحيات الدستورية تحت هيمنة الإدارات الاستعمارية بصورة مطلقة والتي كانت مستعدة لقمع أي شكل من أشكال

---

[١] Basil Davidson, Op. Cit., P. ٧٤.

كذلك أنظر: بيترووسلي، العالم الثالث، ترجمة حسام الخطيب، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٨٦، ص٦١.

[٢] والتر رودني، أوربا والتخلّف في أفريقيا، ترجمة أحمد القصير، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٨، ص١٣٢.

[٣] جاك وودس، مصدر سبق ذكره، ص١٢.

[٤] أندروويبستر، مدخل لسوسيولوجية التنمية، ترجمة حمدي حميد، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ط١، ١٩٨٦، ص١٠٥، نقلاً عن: مها عبد اللطيف الحديثي، مصدر سبق ذكره.

المعارضة لها، وكانت هذه الدساتير عرضة للتعديل المستمر أو الإلغاء والتبديل[١]، فقد أعاقت القوى الاستعمارية فرص النمو العفوي للمؤسسات النيابية في البلدان المستعمرة، فالاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢ كان سبباً مباشراً في عرقلة التطور الدستوري والنيابي فيها، كذلك اتفقت بريطانيا وروسيا على تقسيم إيران إلى مناطق نفوذ عام ١٩٠٧ بعد أن كانت إيران قد تبنت دستوراً نيابياً[٢].

أما على صعيد الأحزاب السياسية، فهناك من يرى أن ظهور الأحزاب في العالم الثالث كان يمثل رد فعل على الوضع الاستعماري والهيمنة التي كان يتعرض سكان هذه البلدان لها، كما أن النشوء الحقيقي لهذه الأحزاب كان مسبوقاً بظهور حركات ذات أساس أثني أو ديني أو ثقافي، وكانت هذه الحركات تمثل وسائل احتجاج ضد النظام الاستعماري مثلما حصل في أفريقيا من خلال جمعية الكيكويو المركزية في كينيا التي قادها (جومو كينياتا)، حيث تشكلت لمقاومة عمليات استيلاء المستوطنين على الأراضي، وفي ساحل العاج ظهرت جمعية الدفاع عن مصالح السكان عام ١٩٣٤، وتكونت لجنة الدفاع عن مصالح الجزائريين التي كانت تعد الجماعة السياسية الوحيدة في الجزائر[٣].

وهناك أحزاب نشأت من خلال النقابات نتيجة لتسييس الحركات النقابية واندماجها في العمل الوطني، وهكذا كانت وراء نشأة حزب الاتحاد الوطني في كينيا (الكانو) والحزب الديمقراطي في غينيا وكانت النقابات أساساً للحركات الوطنية نفسها، وقام قسم من هذه النقابات بالإسهام في عملية النضال من أجل الاستقلال لكنها انقسمت إلى أحزاب عديدة كما حصل في اندونيسيا والهند[٤].

إن الأحزاب السياسية كانت يسمح لها بالظهور هي الأحزاب التي تعمل على وفق النمط الغربي ومنسجمة مع خططه، ويمكن القول أن الدول الاستعمارية أسهمت بإيجاد عدد من الأحزاب السياسية في بلدان العالم الثالث التي تمثل الصفوة الاجتماعية، حيث يقدم زعيم سياسي أو مجموعة من الشخصيات أو تنظيم سياسي، مستندين بذلك إلى أوضاعهم

---

[١] مادهو بانيكار، ثورة أفريقيا، ترجمة خيري حماد، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٢، ص١٧، نقلاً عن: مها عبد اللطيف الحديثي، مصدر سبق ذكره، ص١٨.

[٢] أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٧، ص١١٦.

[٣] رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، سلسلة آفاق، وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ١٩٩٥، ص٩، كذلك أنظر: نجيب صالح، تاريخ العرب السياسي، ١٨٥٨-١٩٥٦، دار اقرأ، بيروت، ١٩٨٥، ص٣٠٤.

[٤] رياض عزيز هادي، مصدر سبق ذكره، ص١١.

الاجتماعية أو القبلية أو الدينية أو الاقتصادية في تأليف الأحزاب لا بقصد التغيير وإنما بقصد المحافظة على مراكزهم وأوضاعهم الاجتماعية والمادية، ولكن ذلك يعني عملاً في اتجاه معاكس لمصلحة الحركات الوطنية لأبناء العالم الثالث(١).

ووجد في بعض الأحيان أن السلطة الاستعمارية نفسها وبهدف السيطرة على الحركة الوطنية ومواجهتها أو شقها هي التي تدفع إلى إنشاء أحزاب سياسية، وهكذا نجد أن حزب المؤتمر الهندي قد ظهر على أنه حزب مثقفين على وفق أساس علماني، وكان بعض السكرتيرين العامين فيه من الإنكليز ولم يكن هدفه الاستقلال وإنما التعاون مع الضغط البسيط على الحكام الأجانب لإعطاء الهنود تمثيلاً سياسياً أكبر، وعندما بدأت الحرب العالمية الثانية كانت عواطف حزب المؤتمر مع الحلفاء(٢).

وهكذا كانت الأحزاب والجمعيات السياسية التي تطالب بالاستقلال قليلة في تلك المرحلة، وما يفسر ذلك أن العديد من هذه الأحزاب كان من صنع الفئات المتعلمة المتأثرة بثقافة الغرب، وكان قادة هذه الأحزاب غارقين في قيم الحضارة الغربية، وكان معظم هذه الأحزاب أحزباً إصلاحية وليست ثورية(٣).

وفي مرحلة أخرى جرى تحول مهم في سمة الأحزاب حيث أخبر قادة الأحزاب على الارتكاز على الشعب لتحقيق أهدافهم لعوامل منها ظروف اندلاع النضال المسلح، كذلك تأثير ثورة أكتوبر في الاتحاد السوفيتي في ظهور الأحزاب الماركسية في العالم الثالث، فقد ولد الحزب الشيوعي الصيني سنة ١٩١٩، والحزب الشيوعي الاندونيسي سنة ١٩٢٠، وقد دخلت الأحزاب الشيوعية إلى البلاد العربية بعد عام ١٩١٩(٤).

فالتجربة السوفيتية تأتي في سياق التجارب التي مارست تأثيراً واضحاً في بلدان العالم الثالث ومنها دول أمريكا اللاتينية لأنها تقدم لهذه البلدان نظام تفكير يتضمن تفسيراً للأوضاع التي تعيشها ومجموعة من القواعد والحلول للخروج منها حيث الإصلاح الزراعي وتنظيم جماعي للزراعة وملكية الدولة والتخطيط الاجتماعي، لذلك تشكلت بعد ثورة ١٩١٧ في روسيا بعض الأحزاب الشيوعية وفي خلال الثلاثينيات والأربعينيات ظلت أغلب هذه الأحزاب

---

(١) صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٣، ص٢٦٦، كذلك أنظر: مها عبد اللطيف الحديثي، مصدر سبق ذكره.

(٢) سعيد مجيد دحدوح، خصائص النظم السياسية في العالم الثالث، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٢، ص٤٨.

(٣) رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص١٣.

(٤) رناد الخطيب عباد، التيارات السياسية في الأردن، الجزء الثاني، عمان، ١٩٩٢، ص٥٨، كذلك أنظر: مها عبد اللطيف الحديثي، مصدر سبق ذكره.

هامشية، وغالباً ما أرغمت على العمل السري بسبب المطاردة باستثناء تشيلي حيث استطاعت الأحزاب الماركسية أن تضمن التأييد العمالي في العشرينيات وشاركت في حكومات الجبهة الشعبية عام ١٩٣٨ تحت قيادة الرئيس (أغويري سيرداو)، كما ظهرت أحزاب فاشية مع نشأة الفاشية في إيطاليا وأسبانيا وألمانيا إلاّ أنها ظلت هامشية الدور[١].

وهكذا يتضح أن نشوء الأحزاب السياسية في دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية كان حصيلة للأوضاع الاستعمارية وانعكاساً للسياسات الأوربية فيها، ولذلك كانت التعددية الحزبية من أوائل صبغ العمل الحزبي التي اعتمدت في دول العالم الثالث.

أما في أسيا فإن الحركات والأحزاب السياسية كانت تمثل إحدى وسائل هذه الشعوب في التعبير عن آمالها وتطلعاتها، وقد تبلور ذلك بشكل خاص نتيجة تأثيرات الوجود الاستعماري التي ولدت ردود فعل في شكل حركات سياسية وطنية وقومية مضادة لهذا الوجود، فلقد اتجه حزب المؤتمر نحو مطالب الاستقلال خصوصاً بعد تزعم (المهاتما غاندي) الحركة الوطنية، وفي اندونيسيا استطاع الحزب الوطني بزعامة (سوكارنو) أن يقود الحركة الوطنية ابتداءً من العشرينيات، ثم جاءت الحرب العالمية الثانية وما نجم عنها من احتلال ياباني لمعظم بلدان شرقي أسيا أسهم في تعجيل تطورها نحو الاستقلال ونشوء حركات مقاومة للاحتلال الياباني والوجود الاستعماري الذي حاول العودة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وهكذا أنشئت في بورما رابطة حرية الشعب التي قادت الانتفاضة ضد اليابانيين عام ١٩٤٥، كذلك في الفلبين أسس الجيش الشعبي الذي قاد المقاومة ابتداءً من عام ١٩٤٢[٢].

أما الأحزاب السياسية في أفريقيا فإنها لم تظهر قبل إدخال الإصلاحات الدستورية التي تشترط سماح الحكومة الاستعمارية للقادة القوميين بتمويل حركاتهم التي كانت أساساً في شكل جمعيات ثقافية واجتماعية إلى أحزاب سياسية، كما أن القوى الاستعمارية عملت في البدء على تشجيع قيام الأحزاب السياسية عامة بعد الحرب العالمية الثانية وبالتحديد أحزاب النخبة التي تعتمد على تأييد الإدارة الاستعمارية وعلى الزعماء التقليديين، واستمرت الإدارات الاستعمارية في تدعيم التنظيمات السياسية ذات القاعدة الإقليمية أو القبلية في مواجهة الحركات الوطنية واعتمدت عليها في تنفيذ سياستها مع استمرار الولاء لها حتى بعد الاستقلال[٣].

---

[١] أسامة الغزالي حرب، مصدر سبق ذكره، ص١٠٢؛ رياض عزيز هادي، مصدر سبق ذكره، ص٧٥.

[٢] رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية، مصدر سبق ذكره، ص١٨-١٩.

[٣] أسامة الغزالي حرب، مصدر سبق ذكره، ص١١٦.

ومما تقدم يتضح أن هناك جملة عوامل أسهمت في تطوير وقيام الأحزاب السياسية في العالم الثالث منها حركات المقاومة ضد الاستعمار التي تمخضت عن تعسف وبطش هذه السلطات، زيادة على تأثير الشيوعية والثورات التي استندت إلى الفكر الشيوعي والنتائج المترتبة عن الحربين العالميتين.

وهكذا فإن العامل الخارجي أسهم بشكل واضح في رسم وتحديد مسار الأوضاع العامة واتجاهاتها في دول العالم الثالث، وبالتالي تحديد شكل المؤسسات السياسية وأنماطها من خلال التأثير في البناء الأساس لهذه المؤسسات والقواعد الاجتماعية والاقتصادية.

الفصل الأول

اتجاهات التأثير الخارجي في النظم السياسية لدول العالم الثالث

(مرحلة الحرب الباردة)

المبحث الأول

الاتجاه السياسي

مقدمة

إن عموم دول العالم الثالث كانت عرضة للظاهرة الاستعمارية التي أصبحت سمة من السمات التي تشترك فيها هذه الدول وقد تركت هذه الظاهرة أثارها في جميع جوانب الحياة سواءً السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية حيث عملت الدول الاستعمارية على جعل الدول المستعمرة سوقاً لمنتجاتها، وأحالتها إلى مشاريع ومؤسسات زراعية وصناعية تعمل على إدامة الرفاه للفرد الأوربي.

تبعاً لهذه اتبعت الدول الاستعمارية سياسات مختلفة ومتباينة إلا إنها تهدف إلى هدف مشترك هو إدامة السيطرة على هذه الدول، هذه السياسيات أسهمت في خلق أشكال وأنماط من النظم السياسية والاجتماعية تتلاءم مع واقع السيطرة الأجنبية وكذلك رغبات المحتل في فرض التفوق الحضاري، لذلك عملت منذ البداية على اختراق وتدمير الأنظمة القائمة وإحلال أنظمة بديلة تابعة بديلاً عنها مما خلق حالة من الازدواجية أو الفراغ المؤسساتي الكبير، وقد انعكس هذا على طابع الحياة السياسية في دول العالم الثالث في تلك المرحلة أو المراحل اللاحقة كما سنلمسه ونلاحظه في مرحلة ما بعد الاستقلال.

لقد اتخذ العامل الخارجي بوصفه مؤثراً في النظم السياسية في العامل الثالث أشكالاً واتجاهات مختلفة تبعاً لمتغيرات الظروف وكذلك الأساليب والوسائل التي تتبعها تلك القوى صاحبة النفوذ والتأثير، وقد أدى الاتجاه السياسي في التأثير دوراً واضحاً ومهماً في حركة النظم السياسية وأشكالها، حيث جاء عبر وسائل وأساليب متباينة ومختلفة إلا أنها شكلت عناصر متداخلة ومتفاعلة في عملية التأثير سنحاول أن نبحثها من خلال صعيدين، أولهما يغطي على الجوانب الأيديولوجية والثقافية، وثانيهما يعنى بالبحث في الجوانب ذات البعد العسكري.

أولاً: على الصعيد الإيديولوجي والثقافي

١. الجانب الإيديولوجي:

لقد كان للمجابهة العقائدية والاقتصادية والسياسية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، انعكاساتها على النظم السياسية في العالم الثالث، فقد سعت الدولتان العظيمتان إلى إيجاد منافذ لها للتغلغل في هذا العالم، وأصبح ذلك في ضمن نطاق الأمن القومي لكلتا الدولتين، حيث أصبحت دول العالم الثالث ساحة للصراع المباشر بينهما من أجل الحفاظ على مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية ومن أجل منع انتشار أيديولوجية الطرف الآخر ونشر أيديولوجيته.

وشهدت مرحلة الخمسينيات تحولات جذرية في مضمون العقائد الأمنية التي لم تعد مقيدة بمصالح المناطق الأكثر اقتراباً، فقد انطلقت الرؤية السوفيتية في تحديد أهداف حركتها الإستراتيجية من منظور عقائدي، فكانت ترى في صراعات العالم الثالث ما يشكل نوعاً من أشكال التعبير عن التناقض الأيديولوجي بين القوى الراديكالية والقوى المحافظة[١].

إن بروز الاتحاد السوفيتي قوة منافسة للولايات المتحدة، دفع الأخيرة إلى إعطاء العوامل الإستراتيجية والسياسية أهمية أكبر من العوامل الاقتصادية في سعيها إلى إسقاط الأنظمة السياسية المناوئة لها في العالم الثالث، لأن هذه العوامل لم تماثل خطر التهديد السوفيتي لها في مناطق النفوذ في العالم، ففي أميركا اللاتينية أعطت الولايات المتحدة (مبدأ مونرو) مضموناً أيديولوجياً، وعدت أي وجود شيوعي محلي في القارة مسوغاً للتدخل تحت ستار مقاومة النفوذ السوفيتي[٢].

ومن هنا فأن الولايات المتحدة عدت سيطرة أية قوة خارجية على المناطق الحيوية لها هجوماً مباشراً على مصالحها، الأمر الذي يقتضي الرد عليه بالوسائل الضرورية كلها، بما فيها القوة العسكرية.

كما إن الولايات المتحدة وجدت إن فسح المجال أمام التعاقب الدستوري على السلطة في دول مناطق النفوذ يعني وصول القوى السياسية المعادية لها، فسخرت جميع إمكانياتها لدعم الأنظمة الحليفة ومنع وصول قوى سياسية إلى السلطة، قد تفسح المجال أمام تغلغل النفوذ السوفيتي، واتهمت بالشيوعية كل نظام بصل إلى السلطة وهو ذو اتجاه اقتصادي معاد

---

[١] Kavin Kennedy, the military in the third world, Gerald Duck worth, London, ١٩٧٤, P, ١٤.

[٢] محمد السيد سليم، الوجود الأمريكي في أميركا اللاتينية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٦٧، يناير، ١٩٨٢، ص٦٩.

للاحتكارات الأمريكية، وبذلك أدخلت مسوغات إدانة هذه الأنظمة والسعي إلى إسقاطها ضمن سياق العداء للاتحاد السوفيتي[١].

ويمكن القول إن الضغوط السياسية هي إحدى الوسائل والأساليب المتبعة للضغط الخارجي من خلال الاتصال بالأحزاب السياسية والحركات المعارضة التي يمكن أن تكون عنصراً ضاغطاً على أي نظام سياسي، ويتضح هذا في علاقة الاتحاد السوفيتي بالأحزاب الشيوعية في العالم الثالث، فعلاقة هذه الأحزاب مع نظمها السياسية كانت تؤثر في مواقف السوفيت من تلك الدولة بشكل عام، والمثال البارز هو الحزب الشيوعي الإيراني (تودة)، فحالة الوفاق بين هذا الحزب والسلطة الحاكمة انعكست في علاقات جيدة وأن كانت سرية ما بين الاتحاد السوفيتي وإيران، والعكس كان يعكر صفو هذه العلاقات[٢].

لقد امتلك الاتحاد السوفيتي بوصفه قوة عظمى، العديد من الوسائل التي استعملها لتحقيق أهدافه في توسيع مناطق النفوذ أو المحافظة عليها في خلال مرحلة الحرب الباردة وتعاظم حدة التنافس مع الولايات المتحدة، فالدعم السوفيتي لحزب الشعب الديمقراطي ذي الاتجاه الماركسي اللينيني في أفغانستان أعطى أفضل نموذج عن دور القوى الخارجية في دعم تعاقب مضاد للسلطة من خلال أحزاب حليفة لها في الداخل، فمن خلال المساعدات العسكرية التي قدمها السوفيت لأفغانستان لمواجهة دعم الولايات المتحدة لباكستان وإيران للمدة من ١٩٥٥-١٩٧٢، والتي تضمنت المعدات الحربية وإرسال الخبراء العسكريين وتدريب عدد كبير من الضباط والطيارين الأفغان، تمكن السوفيت من بناء كادر شيوعي داخل المؤسسة العسكرية الأفغانية وقد أسهم هذا في انقلاب عام ١٩٧٣ بقيادة (محمد داود) المؤيد لموسكو ضد النظام الملكي وإعلان نفسه رئيساً لأول جمهورية أفغانية[٣]، كذلك الحال في أثيوبيا وأنغولا وموزمبيق.

ومن الممكن القول أيضاً إن من أهم صور التخلف السياسية التي واجهتها بعض دول العالم الثالث ظاهرة التبعية السياسية التي تهدد استقلالية قرارها السياسي، وتمثل جانب من هذه التبعية السياسية في ظاهرة القلق الإيديولوجي التي عكستها حالة التذبذب بين النماذج الإيديولوجية والسياسية المطروحة أمامها والاستلام أحياناً لنماذج أيديولوجية غريبة وجاهزة[٤].

---

[١] محمد السيد سليم، الوجود الأمريكي في أميركا اللاتينية، ص٦٩.

[٢] عبد الجبار أحمد عبد الله، معوقات الديمقراطية في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص٦٨.

[٣] مجلة الوطن العربي، العدد ١٥٧، شباط، ١٩٨٠، ص٤٠-٤١.

[٤] رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص٧٥.

وكنتيجة منطقية لواقع التخلف والتبعية الذي عاشته مجتمعات العالم الثالث فإنها لم تكن قادرة على طرح نماذج أيديولوجية بديلة لما يطرحه الغرب، فقد أذهلتها قيم الحضارة الغربية، كما ظهرت التجربة الماركسية لتأخذ دورها في التأثير الإيديولوجي في بعض قادة العامل الثالث، فمثلت عند البعض منهم حالة أكثر انسجاماً مع متطلبات مجتمعاتهم من النموذج الليبرالي[١].

إلا أن كلاً من الأيديولوجيتين الماركسية والليبرالية لا تحمل في طياتها أفكاراً وأساليب تتلاءم مع خصوصيات مجتمعات العالم الثالث في حالة تطبيقها في هذه البلدان.

وفي هذا الإطار يمكن تفسير الانقياد إلى الليبرالية في بلدان العالم الثالث على أنه بمثابة استسلام للتهديد الحضاري الأوربي، زيادة على أن النخب السياسية الحاكمة للبلدان التي حصلت على استقلالها السياسي على شكل منحة من القوى الاستعمارية تجد نفسها منجذبة لنماذجه السياسة بحكم ثقافتها ومصالحها، ولذا فإنها تميل بشكل واضح عند استلامها السلطة إلى التجربة الليبرالية، كما إن القوى الاستعمارية قد فرضت الأطر الدستورية البرلمانية الغربية على قسم من مناطق نفوذها بالشكل الذي يخدم مصالحها، حيث لابد من أن تجد تلك المصالح الاقتصادية والعسكرية والسياسية الأجنبية إطاراً أيديولوجياً يتجسد بطبع النظام السياسي الذي سيتحكم في مناطق نفوذها في المستقبل بطابعها الخاص[٢].

ومارست الماركسية من خلال بعض تجاربها بعض التأثير في بلدان العالم الثالث، فقد اعتقد البعض من أبناء هذه البلدان أن هذه التجارب تقدم لها نظام تفكير يتضمن تفسيراً للأوضاع التي تعيشها بلدانهم، وتنبثق جاذبية الماركسية لبلدان العالم الثالث في إنها تمد الشعوب اقتصادياً بأمل إدراك المساواة والتقدم[٣].

ويتحدد أثر الروابط الإيديولوجية في تبني صانع القرار والنخبة الحاكمة وأقسام مهمة من النخبة السياسية أيديولوجية الدولة الكبرى وبالاتجاه الذي يجعل هذه النخبة منقادة بوعي منها أو بدون وعي إلى مواقف تابعة لمواقف القوى الكبرى صاحبة الإيديولوجية، ولاسيما أن الدول الكبرى تتمتع بكل المقاييس بأهمية كبيرة في إطار الإيديولوجية[٤].

وهكذا لم تتردد الولايات المتحدة ومعها القوى الرأسمالية الأخرى في استعمال كل الوسائل على الرغم من عدم شرعيتها والقدرات المتاحة لديها لإسقاط الحكومات التي قد تفسح

---

[١] رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، مصدر سابق، ص١٥٥.

[٢] المصدر نفسه، ص١٦٧.

[٣] مجلة دراسات عربية، العدد ١١، بيروت، أيلول، ١٩٧٣، ص٣٨.

[٤] علي محمد سعيد، الإطار الدولي للسياسيات الخارجية لدول العام الثالث، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص١٩٢.

المجال أمام تغلغل النفوذ السوفيتي سواءً فكرياً أو اقتصادياً أو عسكرياً واتهمت بالشيوعية كل قيادة تصل إلى السلطة ذات اتجاه اقتصادي معاد للاحتكارات الأمريكية، وبذلك أدخلت مسوغات إدانة هذه الأنظمة والسعي إلى إسقاطها عن طريق تدبير الانقلابات ضمن سياق العداء للاتحاد السوفيتي والإيديولوجية الشيوعية[١].

لهذا فقد وجدت الولايات المتحدة إن الشيوعية العالمية ستكون في موقف المستفيد من نجاح عملية التأميم التي قادها رئيس الوزراء الإيراني (مصدق) على الرغم من أن سياسية الأخير كانت وطنية، ولم يكن للاتحاد السوفيتي أي دور في دعمها، أو أن يتم العمل على إسقاط أنظمة وطنية تحت ذريعة الشيوعية أو الشك بأنها شيوعية داخل نطاق النفوذ الأميركي، كما حدث في غواتيمالا عام ١٩٥٤، وكذلك الحال مع حكومة (الليندي) الاشتراكية عام ١٩٧٣ في شيلي وحكومة (بيرون) عام ١٩٥٥ في الأرجنتين المناهضة للشيوعية والتي اعتمدت طريقاً ثالثاً بين الشيوعية والرأسمالية لتحقيق العدالة الاجتماعية[٢].

لقد تم تصنيف (جاكوب أرمينز) بأنه شيوعي نظراً لوجود عناصر شيوعية في حكومته، فقطعت الولايات المتحدة مساعداتها لغواتيمالا وعندما طلب (أرمينز) مساعدة عسكرية من تشيكوسلوفاكيا التي استجابت لطلبه عُدّ ذلك دلالة قاطعة على اتجاه (أرمينز) نحو موسكو وفي أثر ذلك شنت الولايات المتحدة هجومها بالتنسيق مع المعارضة وأطاحت بحكومته ونصبت (كاستيللو) زعيماً لغواتيمالا[٣].

ولقد أدى إتباع (موديبوكيتا) أول رئيس جمهورية لدولة مالي بعد استقلالها عن فرنسا عام ١٩٦٠ سياسة تقارب مع الشرق إلى الإطاحة به في انقلاب عسكري دبره الفرنسيون بقيادة اللجنة العسكرية للتحرر الوطني برئاسة (موسى تراوري) عام ١٩٦٨[٤].

وفي تشرين الأول عام ١٩٨٣ تدخلت الولايات المتحدة في جزيرة غرينادا، حيث أسقطت نظاماً سياسياً رأت أنه أقرب للكوبيين والسوفيت وقامت بتنصيب حكم بديل[٥].

---

[١] أزاد محمد سعيد، الانقلابات العسكرية في العالم الثالث (١٩٦٤-١٩٩٠)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٦، ص١٩١؛ محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص٦٩.

[٢] بطرس بطرس غالي، التدخل العسكري الأمريكي والحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٧، ١٩٦٧، ص١٣.

[٣] ماري جرانجون، تدخلات الولايات المتحدة في أمريكا الوسطى، السياسة الدولية، العدد ٧١، يناير، ١٩٨٣، ص٢٤٣.

[٤] جاك وودس، جذور الثورة الإفريقية، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧١، ص١٩.

[٥] عبد الجبار أحمد عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص٧١.

وهناك العشرات من الانقلابات التي تضاف إلى هذا والتي دبرتها الامبريالية تحت ذريعة مكافحة الشيوعية ومن أبرزها ما فعلته ضد حكومة (مصدق) عام ١٩٥٣ في إيران، و(باتريس لومومبا) في الكونغو ١٩٦٥، و(غولارت) في البرازيل عام ١٩٦٤، و(سوكارنو) في أندنوسيا عام ١٩٦٥، و(نكروما) في غانا عام ١٩٦٦، و(سلفادور اللنيدي) في تشيلي عام ١٩٧٣[١].

لقد استعملت حالة الصراع القائم بين المعسكرين الشرقي والغربي آنذاك حجة للتدخل في شؤون العالم الثالث عن طريق ربطها بالأحلاف العسكرية والاتفاقات الثنائية العسكرية والمساعدات المتضمنة شروطاً معينة، فأصبحت كلها عوامل تعمل باتجاه عدم الاستقرار السياسي في هذه الدول.

٢. الجانب الثقافي:

لا شكَّ في إن السيطرة الاستعمارية مارست تأثيرات مدمرة في بنى ومؤسسات البلدان التي أخضعتها لسيطرتها، غير أن أخطر آثار السيطرة الاستعمارية هو فرض ثقافة المستعمر وقيمه وإحلالها محل الثقافة المحلية، لأن ذلك يعني استئصال جوهر الهوية القومية لهذه البلدان وتمزيق وحدتها الوطنية وتشويه خيارتها السياسية.

إن الدول المستعمرة بعد حصولها على الاستقلال واجهت مصاعب كثيرة تتمثل بصعوبة التحرر والتخلص من مفاهيم وأنماط الثقافة التي خلفها الاستعمار سواء تعلق ذلك ببناء الدولة ومؤسساتها أو بالبنى الاجتماعية والاقتصادية أو بأنماط السلوك والاتجاهات والمواقف الفعلية السائدة في أوساط المجتمع، ولاسيما في أوساط المثقفين الذين تأتي من بينهم العناصر التي تتولى مراكز المسؤولية على مختلف المستويات[٢].

ويأتي موضوع الغزو الثقافي من بين أخطر الوسائل المتبعة فهو يهدف إلى إثارة الشك حول فعالية المؤسسات والسلوكيات القائمة في البلاد، وقد استعمل هذا السلاح ضد بلدان العالم الثالث وكرست له وسائل مختلفة كالجامعات ووسائل الإعلام والمؤتمرات الدولية، ولهذا الغرض فقد وضعت الدول الكبرى خططاً وسياسات دقيقة بهدف إحداث التأثير المطلوب في الشعوب والتحكم في ردود أفعالها[٣].

---

[١] أزاد محمد سعيد، مصدر سبق ذكره، ص١٢٦.

[٢] بول بوريل، ثورات النمو الثلاث، ترجمة أديب العاقل، دمشق، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٧٠، ص٣٣٠.

[٣] ياس خضر البياتي، الإستراتيجية الأمريكية للغزو الإعلامي، أهداف وأساليب الاختراق للوطن العربي، مجلة شؤون سياسية، بغداد، العدد ٢، أيار ١٩٩٤، ص٤٨.

ويعد الإعلام والتعليم والدراسة الجامعية والبحث العلمي واستيراد بعض أنماط التكنولوجيا من أكثر المظاهر التي تنشط فيها حركة الاستعمار الثقافي لبلدان العالم الثالث، ويشكل الإعلام الموجه والمتضمن تصدير المواد الثقافية المطبوعة والمرئية التي تنتجها الدول الكبرى لتسويقها إلى دول العالم الثالث حيزاً كبيراً في هذا الجانب[١].

وقد مكنت سيطرة البلدان الغربية سواءً بالهيئات الأهلية أو الحكومية على وكالات الأنباء الدولية الكبرى من التحكم في أعمال وسائل الإعلام والاتصال بالجماهير عن طريق تزويدها بالمعلومات، فهناك خمس وكالات دولية كبرى في العالم هي (اسوشيتد بريس) و(يوناتيد بريس) الأمريكيتان و(فرانس بريس) الفرنسية و(رويتر) الإنكليزية و(تاس) السوفيتية، ومثلت هذه الوكالات المصدر الرئيس وأحياناً الوحيد بالنسبة إلى وسائل الإعلام في العالم، مع أن هناك وكالات أنباء وطنية يبلغ عددها نحو مائة وكالة إلا أنها لم تستطع مواجهة الوكالات الكبرى المذكورة التي تنقل الأخبار من خلال وجهات نظر خاصة بها[٢].

إن ما ميز العالم في تلك المرحلة هو الانتقال السريع للأخبار بين دول العالم، إلا أن عملية النقل هذه ليست شاملة ولا محايدة، وأن ما تم تناقله من أخبار هو ما ترى هذه الوكالات إذاعته وما اعتقد المسيطرون عليها إرساله وتوزيعه، لذلك كان الاعتماد على وكالات الأنباء العالمية للحصول على صورة دقيقة وواضحة عن العالم أمراً غير دقيق[٣]. ومن هنا تأتي أهمية ما لعبته وكالات الأنباء من دور وخطورة في عملية صنع القرار في العالم الثالث، فالمعلومات التي تنشرها هذه الوكالات تمثل مصدراً رئيساً للمعلومات، وذلك لضعف وكالات الأنباء المحلية[٤].

وإلى جانب التأثير الثقافي أدى الجانب التعليمي دوره في صياغة أفكار بعض نخب العالم الثالث، ففي ظل تزايد عدد طلبة دول العالم الثالث في جامعات الدول الأجنبية تأثرت هذه النخب بقيم وسلوك ونماذج الحياة في جامعات تلك الدول.

إن ما جعل الوسائل والأساليب التي تحدثنا عنها وهي بالتأكيد ليست كل الوسائل المتبعة في التأثير أكثر تأثيراً هو وجود اللغة، ولاسيما إننا نعلم أن أكثر من ٧٠% من دول

---

(١) رجاء النقاش، ثلاثة وجوه للاستعمار الثقافي، مجلة دراسات عربية، بيروت، العدد ١٢، ١٩٧٤، ص١٠٠-١٠٢.

(٢) ح. م. البرتيني، التخلف والتنمية في العالم الثالث، ترجمة زهير الحكيم، بيروت، ١٩٧٠، ص١٣٩.

(٣) نادر فرجاني وآخرون، التنمية المستقلة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧، ص١٢٤.

(٤) سعيد محمد السيد، نماذج التدفق الدولي للأنباء، مجلة السياسة الدولية، العدد ٩٤، أكتوبر، ١٩٨٨، ص٥٧.

العالم الثالث تراوحت نسبة الذين يتحدثون اللغة الإنكليزية أو الفرنسية فيها من ٥% إلى ٥٥% من عدد سكانها وبعض الدول ليست لها لغات وطنية كدول أميركا اللاتينية، وأخرى أصبحت لغة الدول الاستعمارية السابقة لغتها الرسمية كالدول الإفريقية، وحتى تلك الدول التي بلغ المتحدثون فيها باللغة الأجنبية نسباً قليلة، فأنهم شكلوا النخب الرئيسة في البلد، ويسهمون إسهاماً فاعلاً في شكل النظام السياسي لبلدهم[١].

ومن هنا نجد أنه من بين الوسائل التي اتبعتها الدول الكبرى للتأثير في النظم القائمة في بعض الدول، هو القيام بحملات إعلامية مضادة وقوية تؤدي إلى زعزعة ثقة جماهيرها بها أو إحلال فجوة بينها وبين هذه الجماهير، وكذلك ضعف سمعتها الخارجية مما يجعلها فاقدة لمناعة التصدي لأية حالة من حالات التأثير السابقة التي تحدثنا عنها، وحتماً كان هذا الأمر مفضياً إلى تعزيز حالة عدم الاستقرار وزعزعة الوعي السياسي وتصعيد المشاكل السياسية القائمة.

ثانياً: الصعيد العسكري

يعد الجانب العسكري أحد الجوانب الأساس في اتجاهات التأثير الخارجي في بلدان العالم الثالث بصورتيه المباشرة وغير المباشرة لما حمله من صور مختلفة ومتباينة تفاعلت بعضها مع بعض.

ولقد كان لانحسار الاستعمار التقليدي وحصول دول العالم الثالث على استقلالها دور في سعي الدول الكبرى والعظمى للحفاظ على مصالحها الإستراتيجية والسياسية في العالم الثالث، لذلك سعت هذه الدول إلى استعمال وسائل مباشرة وغير مباشرة من أجل الإطاحة بالنظم الوطنية المناوئة لصيغ الوجود الأجنبي على أراضيها.

ففي أفريقيا على سبيل المثال لم ينجم عن تحقيق الاستقلال السياسي أي انحسار جوهري للنفوذ الفرنسي على المستعمرات السابقة، ويعود ذلك إلى رغبة فرنسا في القيام بدور فاعل على الصعيد الإفريقي وخلق مجموعة دولية مرتبطة بها بشكل أو بآخر مما يعني أن أية سلطة سياسية في المجموعة الفرانكفونية سعت إلى تبني سياسة خارج إطار توجهات فرنسا الخارجية ومصالحها في أفريقيا تم تغييرها وذلك أما عن طريق انقلاب عسكري وأحياناً أخرى

---

[١] علي محمد سعيد، مصدر سبق ذكره، ص١٩١.

بدفع مجموعة من المرتزقة للتسلل عبر الحدود وقلب نظام الحكم أو حتى فرض حصار اقتصادي على الدولة لتغيير الحكومة أو تعديل اتجاهها[١].
لذلك سيتم تناول هذه الوسائل المختلفة تباعاً، فهي تشكل العناصر الأساس والفاعلة للتأثير الخارجي في الجانب العسكري.

١. التدخل العسكري:

لقد اعتمدت الدول العظمى سياسة التدخل العسكري المباشر وسيلة لفرض تعاقب مضاد على السلطة، أو دعم أنظمة موالية لها ومنعها من السقوط، وعادة ما تعتمد هذه الوسيلة في مناطق النفوذ التي لا يؤدي التدخل المباشر فيها إلى المجابهة بين الدول العظمى، كما أن هذه الوسيلة تتم في الدول التي تزخر بالثروات الطبيعية، والتي قد تهدد أنظمتها السياسية المصالح الأجنبية، إلى جانب ذلك فأن الموقع الإستراتيجي عادة ما كان من عوامل التدخل العسكري المباشر وذلك لمنع تغلغل نفوذ دولة أخرى، والذي تعده الدولة المتدخلة تهديداً لأمنها القومي، ومن أجل أن لا تظهر الدول العظمى بمظهر المعتدي، كانت تستحصل موافقة الأمم المتحدة لإضفاء الصيغة القانونية على تدخلها، أما في حالة حماية الأنظمة الموالية لها من السقوط فيكون غطاء التدخل هو طلب الحكومة الموالية نفسها كما حصل في التدخل العسكري الأمريكي في لبنان عام ١٩٥٨، تحت ذريعة أنه تم بطلب رسمي من الحكومة اللبنانية الشرعية، كذلك هو الحال في التدخل العسكري السوفيتي في أفغانستان عام ١٩٧٩[٢].

وتعد الولايات المتحدة من الدول التي لها تجارب عديدة في مجال التدخل العسكري، فاستعمال القوة العسكرية استعمالاً عدوانياً كان وما يزال الوسيلة الرئيسة التي تعتمدها في سياستها، ويسير استعمال القوة جنباً إلى جنب مع الأداة الاقتصادية وذلك انطلاقاً من أن الضغط الاقتصادي أو الدبلوماسي لا يجدي إلا إذا دعمه تدخل عسكري أو تهديد باللجوء إلى مثل هذا التدخل[٣]. اففي عام ١٩٦٥ تدخلت الولايات المتحدة عسكرياً في جمهورية الدومنيكان لإسقاط حكومة (غير مرغوب فيها)، حيث أرسلت ٢٢ ألف جندي للحيلولة دون رجوع (خوان بوش) إلى السلطة بعد الإطاحة به في انقلاب عسكري، على الرغم من أنه جاء للسلطة

---

[١] عادل محمد أبو طالب، محاولة الانقلاب في توغو وأبعاده الإقليمية والدولية، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٨٧، يناير، ١٩٨٧، ص١٥٩-١٦٠.

[٢] بطرس بطرس غالي، مصدر سبق ذكره، ص١٦.

[٣] عبد الجبار احمد عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص٧١.

بانتخابات عامة حرة عام ١٩٦٢، حيث عدت تدخلها هذا تصحيحاً لاختلال التوازن الإقليمي ورسالة إلى الاتحاد السوفيتي وكوبا[١].

ومن ناحية أخرى عملت الولايات المتحدة على إسقاط الحكومات والنظم المعارضة لسياستها كدورها في إسقاط حكومة (أرمينز) في غواتيمالا عام ١٩٥٤ وإسقاط حكومة (سلفادور الليندي) في تشيلي عام ١٩٧٣ وإسقاط حكومة غرينادا من خلال التدخل العسكري المباشر عام ١٩٨٣، ولم يقتصر الأمر هنا على دول أميركا اللاتينية[٢].

ففرنسا لها نصب من التدخلات العسكرية في العالم الثالث، وقد استهدفت هذه التدخلات أما إسناد الأنظمة أو القادة الأفارقة الذين هم بمثابة أشخاص مرغوب فيهم أو إزاحة الأفارقة الذين أصبح بقاؤهم في السلطة أمراً غير مرغوب فيه، وأبرز الأمثلة على النوع الأول العمل العسكري في الكاميرون ضد حركة المعارضة المسلحة التي كان يقودها الاتحاد الشعبي الكاميروني، وكما حصل في التدخل الفرنسي في تشاد لدعم حكومة (حسين حبري) ومدها بالسلاح في خضم الصراع على السلطة بين الأخير و(جوكوني عويدي)، الذي تمكن من السيطرة على جزء كبير من أراضي شمال تشاد في الثمانينات[٣].

وإن تدهور الأوضاع في أفغانستان وفشل حزب الشعب الديمقراطي الموالي لموسكو من السيطرة على السلطة، دفع بالاتحاد السوفيتي إلى التدخل العسكري المباشر في ٢٥ كانون الأول ١٩٧٩ وبتواطؤ مع الحزب نفسه، قد تمكن في ٢٧ كانون الأول من الإطاحة بالرئيس (حفيظ الله أمين)، وبدعم مباشر من السوفيت أعلن قادة الانقلاب عن محاكمة وإعدام (أمين) من قبل المجلس الثوري برئاسة (بابراك كارمل) الذي أصبح رئيساً للبلاد[٤].

وهذا يكشف لنا إن الاتحاد السوفيتي لم يكن مختلفاً عن الدول الغربية في إتباع الأساليب نفسها بالتدخل عندما تعرضت مصالحه للخطر بل كان لا يتردد في نهج أقوى الأساليب وأقساها في التدخل، والأمثلة والنماذج واضحة وكثيرة في هذا الجانب.

وقد أدت مجموعة من التطورات في العلاقات بعد عام ١٩٤٥ دوراً في غير صالح التدخل المباشر للدول الكبرى في العالم الثالث من أهمها نمو قدرة دول العالم الثالث على

---

[١] Larry Diammand, Democracy in Latin America, Lynner Rienner Publisher, U.S.A, ١٩٨٩, P. ٤٣٥;

بوب وودورد، الحروب الخفية لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية، دار المناهل، بيروت، ١٩٨٩، ص٢٥٢.

[٢] رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية، مصدر سبق ذكره، ص٣٠٧.

[٣] عبد الجبار أحمد عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص٧٢.

[٤] مجموعة باحثين، الأوضاع الداخلية في أفغانستان والتدخل السوفيتي، مجلة السياسة الدولية، العدد ٦٠، أبريل، ١٩٨٠، ص٥٧.

مقاومة التدخلات العسكرية، كذلك خشية هذه القوى من المواجهة، فضلاً عن نشوء جو دولي جديد من الشرعية الدولية خاصة ضد تدخل الدول الغربية الاستعمارية في دول العالم الثالث.
إلا إن هذا لا يعني إن ظاهرة التدخل قد اختفت حيث يشير سجل الأحداث العالمية للسبعينيات والثمانينيات أنه في الوقت الذي قل عدد تدخلات الدول الغربية في دول العالم الثالث، فقد زاد عدد دول هذا العالم التي قامت بالتدخل العسكري في الدول المجاورة لها (كالتدخل السوري في لبنان والليبي في تشاد والفيتنامي في كمبوديا والتركي في قبرص والتنزاني في أوغندا) واستعاضت الدول الكبرى عن ذلك باللجوء لها وعمليات التدخل السري، مما يؤكد حقيقة مفادها أن التدخل قد أصبح جزءً من حقيقة النظام الدولي بسبب الاختلافات العميقة بين دول العالم في القوة والضعف والغنى والفقر[1].

ويبرز أمامنا أيضاً موضوع التدخل على مستوى وتحريك الأقليات وفي استغلال مسألة التعدديات والانقسامات الإثنية وإثارة النعرات العنصرية والعرقية ومختلف ضروب الفرقة والتشتت في مجتمعات العالم الثالث لأجل السيطرة عليها، الأمر الذي حمل آثاراً سياسية خطيرة عملت إلى حد كبير في خلق حالات التفكك الوطني والقومي في هذه المجتمعات[2].

والتدخل لأجل حماية الأقليات كان ولا يزال يتخذ أداة لتنفيذ المخططات الاستعمارية الرامية إلى إذكاء روح التمرد والتكتل والانفصال لدى هذه الأقليات، واستعمالها ورقة ضاغطة لإثارة المتاعب في وجه أنظمة الحكم غير المرغوب فيها[3] كما في حالة جنوب السودان قبل انفصاله.

ونتيجة للدور الكبير الذي مارسته الإرساليات في بث عوامل الفرقة والانقسام وتبديل عقائد الناس وسلوكيات حياتهم وإخضاعهم لتيارات فكرية مشوشة ومضطربة، فلم يكن من الغريب أن تجد في العائلة الواحدة مسلماً ومسيحياً ووثنياً أو من يتكلم العربية إلى جوار من يتكلم الإنكليزية أو اللغة المحلية، وقد ترتب على هذا التفتيت صراعات دموية عنيفة شكلت نتيجة طبيعية للأهداف التي رسمتها الدول الاستعمارية لهذه الإرساليات لتفتيت تماسك شعوب العالم الثالث وجرها إلى متاهات الصراعات الإثنية[4].

---

[1] علي محمد سعيد، مصدر سبق ذكره، ص١٨٣.

[2] محمد حردان علي، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وانعكاساتها في بلدان العالم الثالث، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٨٦، ص١٠٨.

[3] عبد الرحمن إسماعيل الصالحي، دراسة نقدية لميثاق الوحدة الإفريقية، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٩٣، ١٩٨٨، ص٧٦.

[4] أمين هويدي، صراع القوى الخارجية ضد مشروعنا، الأسباب وأساليب المواجهة، المستقبل العربي، العدد ٢٤، ١٩٨١، ص١١٣.

والتدخل على مستوى تحريك الأقليات لا يقتصر تحديداً على الدول الكبرى، وإنما تم تحريك المشاعر الأثنية من القوى الإقليمية المجاورة، وتتجسد هذه الحقيقة في العديد من التدخلات التي قامت بها قوى إقليمية، كالتدخل الهندي المساند للأقلية البلوشية في الباكستان، ودوراً أثيوبياً مع كل من تشاد وأوغندا في دعم متمردي جنوب السودان في مراحل معينة، وتدخل السنغال لتحريك زنوج موريتانيا، وتدخل الهند في سري لانكا، وتركيا في قبرص[١].

ولا يمكن إغفال حقيقة إن بعض زعامات الأقليات المعارضة سرعان ما تنحدر إلى هاوية التشبث بالدعم الخارجي ولعدة أسباب أهمها أن هذا الدعم بمنحها مركزاً أقوى من مركزها السابق، ويدخلها في فلك السياسة الدولية ويرضي عقدة النقص التي تعاني منها تلك القيادات أو الزعامات[٢].

ومن هنا أصبح واضحاً إن الأقليات (المتذمرة) أو بعض قادتها كانت إحدى معوقات الوحدة الوطنية وأسهمت في عملية عدم الاستقرار السياسي.

ومن خلال كل حالات التدخل هذه بأساليبها المباشرة وغير المباشرة يتضح أن عملية التأثير في النظم السياسية والاجتماعية لدول العالم الثالث أعمق من تأثيرها في خلال المرحلة الاستعمارية، وأن هذه الدول كانت أقل مناعة مما مضى بإزاء القرارات التي اتخذتها الدول الكبرى، وهذا اتضح من خلال التغيرات السريعة والمتواصلة في اتجاهات النظم لدول العالم الثالث فقد وجدنا دولاً ذات نظم اتجاهاتها غريبة سرعان ما تحولت إلى اتجاه شرقي وبالعكس، وحدث مثل ذلك في الصومال وأثيوبيا ومصر وإيران وغيرها كثير في ذلك.

٢. الانقلابات العسكرية:

تعد الانقلابات العسكرية أحد الأساليب التي يمكن إحداث تأثيراتا من خلالها، والأمر الذي شجع على إتباع هذا الأسلوب هو ما تتمتع به المؤسسة العسكرية من أهمية، كذلك الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية غير المستقرة، وأبرز الأمثلة لذلك هو الانقلاب الذي حدث على (مصدق) رئيس الوزراء الإيراني عام ١٩٥٣، وذلك بسبب سياساته التي شكلت نوعاً من المخاطر على المصالح النفطية الأميركية وتم إعادة الشاه[٣] وكذلك الانقلاب الذي حصل في تشيلي ضد (سلفادور الليندي) بسبب قراره بتأميم الصناعات الأساس التي تملكها الشركات في

---

(١) نوار عبد الوهاب، العلاقات الإيرانية– الإفريقية، كتاب العلاقات الدولية لإيران، الجزء الأول، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٨، ص٢٤٩.

(٢) سعد ناجي جواد، مسألة الأقليات في الوطن العربي وأثرها على الأمن القومي، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٢، ١٩٨٨، ص١٩٧.

(٣) عبد الجبار أحمد عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص٧١.

الولايات المتحدة الذي ألحق الضرر بالمصالح الأميركية في تشيلي، ولهذا قررت هذه الشركات ومن بينها شركة الهاتف والبرق الدولية أن تقف بوجه هذه الحكومة للإطاحة بها[١].

إن روابط التبعية تؤثر في القوى الاجتماعية الفاعلة في صنع القرار من خلال تأثير هذه الروابط في النخب المحلية والتوازن فيما بينها، فالمساعدات العسكرية من الخارج تعمل على دعم النخب العسكرية في مواجهة الحكومة والنخب الأخرى، وبالتالي فأن هذه النخب المستفيدة من استمرار علاقاتها مع الخارج تمارس ضغوطها على صانع القرار بحيث تكون قراراته تصب في مصلحة العقائد السياسية لهذه النخب ومصالحها الخاصة نتيجة تمتعها بدعم ونفوذ خارجي، وهذا ما يفسر القرار الأميركي بوقف جميع المساعدات الاقتصادية لشيلي بعد قرار الرئيس (الليندي) بتأميم الشركات الأميركية، في حين استمرت في زيادة مساعداتها العسكرية في خلال مدة حكمه مما قوى النخبة العسكرية وساعد على استيلائها على السلطة بعد سنتين من الحكم، لذلك ليس غريباً على وفق هذا التحليل أن تعاني الدول التي تستلم مساعدات كبيرة من الانقلابات العسكرية بسبب تأثير المؤسسة العسكرية فيها[٢].

إن فساد بعض القيادات الحاكمة وتبعيتها للقوى الخارجية يجعل هذه القيادات لا تستند إلى رضى وقبول الجماهير والتي قد تستمر عدة سنوات في الحكم، لكن هذا الاستمرار يمثل مجرد صورة للاستقرار الشكلي القلق والذي سرعان ما ينتهي كما حصل مع نظام النميري في السودان ١٩٨٥ وماركوس في الفلبين ١٩٨٦ ودوفالييه في هاييتي.

لقد أدت الولايات المتحدة دوراً رئيسياً في أميركا اللاتينية في إحباط التقدم نحو التطور الحديث عن طريق الوسائل البرلمانية الديمقراطية السليمة من خلال تحالفها مع الطبقات الرجعية المحلية، وكان العسكريون القوة الأساس التي حافظت على الوضع فيها لأنهم حصلوا على الدعم الضمني والصريح لأكبر قوة في العالم، فلم يصبح الحكم العسكري حالة استثنائية بل أصبح الوضع في أغلب الأحيان أن ابتعاد الجيش عن السلطة حالة غير اعتيادية، كما أدت الحكومات العسكرية التي دعمتها الولايات المتحدة دوراً مماثلاً في كبت الديمقراطية والثورات الشعبية في جنوب أسيا، فعلى سبيل المثال استمر حكم (تكودين ديم) في فيتنام الجنوبية مدة عشرين عاماً، باشتراك ما يقارب من (١٥) ألف جندي أميركي في الحرب ضد جبهة الفيتكونغ الشمالية[٣].

---

[١] جاك وودس، الجيوش والسياسة، ترجمة عبد الحميد عبد الله، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط١، ١٩٨٢، ص١٦١.

[٢] علي محمد سعيد، مصدر سبق ذكره، ص١٨٦-١٨٧.

[٣] مجدي حماد، العسكريون العرب وقضية الوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، حزيران، ١٩٨٧، ص٢٥: بيتر وورسلي، مصدر سبق ذكره، ص٦٣.

إن الدول المستقلة عن السيطرة الاستعمارية وجدت نفسها في حاجة ماسة إلى عدد كاف من القادة السياسيين والإداريين، فكان المجال مفتوحاً أمام العسكريين للانتقال من السلك العسكري إلى العمل السياسي والإداري، وقد احتل الجيش هذا المركز الغالب بسبب الفراغ المؤسساتي الذي عانت منه البلدان المستقلة عن السيطرة الاستعمارية[١].

ومن أجل تنفيذ إستراتيجية الانقلابات العسكرية أصبح الاعتماد على قوى داخلية بالتحالف معها، وهي تمثلت في قطاعات النخبة الجديدة في سعيها إلى الإثراء السريع من ثمرات مراكزها، كالأثرياء الجدد والدبلوماسيين وقواد الشرطة ولكن أهم وأخطر هذه الفئات جميعاً هي فئة الضباط ذوي الطموح الشخصي[٢].

ولقد أدركت الولايات المتحدة خطر الانقلابات العسكرية وخاصة عبر التدريب الشخصي للأفراد الذين تم اختيارهم من الجيوش في العالم الثالث في المدارس والكليات العسكرية الأمريكية[٣].

وهكذا سعت الولايات المتحدة إلى إيجاد أشكال جديدة من الحكم تتولاها عناصر جديدة لم يحملها الشعب بعد مسؤولية المفاسد والاستغلال والتخلف التي عرفها على أيدي البرجوازية، مما يحقق لها نوعاً من التأييد الشعبي والالتفاف الجماهيري ولو إلى حين من الزمن، وقد ساعدت هذه السياسة على انتشار الأنظمة الشمولية والديكتاتوريات العسكرية والزعامات الكارزمية في معظم أرجاء العالم الثالث وطيلة مرحلة الحرب الباردة[٤].

وعموماً عهد البنتاغون إلى القوات المسلحة في دول القارة اللاتينية مهمة ضمان الأمن الداخلي وحماية المصالح الأميركية، وكان من نتيجة ذلك أن اضطلعت المؤسسة بدور سياسي فاعل، انعكس في سلسلة متتالية من الانقلابات العسكرية[٥].

---

(١) بشير العريض، دور الجيش في عملية التنمية، السياسة الدولية، العدد ١٣، ١٩٦٨، ص٨٥؛ أنور عبد الملك، الجيش والحركة الوطنية، ترجمة حسن قبيسي، دار ابن خلدون للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٧١، ص١٥١-١٥٢.

(٢) جاك وودس، مصدر سبق ذكره، ص٩٢.

(٣) Henry Biennen, Armies and parties in Africa Princeton University, published in the U.S.A, New York, ١٩٧٨, P. ١١١.

نقلاً عن مها الحديثي، مصدر سبق ذكره.

(٤) صادق الأسود، السياسة في الدول النامية، محاضرات بالرونيو، كلية القانون والسياسية، جامعة بغداد، ١٩٧١، ص١٣٠. نقلاً عن مها الحديثي، مصدر سبق ذكره.

(٥) وحيد محمد عبد المجيد، السياسة الأمريكية الجديدة في القارة اللاتينية، السياسة الدولية، العدد ٥١، ١٩٧٨، ص١٦٩.

أما على صعيد القارة الإفريقية فكان المخطط الذي جرت في إطاره الانقلابات العسكرية يهدف إلى دخول دول لم يكن للاستعمار الأميركي وجود قديم فيها، ولكنه تسلل إليها بالمساعدات والاستثمارات، فكانت الانقلابات العسكرية فيها بمثابة شهادة وراثة للاستعمار الأميركي، وقد انطلقت الخطة الأميركية بانقلابات مفاجئة في كل من بنين وأفريقيا الوسطى وفولتا العليا، كلها كانت مستعمرات فرنسية وامتدت حقوق الوراثة الأميركية للاستعمار الأوربي إلى الاستعمار البريطاني، حيث قفزت الولايات المتحدة عن طريق الانقلابات العسكرية إلى نيجيريا وبوروندي[١] وأن هذا قد جرى في إطار الحرب الباردة وما رسمته من أدوار.

وقامت الولايات المتحدة بتوريد الأسلحة لهذه الدول، والدول الأخرى في العالم الثالث وتقديم المعونة في تدريب الجيوش والشرطة المحلية، أي القوة الأساس للقيام بالانقلابات العسكرية وللأعمال العدوانية ضد الدول الأخرى.

لقد وجدنا إن كثيراً من الانقلابات العسكرية التي تمت كانت في بلاد تستورد السلاح من الولايات المتحدة ولصالح السياسة الأميركية أن لم يكن بتخطيط من المخابرات الأميركية، وقد أثبتت الأحداث نجاح هذه الخطط فلم تعرف دولة صغيرة استطاعت أن تتمرد على نفوذ دولة كبيرة تمدها بالسلاح والخبراء، وليس مصادفة أنه في أكثر الحالات كانت المجموعات العسكرية التي جاءت إلى الحكم في آسيا وأفريقيا، قد تشكلت بشكل رئيس من الملاكات التي تدربت في الأكاديميات العسكرية الغربية[٢].

ومن هنا يمكن القول، بأن هؤلاء الضباط الذين درسوا في الأكاديميات العسكرية الغربية، قد تلقوا من خلال مناهجهم الدراسية تدريباً إيديولوجياً معيناً وصياغة إيديولوجية خاصة، جعلا منهم مادة أكثر استعداداً لاستعمالها لصالح مؤامرات ومناورات الاستعمار الجديد التي تقوم بها الولايات المتحدة وبقية الدول الغربية في العالم الثالث.

وكانت السلطات الاستعمارية تختار مثل هؤلاء الضباط للدراسة في الأكاديميات الغربية بعناية فائقة بوصفهم أفراداً ذوي نظرة محافظة بما فيه الكفاية أو انتهازيين وطموحين بحيث يقدمون ضماناً معقولاً بأنهم سيستعملون مراكزهم للعمل ضد أية تغييرات تقدمية بعيدة المدى في بلدانهم[٣].

---

[١] سامي منصور، أقنعة الاستعمار الأمريكي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ص١١٥.

[٢] فؤاد القصاص، أمريكا والغزو الفكري لمنطقة الشرق الأوسط، دار الجيب، بيروت- لبنان، ١٩٦٩، ص٧٥؛ جاك ووديس، الاستعمار الجديد، مصدر سبق ذكره، ص٩٥.

[٣] جاك ووديس، الجيوش والسياسة، مصدر سبق ذكره، ص١٣٥.

وهناك مثل على ذلك وهو الكولونيل (أب أفريغا) أحد قادة الانقلاب الذين أطاحوا بكوامي نكروما في غانا عام ١٩٦٦، فهو يكشف في كتابه (انقلاب غانا) كيف إنه أصبح في (ساند هيرست) مؤيداً مخلصاً وأسيراً بكامل كيانه لسحر الكومنويلث، من جراء معاملة التبجيل التي تلقاها في خلال تدريبه في بريطانيا[١].

إن الوقائع والأحداث تثبت بما لا يقبل الشك إن الولايات المتحدة كانت لها حصة الأسد في تدبير عشرات الانقلابات التي أطاحت بحكومات وطنية ثورية، كما نجد أن الوكالة المركزية للمخابرات الأميركية قد أنشأت شبكة واسعة من المنظمات السرية التي قامت باغتيال الشخصيات الحكومية والسياسية والاجتماعية البارزة التي عملت ونادت بحماية المصالح القومية لبلدان أميركا اللاتينية، ففي المدة من ١٩٤٥-١٩٧٥ نظمت (٢٥) انقلاباً عسكرياً موالياً لأميركا في بلدان أميركا الوسطى وحدها[٢].

وعمدت الدول الكبرى إلى استغلال حاجة هذه الدول إلى تدريب ضباطها في مدارسها العسكرية أو الحصول على مدربين للعمل لديها، وعملت على احتضان بعض هؤلاء الضباط وتدريبهم أيديولوجياً، وأقامت العلاقات مع القادة العسكريين وهيأتهم لاستلام زمام السلطة، وليس من قبيل المصادفة أن نجد في الدول الإفريقية أن بعض المجموعات العسكرية التي وصلت إلى السلطة كانت أساساً من ضباط تلقوا تدريبهم في الأكاديميات العسكرية الغربية[٣].

وقد يكون الدعم العسكري في شكل دعم الأنظمة الحليفة عسكرياً لاستمرار بقائها في السلطة ومنع وصول القوى السياسية المناوئة، كما حصل في دعم الولايات المتحدة للرئيس (ماركوس) في الفلبين والجنرال (بينوشيت) في تشيلي وشاه إيران، ودعم الاتحاد السوفيتي للنظام الماركسي في أفغانستان بعد عام ١٩٧٩ والنظام الماركسي في أثيوبيا بعد عام ١٩٧٤، وتم دعم المؤسسة العسكرية أحياناً بعد فشل السلطة السياسية المدنية الحليفة في حل المشاكل الداخلية، لذلك عد الرئيس الأمريكي (جونسون) أن أفضل سبيل لقمع المعارضة (هو الاعتماد على مهارة جنود البلد المهدد)[٤].

ولهذا السبب فأن الولايات المتحدة كان لديها في عهد الرئيس جونسون (٣٤٤) فريق عمل في ٤٩ بلداً لتدريب العسكريين المحليين على أحدث الوسائل الفنية في الدفاع الداخلي، وقد ازداد عدد الدول التي تتلقى قواتها هذه التدريبات إلى (٥٤) بلداً في عام ١٩٨٠[٥].

---

[١] جاك ووديس، الاستعمار الجديد، مصدر سبق ذكره، ص٩٥.

[٢] العقيد سافيليف، الحرب السرية، المجلة العسكرية السوفيتية، العدد ١٢، كانون الأول، ١٩٧٩، ص٥٤.

[٣] جاك ووديس، الجيوش والسياسة، مصدر سبق ذكره، ص٥٩.

[٤] مها عبد اللطيف الحديثي، مصدر سبق ذكره، ص١٩٩.

[٥] المصدر السابق نفسه، ص٢٠٠.

وكما حصل في السلفادور عندما أمر الرئيس الأميركي (ريغان) بزيادة عدد الخبراء العسكريين لمساندة الحكومة السلفادورية ضد الثوار من حركة (فرباندو مارتي) للتحرير الداعية إلى إسقاط النظام السياسي، أما الشكل الآخر من الدعم فكان الدعم العسكري للقوى الحليفة التي هي خارج السلطة من أجل إعادتها إلى السلطة بإسقاط الأنظمة الوطنية، كما حصل في الدعم العسكري والسياسي والمالي قلوات (الكونترا) من أجل إسقاط حكومة الساندينستا الثورية والتي انتهى حكمها بنتائج الانتخابات التي جرت في نيكاراغوا عام ١٩٩١[١].

وهناك شكل آخر من أشكال الدعم وهو دعم المؤسسة العسكرية في الداخل لإسقاط الأنظمة الوطنية من خلال الانقلابات العسكرية، ومثال ذلك دعم الولايات المتحدة للانقلاب العسكري في أندونوسيا عام ١٩٦٥، والإطاحة بالرئيس (أحمد سوكارنو) وتولي الجنرال (سوهارتو) السلطة[٢].

كذلك استندت الولايات المتحدة إلى الأقليات العرقية والقبلية داخل المؤسسة العسكرية للقيام بالانقلابات العسكرية والاستيلاء على السلطة، كما هو الحال في الدول الإفريقية، ومثال على ذلك الدعم الأميركي للضباط (من قبيلتي الايفي والاشانتي) للقيام بانقلاب عسكري ضد نكروما في غانا عام ١٩٦٦[٣].

إن عجز قادة الانقلاب العسكري عن قمع حركات المعارضة يدفع الولايات المتحدة إلى محاولة استبدالهم بمجموعة عسكرية أخرى، فعلى سبيل المثال أدى فشل الجنرال (ايفراين ريوس مونت) الذي جاء إلى السلطة في ٢٣ آذار عام ١٩٨٢ بانقلاب عسكري مدعوم من الولايات المتحدة في قمع الحركات الثورية في غواتيمالا، إلى إسقاطه بانقلاب عسكري آخر بقيادة وزير الدفاع (أوسكار ميجيا) في ٢٣ آب ١٩٨٣ وبدعم من الولايات المتحدة أيضاً[٤].

إن الأسباب السابقة جميعها خلقت أوضاعاً غير مستقرة بالنسبة للأنظمة السياسية في العالم الثالث مؤثرة باستمرار في هذه الأنظمة وهي على استعداد في أي وقت للتأثير في الحياة السياسية والقضاء على الضمانات الدستورية، لذلك نجد أن ظاهرة الانقلابات العسكرية وعدم استقرار الأنظمة السياسية ظاهرة عامة.

---

[١] بوب وودورد، مصدر سبق ذكره، ص٨٤.

[٢] محمد عبد الغني سعودي، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٠.

[٣] محمد عبد الغني سعودي، مصدر سبق ذكره، ص٢٦١.

[٤] مها عبد اللطيف الحديثي، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٢.

ومما تقدم يتضح إن الانقلابات العسكرية مثلت مظهراً من مظاهر عدم الاستقرار السياسي، حيث لجأت القوى الدولية في أحيان ليست بالقليلة إلى تعزيز نفوذها أو منع انحساره في المناطق الواقعة تحت تأثيرها، أو المتآلفة معها، عن طريق ترتيب الانقلابات العسكرية.

٣. القواعد العسكرية:

لأجل التغلغل إلى دول العالم الثالث والتأثير في مجريات الأمور فيها ومجابهة بعض الأنظمة التي كانت ترمي إلى السيطرة عليها، اتبعت الدول الكبرى وسائل متعددة لتحقيق ذلك، وما كان للأحداث السابقة التي تحدثنا عنها أن تظهر لولا وجود مثل هذه الوسائل ويأتي من بينها ظاهرة القواعد العسكرية التي انتشرت في أماكن متعددة من هذا العالم وأخذت دورها البارز في التأثير حتى في عملية صنع القرار السياسي في عدد كبير من الدول، حيث أنشأ الاستعمار جهازاً عسكرياً متشعباً لمكافحة حركات التحرر الوطني، وتمثل بمنظومة من القواعد العسكرية البرية والبحرية والجوية في بلدان العالم الثالث، ومرابطة مجموعات كبيرة من القوات المسلحة في بعض هذه البلدان وكذلك الأساطيل الحربية في المياه الإقليمية للبلدان المتحررة. وامتلكت الولايات المتحدة وحدها (١٢٣٤) قاعدة في ٤٤ بلداً، عدا ما امتلكته الدول الأخرى، والغرض منها كان إيقاف حركات التحرر الوطني، والتدخل في شؤونها المختلفة[١].

كما دعم وجود هذه القواعد الأعمال العسكرية والدبلوماسية في تلك الدول التي كانت ترى إنها مهددة بتطورات خطيرة، كالحرب في فيتنام، والإطاحة بحكومة مصدق في إيران، والإطاحة بالنظام في غواتيمالا عام ١٩٥٤، فضلاً عن التدخل في لبنان ١٩٥٨ و ١٩٦٥ وكذلك إسناد الكيان الصهيوني في جميع حروبه ضد العرب، وتحتفظ الولايات المتحدة بقاعدتها العسكرية في (غوانتنامو) بأراضي كوبا منتهكة حقوقها في السيادة الكاملة على أراضيها[٢].

وعندما منحت الولايات المتحدة الفلبين استقلالها في سنة ١٩٦٤ كانت قواعدها العسكرية مستثناة من هذا الاستقلال، وفي السنة التالية عقد اتفاق بين الطرفين أعطى الولايات المتحدة حق استعمال وإدارة ٢٣ قاعدة عسكرية في الفلبين مدة ٩٩ سنة مقابل ٩٠٠ مليون دولار[٣].

---

[١] هاري ماجدوف، الامبريالية من عصر الاستعمار حتى اليوم، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط١، ١٩٨١، ص٩٤، كذلك انظر مها عبد اللطيف الحديثي، مصدر سبق ذكره.

[٢] المصدر السابق، ص٨٣.

[٣] سراب حميد الدهان، التطورات السياسية والاقتصادية وأثرها على التنمية في الفلبين، في مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٠، ص٢٤٢.

إن وجود قوات عسكرية أجنبية في أراضي بعض الدول لم يكن يعني من جانب آخر أن هذه الدول اعتمدت كلياً في تسليحها على تلك الدولة صاحبة القواعد فقط، بل يظهر إمكانية التأثير الواسعة في المسار السياسي لتلك الدول[١].

٤. استخدام المرتزقة:

عانت دول العالم الثالث من ظاهرة المرتزقة بوصفهم أداة غير مباشرة بيد الدول الكبرى والعظمى لتحقيق حالة التغيير في السلطة، وكانت هذه الدول الكبرى تكثر من الاستعانة بالمرتزقة لمحاربة قوى التحرر في المناطق المستعمرة والراغبة في الاستقلال وأصبحت دول العالم الثالث مسرحاً لنشاط المرتزقة، وكن الهدف من وراء ذلك الإطاحة بالأنظمة المعادية لمصالح الاحتكارات الأجنبية.

فقد استخدمت الولايات المتحدة والدول الغربية، فرنسا، وبريطانيا، وبلجيكا، والبرتغال المرتزقة في دعم انفصال إقليم كاتانكا (شابا) عام ١٩٦٠ الغني بالثروات والتي تقطنه قبائل (الباكونغو) الطامحة إلى إقامة دولتها الخاصة بها، وتنصيب حاكم الإقليم (موريس تشومبي) رئيساً لها، وقد استمرت قوات المرتزقة في إسناد القوات الانفصالية والدفاع ضد الحكومة المركزية التي كان يرأسها الزعيم الإفريقي (باتريس لومومبا) وذلك من أجل حماية الاحتكارات الأجنبية[٢].

وقد أنهت الولايات المتحدة انفصال الإقليم وطالبت بضرورة إعادة ضمه إلى الكونغو رغم اعتراض بريطانيا والبرتغال، وتم ذلك بعد الإطاحة بالرئيس لومومبا واغتياله واستلام (سيريل آدولا) اليميني الحليف للمصالح الغربية منصب رئاسة الوزارة[٣].

كذلك تم تسلل المرتزقة عبر الحدود مع الدول المجاورة بهدف دعم الحركات الموالية للمصالح الأجنبية وإسقاط الأنظمة المعادية لهذه المصالح، كما حدث في (أنغولا) عام ١٩٧٥ عندما دخل المرتزقة إلى البلاد لدعم منظمة يونيتا الانغولية التي كان يقودها (جوناس سافيمبي) والتي كانت تحظى بدعم المخابرات المركزية الأمريكية وجنوب أفريقيا لإسقاط حكومة الجبهة الشعبية برئاسة (إدواردو سانتوس) التي وصلت إلى السلطة بعد جلاء القوات البرتغالية وإعلان الاستقلال، ومن المحاولات الأخرى في استخدام المرتزقة كأداة لتغيير الأنظمة السياسية هي غزو (غينيا) في عام ١٩٧٠ وبدعم من البرتغال للإطاحة بالرئيس أحمد

---

[١] عبد الجبار أحمد عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص٧٦.

[٢] محمد عيسى الشرقاوي، المرتزقة في أفريقيا ومحاولة الانقلاب في سيشل، السياسة الدولية، العدد ٦٨، إبريل، ١٩٨٢، ص١٢٦، كذلك أنظر مها الحديثي، مصدر سبق ذكره.

[٣] عبد الرزاق مطلك الفهد، حركة التحرير الوطنية الإفريقية، جامعة الموصل، ١٩٨٥، ص٧٢.

سيكوتوري، كذلك الهجوم المسلح الذي شنه المرتزقة على الكونغو برازافيل في عام ١٩٧٧ بهدف إسقاط النظام اليساري القائم والذي أدى إلى مصرع الرئيس (ماريان نجوابي)[١].

ومن هذا تبين إن عملية استخدام المرتزقة مثلت أسلوباً متبعاً أضيف إلى الأساليب الأخرى والتي عززت الجانب العسكري في التأثير الخارجي وأصبحت كلها أدوات بيد القوى صاحبة التأثير حددت من خلالها ملامح واتجاهات النظم السياسية في دول العالم الثالث، كما أن التعدد في هذه الأدوات والأساليب يؤكد حقيقة مهمة هي أن قوى التأثير الخارجي كانت تسعى دائماً إلى إتباع وانتهاج الأسلوب الأفضل المفضي إلى تحقيق مصالحها، فتارة نجدها قامت بإتباع أسلوب عسكري معين وتارة أخرى اتبعت أسلوباً آخراً.

---

[١] محمد عيسى الشرقاوي، مصدر سبق ذكره، ص١٢٦.

الخلاصة

في نهاية الحديث عن الاتجاه السياسي في التأثير نصل إلى الاستنتاجات الآتية:

١. إن الوسائل والأساليب كلها التي دخلت في ضمن نطاق عملية التأثير السياسي جاءت متداخلة بعضها مع بعض، وأن رجحت إحداها على الأخرى وذلك كان يعود لظروف مرحلية أو تكتيكات معينة.

٢. إن ذلك التأثير قد مارسته قوى كبرى كانت تشكل الحلقات الأساس في المسيرة الاستعمارية، مما يعني أن تلك الوسائل في التأثير ما هي إلا استمرار في عملية الهيمنة.

٣. إن النتائج الأساس لذلك التأثير تمثلت في عملية عدم استقرار واضحة في مسيرة النظم السياسية في العالم الثالث وارتباك واضح لها من خلال عملية التغيير المستمرة والتعاقب غير المنطقي للسلطة.

المبحث الثاني

الاتجاه الاقتصادي

المقدمة

لقد تبين لنا حجم التأثير الذي كان يؤديه الاتجاه السياسي في أشكال واتجاهات النظم السياسية في العالم الثالث من خلال الوسائل والأساليب المختلفة لهذا الجانب، ولكنها مهما بلغت لا يمكن أن تفعل هذا الفعل بعيداً عن تأثيرات الجانب الاقتصادي لما يشكله الاقتصاد في حياة شعوب العالم عموماً وشعوب العالم الثالث على وجه الخصوص، وبالذات في طبيعة الحياة الإنسانية، ولهذا وجدنا العامل الاقتصادي يؤدي دوراً مهماً في التأثير في طبيعة وأشكال النظم السياسية من خلال وسائل متعددة سنحاول حصرها في اتجاهات محددة يأتي من بينها المساعدات، الديون الخارجية، دور الشركات متعددة الجنسية، أحادية الإنتاج، مشاكل الأمن الغذائي التسلح، وانعكاساته على اقتصاديات هذه الدول، التنمية والأساليب المتبعة فيها.

١. المساعدات الخارجية:

عرفت المساعدات بأنها وسيلة لمساعدة العالم النامي ودفع عملية التنمية فيه، إلا إن واقع الحال يشير إلى عكس ذلك، حيث أن برامج المعونة الخارجية أخفت وراءها أهدافاً سياسة تتوقع تحقيقها الدولة التي قدمت المعونة، وغالباً ما تعمل المساعدة على زيادة روابط التبعية، حيث يتم الإقراض إلى بلد معين بشرط استعمال هذه المساعدات في شراء سلع من البلد المانح للمساعدة، وأن ٧٠% من المساعدات البريطانية كانت على أساس هذا الشرط، وأكثر من ثلثي المساعدات الأميركية ذهب للسلاح والقوات المسلحة، أما الثلث الباقي فأنه لم يقدم إلا ضمن شروط خاصة أهمها الانفاق على شراء منتجات أميركية قد يزيد سعرها على أسعار ما يماثلها من إنتاج دولة أخرى[١].

وقد تحددت المساعدات بربطها بشراء المعروض من سلع البلد المانح، وهذا ما يؤدي غالباً إلى إعاقة الصناعة المحلية، كما تميزت المساعدات بالتدخل السياسي وعدم الملائمة الاقتصادية، حيث ساعد منح المساعدة الدول المانحة على التأثير في سياسة الدول المستلمة لها، وبذلك لم تعد المساعدة من الولايات المتحدة متيسرة بالنسبة للدول التي أممت المصالح

---

[١] أندرو وبستر، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٧.

المملوكة لها سابقاً، وسادت عملية الانتقائية نفسها المساعدات من الاتحاد السوفيتي إلى الدول المتعاطفة معه أيديولوجيا[١].

وليس أدل على هذا الكلام من ارتباط تاريخ المساعدات لدول العالم الثالث بالحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفيتي، وأن توزيع المساعدات تم أساساً بما يتناسب مع حاجات الصراع بين القوتين العظيمتين وخدمة مصالحها الاقتصادية والعسكرية أكثر من خدمة الدول المتسلمة[٢].

لذا فقد ارتبط توزيع المساعدات الأميركية على أقاليم العالم المختلفة بحسب أهمية صراعها مع القوى العظمى ودرجته فيها[*]، فقد كان نصيب الشرق الأوسط (٢٣،٧%) من مجموع المساعدات، ثم تأتي بعده أسيا حيث كان نصيبها (٢٣،٦%)، ثم أميركا اللاتينية بنسبة (٦،٨%) وأفريقيا (٤،٤%) وحصلت ثمانية دول على (٧٥%) من المساعدات الأميركية، كانت جميعها دول حليفة عسكرياً للولايات المتحدة من ضمنها فيتنام الجنوبية والكيان الصهيوني وكوريا الجنوبية وتايوان[٣].

أما بالنسبة للاتحاد السوفيتي فأن الوضع لم يختلف كثيراً عما عليه في المساعدات الأميركية، حيث استهدف من ورائها إسناد الدول التي تبدي عداءها للغرب وكسب الدول المحايدة، ويلاحظ في إطار هذا الهدف أن ٧٠% من المساعدات السوفيتية في الستينيات قد ذهبت إلى ست دول من العالم الثالث كان نصيب مصر والهند (٤٠%) منها[٤].

إن اللجوء إلى المصادر الخارجية للحصول على المساعدات والقروض ولد المزيد من التبعية للدول الكبرى، والتي فرضت من أجل منح هذه المعونات والمساعدات شروطاً سياسية واقتصادية مثلما تم الإشارة إليه آنفاً، زيادة على شروط أخرى تتعلق بتوزيع الدخل والسلطة في دول العالم الثالث، إلى جانب فرض مشروعها الخاص لحل مشكلة التخلف القائمة في هذه الدول[٥].

---

[١] الاقتصاد والمجتمع في العالم الثالث، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، الكتاب الخامس والأربعون، ترجمة محمد الجوهر وعلي ليلة، دار المعارف، القاهرة، ط١، ١٩٨٢، ص٢٩٩.

[٢] علي محمد سعيد، مصدر سبق ذكره، ص٢١١.

[*] لقد اتخذت هذه الوسيلة دوماً أداة للسياسة الخارجية الأميركية، فالسلفادور التي يبلغ عدد سكانها ٦ مليون نسمة تلقت مساعدة أكبر من المساعدة التي تلقتها بنغلادش التي يبلغ تعدادها ١١٦ مليون نسمة.

[٣] Guess, George m-The politics of united states foreign Aid, ١٩٨٧. P. ١٧٩-١٨٠.

[٤] علي محمد سعيد، مصدر سبق ذكره، ص٢١٢.

[٥] مها الحديثي، مصدر سبق ذكره، ص١٦٦.

وقد أصبحت المساعدات وسيلة لمعاقبة الدول التي تنتهج سياسة لا تتلاءم مع منهج الدولة المانحة، فبين الأعوام (١٩٦٢-١٩٦٥) طبقت الولايات المتحدة هذا النوع من العقاب ضد كل من سيريلانكا ومصر وإندونيسيا، أما من الناحية السياسية فأن المساعدات أسهمت في دعم عملية خضوع دول العالم الثالث لدرجة إنها كانت تضطر إلى شراء فائض السلع من الدول المانحة على الرغم من عدم حاجتها إليها فباكستان اضطرت إلى أن تحصل على فائض القطن الأميركي في الوقت الذي كان لديها ما يكفي من القطن[١].

إن هذا الدور الذي أدته الدول الكبرى في مجال المساعدات وتسخيرها لخدمة مصالحها تأتَّى من امتلاكها النسبة الأكبر من أسهم المؤسسات المالية الدولية المانحة، وهي فضلاً عن ذلك الطرف المقرر والمحدد للمساعدات من حيث كميتها ونوعيتها في إطار المساعدات الثنائية.

واستهدفت الدول الكبرى من تقديم المساعدات إلى مساندة الأنظمة الموالية لها واستمرار بقائها في السلطة أمام حالة عدم الاستقرار والتغيرات العنيفة والمفاجئة التي اتسمت بها العديد من الأنظمة السياسية في العالم الثالث، زيادة على ذلك فأن هذه المساعدات سعت إلى تكريس النفوذ السياسي للدول مانحة المساعدة وذلك من خلال توجيه السياسة الخارجية للدولة المتسلمة لصالح سياسة الدولة المانحة لها، فقد كانت شروط الولايات المتحدة على مصر أيام (عبد الناصر) لبناء السد العالي هي الصلح مع (إسرائيل) وإقامة النظام البرلماني، كما تهدف المساعدات إلى تمكين النظام السياسي عند البعض من مواجهة أزمات السوق التي عادة ما تقود إلى تزايد في تردي الأوضاع الاقتصادية وبالتالي تصاعد حدة المعارضة للنظام، وسعت المساعدات أحياناً إلى كسب الحلفاء السياسيين والعسكريين لضمان دوام بيئة مناسبة للاستثمار الخاص في الدول التي تتلقى المساعدة[٢].

٣. الديون الخارجية:

إن الديون الخارجية ليست في حد ذاتها سوى عنصر في سلسلة العناصر الخارجية التي أثرت في نمو العالم الثالث، فقد كانت في بعض الأحيان عقبة خطيرة أمام تحقيق الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية داخلياً وحرية الدولة واستقلالها السياسي خارجياً وذلك انطلاقاً من أن القروض الخارجية الرسمية والخاصة تلجأ إليها الدول المتقدمة في فرض

---

[١] جوكوف، العالم الثالث، دار التقدم، موسكو، ١٩٧١، ص٩٩؛ اندرو بستر، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٧.

[٢] Girling, John L.S-America and Third world Revolution nd intervention, London, ١٩٨٠, P. ١٢٣-١٢٤.

هيمنتها على عملية صياغة القرار في العالم الثالث، وهكذا كانت الديون تهدد مستقبل الأنظمة السياسية في هذه الدول التي شكت من ضعف المؤسسات السياسية[١].

وشكلت أزمة الديون وتفاقم المصاعب في تسديدها وخدمتها إحدى الحلقات المحيطة بموارد الدول النامية، من خلال امتصاصها لنسب كبيرة من الناتج القومي لهذه البلدان التي تدفع لسداد فوائد هذه الديون وليست الديون نفسها، فقد بلغت الديون الخارجية للبلدان النامية[*] عام ١٩٨٥ حوالي (٨٧٠) مليار دولار وتزايدت بنسبة (٢٤%) في السنة وسجلت معدلات خدمة الدين ارتفاعها لها من (١٢٠%) عام ١٩٨٢ إلى (١٦٨%) عام ١٩٨٦[٢].

ومن أجل إعادة الديون اضطرت الكثير من الدول إلى الضغط على سكانها وحرمانهم من مستلزمات الحياة اليومية كالطعام والدواء والخدمات الاجتماعية والكتب الرسمية، وعرض هذا العمل الحكومات إلى وضع تسوده الهزات والتقلبات والاضطرابات عجزت عن مواجهتها الأمر الذي أدخل عدداً غير قليل من الدول في دوامة عدم الاستقرار والانقلابات العسكرية المستمرة[٣].

فقد شهدت دول أميركا اللاتينية التي نفذت مناهج التكييف الاقتصادي اضطرابات واسعة بسبب النتائج التي ترتبت على هذه الإجراءات، فعلى سبيل المثال واجهت فنزويلا في شباط ١٩٨٩ اضطرابات واسعة وتظاهرات نددت بإلغاء الدعم الحكومي للسلع الأساس وارتفاع الأسعار وزيادة نسبة البطالة، كما عجزت المكسيك والبرازيل والأرجنتين عن مواجهة أعباء ديونها في مطلع الثمانينات[٤].

ولجأت أغلب دول العالم الثالث للديون الخارجية من أجل توطيد البنى الارتكازية وتنمية النشاطات في القطاعات المختلفة، أما العامل الآخر الذي كانت يضطر الدولة إلى الاستدانة فهو الإنفاق العسكري، حيث أن أغلب دول العالم الثالث خصصت الجزء الأكبر من ميزانياتها للإنفاق العسكري، ففي نيكاراغوا أزداد الإنفاق من (١،٩%) عام ١٩٦٠ إلى (٢٨،٣%) عام ١٩٩٠، أما في هندوراس فقد ازداد من (١،٢%) إلى (٦،٩%) عام ١٩٩٠،

---

[١] أحمد فارس عبد المنعم، أزمة الديون الخارجية في الدول النامية، السياسة الدولية، العدد ٦٨، ١٩٨٢، ص٦٧.

[*] لقد بلغ حجم الديون الأفريقية ٢٢٨ مليار دولار في نهاية عام ١٩٨٨؛
The Economist, ٢٥, II, ١٩٨٩

[٢] سمية سعيد الألفي، فنزويلا ومشكلة المديونية الخارجية، السياسة الدولية، العدد ٩٦، ١٩٨٩، ص١٩٨.

[٣] سعد ناجي جواد، التطورات السياسية الحديثة في إفريقيا، مطابع دار الحكمة، بغداد، ١٩٩١، ص١٠٠.

[٤] سمية سعيد الألفي، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٠؛ عمر مصطفى كمال حلمي، مبادرات حل أزمة مديونية الدول النامية، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٨٧، ١٩٨٧.

وفي باكستان من (٥،٥%) إلى (٦،٦%) في المدة نفسها، وارتفعت في أثيوبيا من (١،٦%) إلى (١٣،٥%) عام ١٩٩٠[١].

وبسبب عجز الدول عن دفع مستحقات الديون للأطراف الدائنة اضطرت عندها إلى القيام بعملية جدولة لهذه الديون من خلال مفاوضات مع المصارف التجارية الدولية والمؤسسات المالية، وإذا ما علمنا أن الولايات المتحدة تسيطر على هذه المؤسسات والمصارف، أدركنا حجم التأثير الذي وقع على دول العالم الثالث في أثناء عملية التعامل مع مثل هذه المؤسسات[٢].

فقد اقترضت المكسيك من البنوك الأميركية عام ١٩٨٢ بسعر فائدة (١٨%) مقابل السعر السائد في الولايات المتحدة وهو (١٣%) وذلك لتسديد ديونها التي بلغت ١٠٧ مليار دولار عام ١٩٨٨[٣].

وهذا بالطبع عكس السياسات الاقتصادية بخصوص حركة رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية التي لم تعني إلا مصالح الدول والمؤسسات الخاصة والدولية الممولة.

وبهذا أسهم صندوق النقد الدولي في تدمير الديمقراطية في العالم الثالث، ولعل مثال البرازيل في عهد (غولارت) ١٩٦٤، خير دليل على ذلك، ففي خضم الضغوط الاقتصادية الممارسة من الصندوق بسبب سياسات (غولارت) التي لم تنسجم مع الولايات المتحدة تحرك الجيش وتم خلعه وتشكيل حكومة جديدة، وما أن تم خلعه حتى بدأت المعونات المالية تتدفق على البرازيل بسبب توجهات الحكومة الجديدة مع الولايات المتحدة[٤].

إن صندوق النقد الدولي ونتيجة للشروط التي وضعها أمام الدول التي أرادت الاقتراض منه قد أدى إلى اتجاه الدول المتخلفة إلى رفض الحصول على موارد الصندوق وتفضيل الحصول على القروض من البنوك التجارية حيث لا توجد شروط مماثلة لما تعرضت له عند تعاملها مع الصندوق، حيث أن السيطرة فيه متروكة للدول الرأسمالية المتقدمة فهي التي تخطط السياسات المعمول بها في الصندوق.

كما وإن توصيات خبراء صندوق النقد الدولي التي مؤداها خفض الواردات تخفيضاً كبيراً، وخفض قيمة العملة الوطنية وتشجيع الصادرات، وتقليل الإنفاق العام بالحد من بعض

---

(١) جورج قرم، التنمية الاقتصادية ومأزق الاستدانة في العالم الثالث، دار الطليعة، بيروت، ط١، د-ت، ص٢٦.

(٢) عبد القادر شهيب، محاكمة الانفتاح الاقتصادي في مصر، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٧٩، ص٢١٧.

(٣) رشيد مجيد الربيعي، التنمية المعاقة في أميركا اللاتينية، التجربة المكسيكية في مشكلات وتجارب التنمية من العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص٤٠٩.

(٤) عبد الجبار أحمد عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص٧٨.

الخدمات التي تقدمها أو رفع أثمانها وغيرها من الإجراءات كان من حصيلتها دخول الاقتصاد الوطني في مرحلة انكماش وانخفاض الناتج المحلي فقد كان لهذه التوصيات نتائج سلبية في إحساس أبناء البلد بشرعية حكوماتهم، مما أدى إلى احتجاجات وتظاهرات عمت الأحياء الفقيرة في المدن الرئيسة كما حدث في مصر ١٩٧٧ وتونس ١٩٧٨ وفي المغرب ١٩٨١ وبيرو ١٩٧٨ والأرجنتين ١٩٨٥ وشيلي ١٩٨٥ والسودان في العام نفسه، وقد بلغت هذه التظاهرات جداً جعلها تعرف باضطرابات صندوق النقد الدولي[١].

وأدى العجز الحاصل في ميزان المدفوعات نتيجة للديون في الدول المتخلفة إلى تأكل ظروف الاستقرار السياسي للنظم الحاكمة في هذه الدول، مما ييسر للدول الدائنة طرح شروطها السياسية التي أدت إلى شل حرية الحركة السياسية في الدول المدينة، فالمديونية سلاح ذو حدين، فهي عملت على استمرار الأنظمة السياسية في الدول المتخلفة من جهة، وعلى إلغاء الدور لهذه الدول من جهة أخرى[٢].

إن للمديونية أثاراً واضحة وانعكاسات على الصعيد الاجتماعي، فهي أثرت في مستوى معيشة الفئات والطبقات الفقيرة في المجتمع، هؤلاء الذين لم تمكنهم دخولهم النقدية من الحصول على الحد الأدنى من الاحتياجات الأساس، وعندما وصلت المديونية إلى مستوى معين فإنها قد أدت إلى خلافات اجتماعية عملت على خلق رؤى متنافرة داخل المجتمع.

كما إنها أصبحت تمثل ظاهرة سياسية مثلما هي أزمة اقتصادية، فالقروض بأشكالها المختلفة تعد من الأساليب التي تلجأ إليها الدول المتقدمة في فرض هيمنتها على عملية صنع القرار في الدول المتخلفة، وبذلك تعد من عوامل عدم الاستقرار السياسي في هذه الدول.

من كل ما تقدم نجد إن أزمة الديون الخارجية والمساعدات والمنح شكلت أحد العوامل المهمة في إعاقة التنمية في الدول المتخلفة، وذلك باستنزافها جزءاً كبيراً من الموارد الوطنية وتحويلها إلى خارج هذه الدول على شكل فوائد أو أقساط مستحقة، كما إنها أحد العوامل التي زادت من تبعية دول العالم الثالث وتخلفها، فضلاً عن عدم استقرار أنظمتها السياسية، وتعويقها للديمقراطية وإيقاف مسيرتها.

٣. الشركات متعددة الجنسية:

---

[١] سلوى العنتري، أزمة دول العالم الثالث بين التهدئة والمواجهة، مجلة المنار، باريس، العدد ٢٦، ١٩٨٧، ص٩٧.

[٢] مصطفى كامل السيد، المديونية والنظم السياسية في العالم الثالث، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٨٦، ١٩٨٦، ص١١٢.

تعد الشركات متعددة الجنسية واحدة من الظواهر الدولية المؤثرة في سير العملية السياسية في العديد من دول العالم الثالث، فعل الرغم من إن عدد هذه الشركات كان محدداً قبل الحرب العالمية الثانية، إلا إنها أصبحت من أهم الظواهر في الوضع الدولي خصوصاً الشركات ذات الأصل الأميركي[١].

وكان نمو الشركات متعددة الجنسيات سمة رئيسية للاستعمار الجديد، فقد حافظت هذه الشركات على تمسكها بالمواد الخام وقوة العمل في بلدان العالم الثالث التي أصبحت مستقلة نسبياً، فاستغلت قوتها وهيكلها التنظيمي المعقد لتجنب محاولات الرقابة والسيطرة كافة، وتعزيز القدرة على اتخاذ العديد من القرارات التي تعرضت مع السياسات المطبقة بوساطة الحكومات الوطنية في البلدان التي عملت بها[٢].

ولقد كان من الضروري أمام الشركات متعددة الجنسية لغرض النجاح في إستراتيجيتها وضمان تحقيق أقصى الأرباح وبأقل التكاليف إن توفر لنفسها عامل إسناد ودعم من السلطة السياسية بما امتلكت من قدرة على وضع التشريعات الضامنة لصالح هذه الشركات، فعلى سبيل المثال نالت الشركات دعم السلطة السياسية في نيكاراغوا في عهد الرئيس (سوموزا) مما أدى إلى إصدار قانون الاستثمار الذي فتح بموجبه تسهيلات واسعة لحركة رأس المال الأجنبي، ومقابل ذلك حصلت النخب الحاكمة على دعم الشركات متعددة الجنسية لتحقيق هيمنتها واستمرارها في السلطة[٣].

واستطاعت هذه الشركات العملاقة بأساليبها المختلفة إن تحول اقتصاديات العالم الثالث إلى فريسة سهلة لابتزاز أقصى الأرباح، حيث بلغ إجمالي ما استنزفته في بداية عقد الثمانينيات (١٤٠ ألف مليون دولار) ولجأت هذه الشركات إلى إتباع كل الوسائل بما في ذلك التزييف والإفساد والتدخلات التي ضمنت إبقاء هيمنتها على الاقتصاد العالمي[٤].

وأدت الشركات هذه دوراً خطيراً في تقرير وصنع السياسات في الدول التي مارست نشاطاتها فيها، بل امتدت أحياناً إلى تنصيب حكام من موالين لها أو إسقاط حكومات انتهجت سياسيات تعارضت ومصالح هذه الشركات، وحين تعترضها أية صعوبات فإنها كانت تطلب

---

[١] هاري ماجدوف، مصدر سبق ذكره، ص١٧٨.

[٢] أندروبستر، مصدر سبق ذكره، ص١٨٤.

[٣] محمد السيد سعيد، التبعية والشركات متعددة الجنسية، مجلة المنار، العدد الثالث، آذار، ١٩٨٥، ص١٦٥؛

Encyclopedia of Third World Revised Edition Volume ١, by George Thomas, Kurvan, P. ١٣٠٩.

[٤] نصر الدين البحرة، الثورة في أفريقيا، مجلة دراسات عربية، العدد٤، شباط، ١٩٨٢، ص١٨٢.

حمايـة ومسـاعدة الـدول الإمبرياليـة التـي مارسـت عـادة التهديـد والغـزو العسـكري والإطاحـة بالحكومات ودعم الفئات الانتهازية في دول العالم الثالث[١].

وقد استطاعت هذه الشركات إن تؤدي دوراً كبيراً في توجيه سياسات بلدان العالم الثالث واقتصادياته بالشكل الذي تماشى مع مصالحها وأهدافها فهي تدخلت في توجيه سياسات هذه البلدان في اتجاه موال لمصالح الشركات وساعدت بنفوذها رجال السياسة والأحزاب التي ترعى مصالحها.

كما إن الموقف من وجود الشركات داخل دول العالم الثالث وسع من الخلاف بين القوى الاجتماعية والسياسية، وأدى إلى تشكيل اتجاهين، الأول هو الاتجاه الموالي والمؤيد لوجود هذه الشركات، أما الاتجاه الآخر فهو الاتجاه الرافض لها حيث دافع الاتجاه الأول عن مصالحه من خلال رأس المال الأجنبي، أما الاتجاه الثاني فقد وجد أن تحقيق المصلحة يقتضي تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتأميم الموارد الأولية وإعادة استثمارها من خلال الدولة[٢].

ولقد كان لانقسام المواقف تجاه وجود الشركات متعددة الجنسية تأثيره الواضح على السلطة السياسية وتداولها، ففي الوقت الذي سعت فيه القوى الوطنية ذات القاعدة الشعبية الواسعة للوصول إلى السلطة من أجل تحقيق التأميم والسيطرة على موارد البلاد وانجاز عملية التنمية، كان للقوى المحافظة مساعيها في ضمان الحفاظ على السلطة والاستمرار فيها وبدعم من الشركات التي صبت جهودها على إبقاء التحالف المحافظ في السلطة[٣].

إن الدور الذي أدته الشركات متعددة الجنسية كان كبيراً في أحكام الهيمنة الاقتصادية على بلدان العالم الثالث، وقد أسهم ذلك في تهديد اقتصاديات هذه البلدان وإفقارها مما شكل عاملاً إضافياً من عوامل عدم الاستقرار السياسي.

كما مثلت هذه الشركات الأجنبية الأداة الرئيسة للاستثمارات الأجنبية التي فاقت في مبالغ استثمارها ومبيعاتها الدخل القومي للكثير من بلدان العالم الثالث، وقد مكنت القوة الاقتصادية لهذه الشركات والحماية الاقتصادية والسياسية وحتى العسكرية التي وفرتها لها

---

[١] أزاد محمد سعيد، مصدر سبق ذكره، ص١٤٠.

[٢] محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، الكويت، ١٩٨٦، ص١٨١.

[٣] وهبي غبريال، البعد السياسي للشركات متعددة الجنسية، مجلة السياسة الدولية، العدد٤٤، نيسان، ١٩٧٦، ص٨٩.

الدول الكبرى المالكة من التحكم في الكثير من التطورات السياسية الداخلية في دول العالم الثالث[١].

ويعطي إسقاط (مصدق) رئيس وزراء إيران عام ١٩٥٣ نموذجاً لدور شركات النفط في دعم الانقلابات العسكرية، أما في غواتيمالا فقد اتبعت الشركات متعددة الجنسية صيغة أخرى في إسقاط الرئيس (ارينز غوزمان) الذي وصل إلى السلطة بعد نجاحه في الانتخابات عام ١٩٥١ وشكل حكومة ديمقراطية انتهجت سياسة إصلاحية معادية لمصالح الشركات الاحتكارية الأميركية، فتم تكوين جيش من العسكريين الغواتيماليين المنفيين وبمساعدة الحكومة الأميركية وبجهود السفير الأميركي في غواتيمالا تمكن الكولونيل (كاستيللو أرمانز) من غزو البلاد عام ١٩٥٤ والقيام بانقلاب عسكري ضد الحكومة[٢].

وقد استحوذت أقاليم ودول معينة على النسبة الأكبر من الاستثمارات الأجنبية ففي السبعينيات كانت حصة دول أميركا اللاتينية[*] (٤٥%) من حجم الاستثمارات مقابل (٢٠،٨%) في أفريقيا و (٩،٤%) في الشرق الأوسط و (١٥،٢%) في قارة آسيا، كما اختلفت مجالات الاستثمار من إقليم إلى آخر في ضوء ما تحقق من أرباح للدول والشركات المستثمرة دون أي اهتمام بمصالح البلدان المضيفة وحاجاتها، ففي حين أن (٩١%) من الاستثمارات الأجنبية في الشرق الأوسط كان في مجال استخراج المواد الأولية، كان (٦٢%) من الاستثمارات في أميركا اللاتينية من نصيب الصناعات التصديرية[٣].

والملاحظ إن أغلب الدول التي ذهبت لها الاستثمارات من الشركات هي ليست تلك الدول التي توفر شروطاً اقتصادية مواتية فقط، وإنما لأنها دول مضمون تحالفها مع الدول الغربية كذلك أن صانعي القرار فيها من المؤيدين للغرب.

إن الدور الذي أدته الشركات متعددة الجنسية بوصفها قوى مؤثرة في صيغة تداول السلطة في دول العالم الثالث المضيفة لهذه الشركات كان يعد عاملاً مهماً في حالة عدم

---

[١] Maheshwari, shirram-politics of multinational corporations in the third world (political science Review), ١٨ Oct-Dec ١٩٧٩, PP. ١٠.

[٢] محسن جاسم الموسوي، الثورة الجديدة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، أيار، ١٩٧٣، ص٢٠١.

[*] إن الاحتكارات الأميركية كانت تسيطر على ٢٠% من الناتج القومي الإجمالي لدول أميركا اللاتينية، فهي كانت تسيطر على ٩٠% من إنتاج شيلي للنحاس، ونفس النسبة من إنتاج الرصاص في المكسيك، وثلاثة أرباع البترول في كل أميركا اللاتينية. أنظر في هذا عبد الجبار الكرخي وآخرين، مشكلات العالم الثالث، مؤسسة الثقافة العمالية، بغداد، ١٩٧٥، ص٥٥.

[٣] علي محمد سعيد، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٥.

الاستقرار السياسي، حيث أن الحكومات التي وصلت إلى السلطة واستمرت فيها بدعم خارجي كانت تفقد شرعيتها أمام قطاعات واسعة من المجتمع سواء كانت منظمة أو غير منظمة، فكان حكمها قمعياً للقوى السياسية المعارضة التي اندفعت بدورها إلى إتباع أساليب العنف لمواجهتها وإسقاطها[١].

٤. أحادية الإنتاج:

إن الاعتماد على سلعة أولية واحدة جعل بعض دول العالم الثالث عرضة للازمات الاقتصادية نتيجة لعدم تمتع هذه الصادرات باستقرار الطلب عليها وتعرض أسعارها للتقلب الشديد والمستمر في السوق العالمي، زيادة على سيطرة الشركات متعددة الجنسية على مجمل عمليات إنتاج وتصدير ونقل هذه الموارد[٢].

كما تميزت اقتصاديات العالم الثالث بتخلف صناعاتها من حيث وسائل الإنتاج والمستوى الفني للقوة العاملة، حيث تمثلت نسبة إسهامها في الصناعة العالمية أقل من (٥/١) السلع الصناعية، وحصتها في الدخل الوطني لا تتجاوز (١٤%) في أغلب البلدان الأفريقية، وأقل من ذلك في بعض البلدان الآسيوية و (٢٥ إلى ٣٠%) في دول أميركا اللاتينية مما أسهم أيضاً في مثل هذه الأزمات المتكررة[٣].

وأوضح مثال هو زائير التي هي إحدى الدول الأربع الكبرى المصدرة للنحاس، وقد دفعها ارتفاع أسعاره في سوق المواد الأولية الخام إلى تطوير صناعة استخراجه، إلا أن انخفاض سعره عام ١٩٧٥ بحدود (٦٢%) أدى إلى تناقص إيرادها من (١٩٣٤) مليون دولار إلى أقل من (٦٠٠) مليون دولار[٤].

ولو نظرنا على سبيل المثال للدول العربية لوجدنا إن السمة المشتركة هي اعتمادها على تطورات الاقتصاد العالمي وذلك بسبب اعتمادها على عدد محدد من الخامات التي تصدرها، فالنفط يشكل ما بين ٩٠ إلى ٩٩،٩% من صادرات العديد من الدول العربية مثل الإمارات العربية المتحدة وعمان وقطر وليبيا[٥].

ولكن العائدات المالية هذه لم تخرج من السوق العالمية فهي تحولت إلى الأسواق المالية التي تهيمن عليها المصارف الدولية، وجزء آخر كان يحول إلى البلد النفطي من أجل

---

[١] أحمد زايد، الدولة في العالم الثالث، الرؤية السوسيولوجية، مطبعة التضامن، القاهرة، ١٩٨٥، ص٢٢٦.

[٢] مها عبد اللطيف الحديثي، مصدر سبق ذكره، ص١٦٣..

[٣] طلال البابا، مصدر سبق ذكره، ص٤٣.

[٤] خيرات البيضاوي، التضخم وآثاره في العالم الثالث، معهد الإنماء العربي، بيروت، د. ت، ص٥١.

[٥] فؤاد مرسي، الاقتصاد العربي في قبضة النفط، مجلة المنار، باريس، العدد٣، ١٩٨٥، ص٨٨.

تمويل ميزانية الدولة والتي لم تلبث أن عادت إلى السوق العالمية في صورة طلبات وأوامر توريد ودخول وجزء ثالث من العوائد النفطية كان يغذي السوق المالية العربية وهي سوق تابعة، ولهذا يوجد الجزء الأكبر من الموارد العربية في الخارج بعيداً عن السيادة العربية[١].

ووجدت مشكلة توسع الزراعات التصديرية في بعض بلدان العالم الثالث، وخطورة هذه المشكلة هي إن التوسع في الزراعات المذكورة تم في إطار الملكيات الزراعية الواسعة المكرسة للتصدير وذلك كان يبدو واضحاً في أميركا اللاتينية، واستحوذت فيها بعض الشركات التي مولتها الولايات المتحدة على أراضي زراعية كبيرة خصصت لإنتاج المحاصيل الزراعية التصديرية اللازمة للماكنة الصناعية الغربية[٢].

ونلاحظ ظاهرة أخرى عبرت عن ضعف اقتصاديات العالم الثالث، هي ظاهرة التخصص الضعيف في التصدير والذي هو نتيجة التطور وحيد الجانب والمشوه للاقتصاد حيث شكل السمة المشتركة للبلدان المتخلفة، وانعكس ذلك في تصدير بضاعتها حيث اقتصرت في أغلب الأحيان على سلعة أو سلعتين، فالرز مثلاً شكل (٥٠،٤%) من تصدير بورما ونسبة مشابهة بالنسبة لتصدير المطاط في ماليزيا و(٩٠%) من تصدير الفول في غامبيا و(٩٢%) من تصدير النفط في فنزويلا[٣].

إن تلك السمة في اقتصاديات العالم الثالث عكست ضعفاً كبيراً تمثل في أمور عديدة منها، أن العالم الثالث ظل مصدراً للمواد الأولية فقط، والحقيقة أن قرابة (٦٠%) من المواد الأولية الرئيسة، ماعدا النفط كانت تأتي من تلك الدول، ومن ناحية أخرى فأن بلدان العالم الثالث مثلت سوقاً متزايدة الأهمية، وبذلك فإن اقتصاديات هذه البلدان اعتمدت على البلدان المتقدمة في مجالات متعددة[٤].

وأدى هذا الأمر إلى العديد من النتائج السلبية، فأسعار المواد الأولية بصفة عامة كانت منخفضة وغير عادلة، ولم تساير حركة الارتفاع في أسعار المعدات والسلع الصناعية التي استوردتها الدول النامية من الدول الصناعية، مما أدى إلى العجز في ميزان مدفوعاتها وامتصاص جزء كبير من الادخار المحلي[٥].

---

[١] عبد الحميد الإبراهيمي، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، ١٩٨١، ص٣٥٨.

[٢] رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص٧١.

[٣] طلال البابا، مصدر سبق ذكره، ص٤٣.

[٤] جاك لوب، العالم الثالث وتحديات البقاء، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٦، ص٢٢٤.

[٥] إسماعيل صبري عبد الله، في التنمية العربية، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٣، ص٧٣.

ولذلك انعكس هذا الحال على موضوع التبادل التجاري بالنسبة لدول العالم الثالث مع العالم المتقدم، فنجد أنه كان يخسر سنوياً (عشرة آلاف بليون دولار) في تجارته على الرغم من أن هذا العالم ينتج ويصدر أكثر من (٤٠%) من المعادن و(٣٥%) من النفط و(٩٣%) من القصدير و(٦٥%) من الخشب و(٤٢%) من القطن[١].

كما عانت دول العالم الثالث من جراء التدهور الذي طرأ على شروط تبادل منتجاتها من المواد الأولية بالمقارنة مع أسعار وارداتها، وذلك بسبب الركود الاقتصادي الذي خيم على البلاد الرأسمالية المتقدمة، وبسبب القوى الاحتكارية المهيمنة على السوق الرأسمالي العالمي ونمو نزعة الحماية التجارية وموجة التضخم العالمي، وهذا التدهور في شروط التبادل التجاري، إنما كانت يعني تدهور القوة الشرائية، الأمر الذي جعل هذه البلاد مجبرة على أن تصدر كميات أكبر من صادراتها لكي تحصل على الكمية نفسها من وارداتها[٢].

ولهذا يمكن القول إن دول العالم الثالث عانت من ظاهرة التضخم، فضلاً عن كونها دفعت باستمرار أمام كل موجة من موجات هذه الظاهرة في البلدان الرأسمالية أسعاراً مقابل المعدات والخدمات والسلع والأسلحة التي ستوردتها، وأن عائداتها الناجمة من بيع منتجاتها من المواد الخام كانت تتضاءل بسبب مفعول التضخم أو تدهور العملة الحاصل جراء ذلك ناهيك عن القيود التي وضعتها الدول الرأسمالية التي سيطرت على (٧٥%) من التجارة الدولية مما أدى إلى تصدير التضخم إلى البلدان النامية[٣].

إن حدوث هذه الظاهرة خلق توترات اجتماعية وسياسية أكيدة، وأدى إلى إرباك الحياة السياسية وعدم الاستقرار والفوضى في عمل المؤسسات الدستورية من خلال الانعكاسات السلبية لهذه الظاهرة، والتي هي بالضرورة أثرت تأثيراً واضحاً في عمل هذه المؤسسات، من خلال تصاعد الفقر والمديونية.

٥. مشكلات الأمن الغذائي:

ومن المشاكل التي واجهت أغلب الأنظمة السياسية لدول العالم الثالث والتي لها حساسية كبيرة هي مشكلة الأمن الغذائي، وأخذت هذه المشكلة أبعاداً وطنية ودولية، وتمثل البعد الدولي في أن هناك دولاً تعاني شعوبها من المجاعة وعدم توافر الحد الأدنى من الغذاء،

---

[١] عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٩، ص١٥١.

[٢] رمزي زكي، المشكلة السكانية وخرافة المالثوسية الجديدة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٤، ص٤٢٣.

[٣] فؤاد مرسي، مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٠، ص٩٨.

في الوقت الذي توجد فيه دول كانت تعاني من الفائض الغذائي، وحاولت الدول الأولى الحصول على احتياجات الغذاء وتأمين وصوله بعيداً عن ضغوط الدول الثانية.

إن الأسباب الخارجية التي وقفت وراء هذه المشكلة، جاء في طليعتها الاستغلال الوحشي لثروات المستعمرات، فمثلاً كان لنظام المزارع الكبيرة ونظام المحصول الواحد دوره في جعل الدولة المهيمنة تتمكن من الحصول على المواد الأولية الرخيصة التي تحتاج إليها في اقتصادها الزراعي، وهكذا ترى أنه في المسعى الاستعماري لإبقاء البلدان النامية أحادية المحصول، نلاحظ أنه في البرازيل تم تجريد جميع الأراضي الزراعية من كل شيء إلا من قصب السكر، كما أن مصر أصبحت تستورد حوالي نصف احتياجاتها من الحبوب بسبب سياسة الاستعمار البريطاني التي حولتها إلى مزرعة قطنية لإمداد مصانع لانكشاير[١]. وبرزت تبعاً لذلك مشكلة استيراد الغذاء من الخارج، حيث اضطرت بلدان العالم الثالث إلى زيادة وارداتها من الغذاء، وهذا كان يعني تدهوراً في ميزات تجارتها، فبينما كانت بلدان العالم الثالث مكتفية ذاتياً عند بداية الخمسينات، فإن وارداتها الإجمالية في هذا المجال بلغت (٤٠ مليون طن) عند بداية السبعينات، ووصلت في المدة ١٩٨٠/١٩٨١ إلى قرابة (٩٦ مليون طن) وأصبحت البلدان النامية معتمدة بدرجة متزايدة على دول أمريكا الشمالية في ذلك، ومثل ذلك مخاطر عالية لا شك فيها، فالغذاء يمكن أن يكون سلاحاً سياسياً يهدد الأمن الغذائي لأية دولة، ويؤثر بذلك في استقلاليتها وسيادتها[٢].

إن استعمال الغذاء بهذه الصورة يعد سلاح خاضع لمقاييس المصلحة للدول الكبرى ولاسيما الولايات المتحدة، ففي الوقت الذي أرسلت فيه المعونات الغذائية بسهولة ومن دون تعقيدات إلى الدول ذات السلوك الحسن بالمقاييس الأميركية، نجد أن العكس قد حصل، فقطع المعونات أو التهديد بقطعها هو الصفة الغالبة في التعامل مع الدولة التي كانت تسير على سياسات غير ملائمة لسياستها، ففي المدة بين ١٩٦٨-١٩٧٣ تلقت فيتنام الجنوبية وحدها ضعف قيمة المعونة الغذائية التي تلقتها الدول الإفريقية الخمس الأشد تضرراً بالجفاف في خلال المدة نفسها[٣][*].

---

[١] حربي محمد، الوطن العربي وأزمة الغذاء في العالم، دار الثورة، بغداد، ١٩٧٧، ص١٤.

[٢] رياض عزيز هادي، مصدر سبق ذكره، ص٧٩.

[٣] عبد الجبار أحمد عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص٨٣.

[*] وهذا ما يؤكده الرئيس الأميركي جون كندي بالقول (إن المساعدات الخارجية هي أسلوب تحافظ بوساطته الولايات المتحدة على مراكز النفوذ والهيمنة في أنحاء العالم) أنظر في ذلك هاري ماجدوف، مصدر سبق ذكره، ص١٦١.

ولقد كشفت (أنديرا غاندي) رئيسة وزراء الهند صراحة عن الضغط الأميركي الذي مورس على الهند عام ١٩٦٧، حيث ذكرت أن الولايات المتحدة أبلغت الهند بضرورة أن توقف تجارتها مع فيتنام الشمالية وكوبا إذا كانت تريد مساعدات غذائية إضافية[١].

كما إن المجاعة خلقت ضغوطاً سياسية هائلة ربما أطاحت فيما بعد بالحكومات الأكثر استقراراً، حيث اتخذت المعارضة من المجاعة الفرصة الذهبية للضغط على الحكومة بسبب تقاعسها أو سوء تخطيطها، ولهذه الأسباب السياسية كثيراً ما كنا نجد البلدان الفقيرة عاجزة عن المواجهة لمثل هذا الموقف بشكل مرضي[٢] وهذا ما تكرر في أغلب دول القارة الأفريقية.

وعلى الرغم من إنه لا توجد دولة من دول العالم الثالث بأجمعه كانت مكتفية ذاتياً دون أن يكون هناك نوع من الاعتماد المتبادل، فأن الدول التي اتخذت سياسات رشيدة من أجل إطعام شعبها لم تستطيع أن تقلل من احتمالات تعرضها للضغوط الخارجية، لهذا نلاحظ أن السبب الذي فتح الباب أمام مجالات التدخل الخارجي هو سمات العجز الغذائي، الذي عانت منه أغلب دول العالم الثالث، فعلى سبيل المثال أن البلدان العربية لم تكن قادرة حتى على تغذية سكانها، فقد استوردت عام ١٩٨٠ ما قيمته (١٩ مليار دولار) وفي عام ١٩٨٤ ما قيمته (٢٥ مليار دولار)[٣].

٦. نفقات التسلح:

يعد الدفاع من المهام الأساسية للدولة، وحمل أولوية خاصة في دول العالم الثالث، فهي بسبب ضعفها وتخلفها كانت تشعر بالقلق على أمنها، الأمر الذي أدى إلى عجزها عن تلبية حاجاتها العسكرية على نحو كاف بالاعتماد على إمكانياتها الذاتية، لذلك فإنها بحثت عن الدعم والإسناد العسكري لتحقيق عدة أغراض جاء من بينها ضمان استمرار أنظمتها في السلطة، وخاصة في تلك الدول التي واجهت فيها النخب الحاكمة صراعات مسلحة وضغوط داخلية شديدة.

---

[١] سامي منصور، انتكاسة الثورة في العالم الثالث، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٠، ص٩٣.

[٢] زياد الحافظ، أزمة الغذاء في الوطن العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط١، ١٩٧٦، ص٢٠٠.

[٣] بشارة خضر، العالم العربي في أفق عام ٢٠٠٠، مجلة المنار، باريس، العدد٧، ١٩٨٥، ص٦٧.

لقد كان من نتائج الاتفاق العسكري في هذه الدول استنزاف موارد مالية كبيرة حيث كان نصيب دول العالم الثالث حوالي (٢٥%)[*] من الإنفاق العسكري العالمي، وقد تزايدت النفقات العسكرية في هذه الدول حتى وصلت إلى حد كانت تعادل فيه مجموع الدخل المحلي والإجمالي في دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية[١].

وأضحت هذه النفقات في الدول المتخلفة تضاهي ما أنفقته الدول المتقدمة قياساً للإنفاق الحكومي بجوانب أخرى، وأن بعض هذه الدول أنفق أكثر من (٣٠%) من الإنفاق الحكومي، بينما لم يتعدى (٢٥%) في الولايات المتحدة[٢].

ولم يقتصر تأثير نفقات التسلح عند اقتطاعها جزءاً مهماً من الدخل القومي على التأثير في قطاعات ومشاريع التنمية، بل لها آثار اقتصادية وسياسية عدة تؤدي جميعها إلى إعاقة التنمية، ومن ثم التأثير في عموم الأوضاع السياسية.

وحاولت الدول الكبرى ربط دول العالم الثالث بها عسكرياً، وخلق حالة من التبعية من خلال أساليب متعددة جاء من بينها صفقات الأسلحة والمعونات العسكرية وجعلها تعتمد عليها في المسائل الأمنية، كما حصل في دول الخليج العربي مثلاً.

ومن الأمثلة الأخرى التي يشار إليها في هذا الجانب أنه بعد مجيء (ريغان) إلى الحكم في الولايات المتحدة تم إعادة الترابط الوثيق مع الباكستان، حيث تم توقيع برنامج تسليح أميركي لمدة خمس سنوات بقيمة ٣،٢ مليار دولار، وجاء ذلك في ضوء الدور الباكستاني لحماية المصالح الحيوية للغرب أثر التطورات التي شهدتها المنطقة ولاسيما التدخل السوفيتي في أفغانستان وسقوط شاه إيران وازدياد حجم التعاون الهندي– السوفيتي، حتى غدت باكستان في عقد الثمانينيات البلد ذات الأهمية الكبرى بالنسبة للتحركات الغربية الأميركية ضمن جنوب أسيا، وقد أدى هذا الأمر إلى المزيد من التغلغل الأميركي داخل باكستان إلى جانب زيادة تأثير هيمنة المؤسسة العسكرية على مقاليد الأمور[٣].

---

[*] إن الأرقام تشير إلى تزايد نصيب القارة الإفريقية من واردات السلاح العالمية فبعد أن كان نصيب هذه القارة عام ١٩٦٧ ٧% أصبح عام ١٩٨٩ ٢٢% من الرقم العالمي، أنظر في هذا علي محمد سعيد، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٩.

[١] Joseph Rotalbat, The World Peace and the Developing Countries, MacMillan Press, London, ١٩٨١, P. ٤٢.

[٢] علي محمد سعيد، مصدر سبق ذكره، ص١٦٦؛ فرانشيسكوساغاستي، الحضارتان وعملية التنمية، مجلة المستقبل العربي، العدد٣، ١٩٦٨، ص٢٥.

[٣] هاني الياس خضر الحديثي، المعضلات الأساسية للتنمية في باكستان في مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٣؛ حسن أبو طالب، عداءات أصيلة وتحالفات متغيرة، مجلة المنار، العدد٤٦، تشرين الأول، ١٩٨٨، ص١٢٩.

كما إن الإنفاق العسكري أسهم إسهاماً واضحاً في زيادة مديونية الدول المتخلفة ومن خلال زيادة معدل شراء الأسلحة بالقروض وكذلك للارتفاع التدريجي في معدلات الفائدة عليها، فبعد أن كان معدل الفائدة على القروض العسكرية (٥،٦%) سنة ١٩٧٢، وصل إلى (١١،٦%) سنة ١٩٨١، حتى وصل إلى (١٢%) سنة ١٩٨٣، وقد وصلت نسبة تجارة السلاح بالقروض عام ١٩٨٣ (٤٢%) من جملة صفقات الأسلحة[١].

بالإضافة إلى ذلك فأنه أدى إلى انخفاض الإنتاجية وذلك لسحب القوى البشرية وخصوصاً الماهرة منها من القطاع الإنتاجي المدني إلى قطاع الدفاع، زيادة على تأثير نفقات التسلح في السلع والخدمات المحلية المنتجة لأغراض الاستهلاك المحلي[٢].

وامتد التأثير ليلقى بآثاره على النخب العسكرية في بلدان العالم الثالث، والتي تمتعت بنفوذ مؤثر ومهم في تحديد سياستها الداخلية والخارجية حيث لازمت صفقات الأسلحة عملية إرسال خبراء أجانب وتدريب الضباط في الدولة المانحة، وهي من أكثر الروابط تأثيراً في الإدراك السائد في الجيش، ولعل ذلك يفسر في جزء منه الاتجاه الذي كان سائداً لأغلب النخب العسكرية في دول العالم الثالث، وبهذا لا يمكن أن نستبعد على سبيل المثال أثر الروابط العسكرية السوفيتية- الأفغانية في التطورات التي حدثت في أفغانستان ومنها الانقلاب العسكري الذي سهل الغزو السوفيتي لأفغانستان عام ١٩٧٩[٣].

وضمن هذا السياق فأن برامج التدريب للبعثات العسكرية من دول العالم الثالث في المعاهد الأميركية تضمنت الجانب الأعظم منها قضايا ودراسات غير عسكرية هدفها دفع المتدربين للإعجاب بالحياة الأميركية، انطلاقاً من الدور السياسي المهم الذي كانت تمارسه المؤسسة العسكرية في دول العالم الثالث، زيادة على وجود شروط اقتصادية واجتماعية مثل ارتباط عملية الحصول على السلاح بضرورة إتباع الدول المتلقية سياسات محافظة، منها منع التأميم وحماية الاستثمارات الأجنبية في هذه البلدان والحيلولة دون فرض ضرائب خاصة عليها[٤].

---

[١] سامي منصور، السلاح والمديونية، السياسة الدولية، القاهرة، العدد٨٦، ١٩٨٦، ص١٠٦.

[٢] إحسان جواد مبارك، المشاكل المرافقة للتسلح في الدول النامية، مجلة الدفاع، بغداد، العدد الثاني، ١٩٨٦، ص٦٧.

[٣] صلاح أبو النجى، أفغانستان وأزمة الوفاق الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد٦٠، نيسان، ١٩٨٠، ص١٠١.

[٤] سامي منصور، تجار السلاح والعالم الثالث، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ١٩٧٩، ص٧٥.

إن الدول المصدرة استعملت تجارة السلاح لجر الدول المتخلفة إليها، حيث أن أغلب صفقات الأسلحة تكون مشروطة سياسياً، وما زاد من تأثير نفقات التسلح في تنمية بعض الدول توجهها إلى إنتاج الأسلحة الذرية، في الوقت الذي كانت تعاني من انخفاض مستوى المعيشة فيها وهذا ما انعكس بصورة واضحة في اختلال العلاقة بين الأفراد والسلطة بسبب عدم حصولهم على متطلباتهم بصورة كاملة وبالتالي اهتزاز عملية الاستقرار السياسي في تلك البلدان.

لقد بلغ الإنفاق العالمي على التسلح أكثر من (٢٥٠ مليار) دولار عام ١٩٨٠ فقط، وارتفعت نسبة إسهام العالم الثالث من (٩%) إلى (١٦%) أي إلى الضعف تقريباً في خلال العام نفسه، كما بلغت النفقات العسكرية في هذه الدول عام ١٩٨٨ وحده (١٧٠ مليار دولار)، وهكذا أخذت الميزانيات العسكرية تمتص الجزء الأكبر من الناتج القومي الإجمالي لهذه الدول، مما أدى إلى لجوئها إلى الاستدانة من الخارج والتي ترافقت مع تدني مستويات المعيشة داخل هذه البلدان الأمر الذي نتج عنه نشوء ظاهرة عدم الاستقرار السياسي فيها[١].

ونستنتج مما تقدم إن دول العالم الثالث كانت عاجزة عن تلبية حاجاتها العسكرية على نحو كاف بالاعتماد على إمكانياتها الذاتية، لذلك فأنها بحثت عن دعم الدول الأخرى عسكرياً لها لمواجهة أعدائها أو البحث عن الإسناد العسكري لاستمرار بقاء أنظمتها في السلطة، وضمان ديمومة السيطرة على إقليم دولتها، وخاصة في تلك الدول التي واجهت فيها النخب الحاكمة صراعات مسلحة عرقية أو طائفية أو قومية أو سياسية. أن مثل هذا الدعم لم يكن مقتصراً على الدول الكبرى، وإنما قامت بتقديمه دول من العالم الثالث إلى دول أخرى، فعلى سبيل المثال التدخل الهندي في سري لانكا أو في جزر المالديف لإعادة الرئيس (مأمون عبد القيوم) إلى السلطة بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة[٢].

٧. قضية التنمية:

لقد كانت قضية التنمية الشغل الشاغل لجميع بلدان العالم الثالث، وأصبحت بعد الاستقلال السياسي من المشاكل الأساسية التي واجهت الأنظمة السياسية في تلك الدول لتحقيق التنمية الشاملة وتحقيق الاستقلال الاقتصادي والتخلص من الهيمنة الرأسمالية على

---

[١] قحطان أحمد سليمان، الترتيبات الدولية الجديدة وآثارها الاقتصادية والسياسية على الدول النامية، في كتاب النظام الدولي الجديد، آراء ومواقف، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٢، ص٢٨.

[٢] Singer, M. R-Weak States in the World of Powers (the Free Press, N.Y. ١٩٧٢, P. ٢٧٣-٢٧٥.

الثروات الوطنية والقومية، والقضاء على العلاقات غير المتكافئة الأخرى التي ربطتها بالدول الاستعمارية زيادة على تحسين مستوى معيشة السكان وبناء اقتصاد قادر على إشباع حاجاتهم المتزايدة.

ولهذا طرحت مسألة التنمية من زاوية جديدة هي زاوية العلاقات الاقتصادية الدولية، فقد مارس النمط الرأسمالي في التنمية نوعاً من التأثير لأسباب متعددة، في مقدمتها الضغوط الخارجية التي مارستها الدول الغربية المتقدمة صناعياً، وارتباط بلدان العالم الثالث بالاقتصاد الرأسمالي العالمي، أما النمط الاشتراكي فقد مارس تأثيره على العديد من الدول لوضوحه وللدور الذي تؤديه الدولة فيه وبوصفه رد فعل مضاد للنمط الرأسمالي للتنمية[١].

إن عملية النقل والتقليد هذه تضمنت مشاكل عديدة من بينها أن بلدان العالم الثالث لم تكاد تبني نماذجها التنموية المنقولة عن البلدان المتقدمة حتى رأت هذه البلدان قد أعادت النظر بنماذجها الخاصة، وباشرت بطفرات جديدة فاتسعت الهوة العميقة التي فصلت العالم الثالث عنها[٢].

ومما زاد هذا الواقع تدهوراً هو إن القوى الاستعمارية الأوربية قد عملت على تدمير المرتكزات الأساس للاقتصاد في هذه الدول من أجل تأمين عملية استمرار ارتباطها بالاقتصاد الرأسمالي وفرض حالة التبعية عليها، وهذا أدى إلى عجز القوى التي تولت الحكم في مرحلة ما بعد الاستقلال عن بلورة إستراتيجية تنموية قادرة على بناء هذه المرتكزات على وفق أسس جديةد[٣].

إن هذه القوى امتازت بنزعتها البيروقراطية الموروثة منذ عهد الاستعمار، والتي أدت إلى فشلها في اعتماد فكر تنموي مستقل وبالتالي وجدت في التبني الآلي لنموذج الإنتاج والاستهلاك المنبثق من التحولات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الغربي إطاراً قادراً على تحقيق الانطلاقة التنموية[٤].

ومن أجل السيطرة اللازمة للاستغلال الفاعل للموارد ولبدء برامج التخطيط اعتمدت البيروقراطية الحاكمة على أدوات سياسية سلطوية مما أدى إلى انزلاق هذه القيادات إلى

---

[١] رياض عزيز هادي، مصدر سبق ذكره، ص١٢٣-١٣٠.

[٢] المصدر نفسه، ص٩٧.

[٣] والتررودني، مصدر سبق ذكره، ص٩٧.

[٤] نبيل السمالوطي، دراسة في اجتماعيات العالم الثالث، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٧٤، ص٢١٨-٢١٩؛ مها عبد اللطيف الحديثي، مصدر سبق ذكره، ص٤٥.

ممارسات وأساليب قمعية أدت بدورها إلى إضعاف قدراتها التنموية في الميدان السياسي بمنح الأسبقية للمركزية التامة على المشاركة[١].

كما إن صب السلطة السياسية اهتمامها في عملية التنمية على الجوانب المادية أدى إلى خلل في عملية التوازن بين القدرة والاحتياجات، فعملية التصنيع بوصفها واحدة من استراتيجيات النمو الاقتصادي تطلبت شرا ء ونقل التكنولوجيا من المجتمعات المتقدمة، ولم يتحقق نجاح هذه العملية لأنه لم يترافق معها أحداث تغييرات جذرية في بنية المجتمع وتركيبته بما يتلاءم مع عملية نقل هذه التكنولوجيا واستيعابها[٢].

وقد لجأت دول العالم الثالث إلى تكثيف جهودها لنقل التكنولوجيا لتحقيق عملية التنمية، وتحت هذه الذريعة سمحت أغلب دول العالم الثالث للشركات متعددة الجنسية في الدخول والمشاركة في عملية التنمية، إلا أن هذه السياسة أخضعت دول العالم الثالث لشروط الدول المتقدمة وشركاتها، مما جعل عملية نقل التكنولوجيا وسيلة مضافة إلى وسائل استمرار التبعية وتعميقها بسبب فرض شروط في عقود نقل التكنولوجيا، وهذا ناجم عن احتكار عدد محدد جداً من الشركات الاحتكارية للتكنولوجيا، مما جعل هذه الشركات تمتلك إمكانية بيع التكنولوجيا التي ترغب في بيعها محتكرة أخرى لا ترغب في بيعها دون ترك أي مجال للاختيار أمام الدول النامية[٣].

إن التبعية التكنولوجية ارتبطت بالتبعية الاقتصادية لشروط تقسيم العمل الدولي والتي في ضوئها فرضت الدول الرأسمالية خياراتها في نوع القطاعات الاقتصادية الموجبة لنقل التكنولوجيا، وعادة تكون هذه في قطاعات الصناعات الاقتصادية الموجبة لنقل التكنولوجيا، وتحديداً في قطاعات الصناعات الاستخراجية والتحويلية للموارد الأولية التي تحقق الاستثمارات فيها أقصى الأرباح للشركات متعددة الجنسية، وبما أن الاستثمارات ممولة من رأس المال الأجنبي، فأن هذا قاد إلى عودة الأرباح في الاتجاه المعاكس وإلى توقف النمو، ومن نتائجها إنها قوت من آليات السيطرة الاقتصادية والسياسية[٤].

وزاد من خطورة هذا الأمر انخفاض وتدهور أسعار المواد الأولية التي انتجتها هذه البلدان مقارنة بالتزايد في أسعار المواد المصنعة التي تصدرها الدول الصناعية، وهذا يعني أن

---

[١] محمد أحمد إسماعيل، دور المثقفين في التنمية السياسية، القاهرة، ١٩٦٨، ص٤٩٢.

[٢] سعد زهران وآخرون، التكنولوجيا والتصنيع والتبعية، العالم الثالث يفكر لنفسه، دار ابن رشد، بيروت، ب. ت، ص٦٥-٦٦.

[٣] فوزي حسين محمد، نقل التكنولوجيا إلى الأقطار النامية، النفط والتنمية، بغداد، العدد٩، حزيران، ١٩٧٩، ص١٢٢.

[٤] سمير أمين، التطور اللامتكافئ، ترجمة برهان غليون، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٨، ص١٥٦.

القوة الشرائية قد انخفضت بشكل كبير مما ترك أثار سلبية تمثلت بخلق الأزمات الاقتصادية والتوترات الاجتماعية والسياسية، والتي انعكست بالتأكيد على واقع النظم السياسية القائمة[١].

ولا بد من التأكيد على إخفاق التنمية في تحقيق عدالة التوزيع، فليس العبرة بتحقيق معدلات النمو العالية في الناتج القومي الإجمالي ونسيان الهدف الحقيقي الممثل بالتوزيع العادل، ذلك نرى أن النمو الاقتصادي في أغلب بلدان العالم الثالث اقترن بتزايد التفاوت في الدخول الشخصية وكذلك في الدخول الإقليمية، وهذا يعد من ابرز المشاكل التي انعكست على واقع وطبيعة النظم السياسية[٢].

وبما إن التنمية اعتمدت على العمل الحكومي الفاعل وعلى كفاءة النظام السياسي فمن الضروري كان توافر حد أدنى من الاستقرار السياسي لغرض تحقيق عملية التنمية، وأن مشاكل عدم الاستقرار في بلدان العالم الثالث دفعت بالحكومات التي توالت فيها إلى تحقيق جزء مهم من دخلها الوطني للدفاع من أجل ضمان الاستقرار الداخلي، الأمر الذي زاد من أهمية ما يترتب على هذه النفقات من آثار في الاقتصاد القومي بصورة عامة وفي التنمية الاقتصادية بصورة خاصة[٣].

لذا فأن عملية التنمية في العالم الثالث كانت قضية سياسية من الدرجة الأولى وهي اعتمدت على كفاءة القيادة السياسية ووعيها لقضية التنمية وكلما زادت قدرة القيادة السياسية وكفاءتها فأن ذلك كان يؤدي إلى معدلات أعلى من النمو الاقتصادي[٤].

---

[١] رياض عزيز هادي، مصدر سبق ذكره، ص٣٠٨.

[٢] فليح حسن هادي، إخفاقات التنمية في بلدان العالم الثالث، في كتاب مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص٤٦.

[٣] عطوف محمود ياسين، نزيف الأدمغة وهجرة العقول العربية إلى الدول التكنولوجية، الطبعة الأولى، دار الأندلس، بيروت، ١٩٨٤، ص٥٠.

[٤] عبد المنعم المشاط، عدم الانحياز والأمن القومي في العالم الثالث، مجلة الساسة الدولية، العدد٨٠، نيسان، ١٩٨٥، ص١٥٢.

الخلاصة

بعد تناول تأثيرات الاتجاه الاقتصادي في النظم السياسية في العالم الثالث، اتضح لنا وبصورة جلية مدى الأثر الواضح الذي تركه هذا الاتجاه في طبيعة النظم السياسية، وقد تبينت ملامح هذا التأثير فيما يأتي:

١. الارتباط الوثيق لاقتصاديات دول العالم الثالث والقائم على أساس التبعية الخارجية لدول أخرى خارج نطاق هذا العالم وبرزت من بينها تلك الدول التي كانت تستعمر مناطق واسعة منه، كما كان لصراع القوى العظمى ومحاولاتها المستمرة لكسب المزيد من الأتباع من الدول انعكاس واضح في تصعيد وتائر المشاكل الاقتصادية هذه.
٢. إن مساحة هذه المشاكل غطت جميع دول العالم الثالث دون استثناء، بشكل ظهر وكأن المعاناة واحدة لهذه الدول جميعها.
٣. إن هذه المشاكل لم يمكن فهمها وتناولها بعيداً عن الإطار السياسي المحرك لها والمحيط بها، بل إنها لم تؤد هذا الدور السيئ بعيداً عن المشاكل السياسية السابقة.
٤. أسهمت هذه المشاكل الاقتصادية في خلق وتصعيد حالة عدم الاستقرار السياسي التي كانت تعانيها دول العالم الثالث من خلال الانعكاسات السلبية لها على الواقع الاجتماعي لهذه البلدان، الأمر الذي خلق اختلالات كبيرة في أنظمتها السياسية.

الفصل الثاني
انعكاسات التأثير الخارجي على النظم السياسية لدول العالم الثالث

المبحث الأول

أثر العامل الخارجي في المؤسسات السياسية والدستورية

المقدمة

إن اتجاهات التأثير الخارجي السياسية والاقتصادية والثقافية بجوانبها المختلفة، أدت دوراً مهماً في الحياة السياسية لدول العالم الثالث، مما انعكس على طبيعة النظم السياسية وشكل المؤسسات السياسية والدستورية فيها، خصوصاً بعد أن أطلعنا على المديات الواضحة والبعيدة للتأثير والتي غطت مختلف المجالات، وبالتأكيد أمام هذا الحجم من التأثير الخارجي سيصبح شكل المؤسسات السياسية والدستورية انعكاساً لهذا الواقع، وهذا ما سنحاول تسليط الضوء عليه في هذا المبحث.

لقد ورثت دول العالم الثالث بعد حصولها على الاستقلال جهازاً إدارياً وعسكرياً من المرحلة الاستعمارية السابقة، وكان على السلطة السياسية في الدول حديثة الاستقلال أن تدير المجتمع وتخضعه من خلال هذا الجهاز، والسبب في هذا يعود إلى أن أغلب القيادات السياسية التي تسلمت السلطة بعد الاستقلال، لم تكن تمتلك ممارسة فعلية في الحكم، وخبرتها كانت محصورة في الجانب الإداري بموجب السياسة الاستعمارية السابقة، لذلك وجدت أن تعزيز الجهاز الإداري سيكون الخطوة الأولى نحو تحقيق التنمية السياسية[١].

كما يلاحظ وجود فراغ مؤسساتي كان لابد من ملئه بعد مرحلة الاستقلال، ولسد هذا الفراغ كان لا بد من تبني مؤسسات جديدة أو إحلال مؤسسات وطنية، محل المؤسسات الاستعمارية السابقة، وهكذا تم فرض مؤسسات الدولة الحديثة السياسية والقانونية على المجتمع من الأعلى وهي لم تعبر عن خصوصية ثقافية، ولا عن تطور تاريخي طبيعي ولا عن خصائص المجتمع وتكويناته الاجتماعية والحضارية[٢].

وكان لاستمرار الثقافة السياسية للدول الاستعمارية دور مؤثر في نوع الأنظمة التي قامت في مرحلة الاستقلال، حيث وجدت أغلب الدول المستقلة نفسها من غير نظرية سياسية أو نموذج خاص في الحكم، وكان أمامها نظامان رئيسان يسودان العالم، هما النظام الليبرالي والنظام الاشتراكي، واتجهت نحو تقليد النموذج الأول في البداية، لأمور وعوامل سنبحثها بالتفصيل.

---

[١] عبد الرضا الطعان، التنمية الاقتصادية وتركيز السلطة السياسية في البلدان النامية، مجلة الاقتصادي، العدد٣، تشرين الثاني، ١٩٦٦، ص٢٤.

[٢] علي الدين هلال، مصدر سبق ذكره، ص٤٨.

أسباب الاتجاه نحو النظام الليبرالي:

لقد كانت المؤسسات الغربية ذات تأثير وجاذبية في العالم الثالث، وذلك الأمر يعود للمكانة التي تمتعت بها دول أوربا الغربية على المستويين السياسي والحضاري، فالبلدان المستقلة حديثاً تنظر إلى البلدان الأوربية المتطورة على إنها نماذج للتقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي، حيث كانت البرلمانية نموذجاً قوياً في العالم تحت تأثير انتصار بريطانيا وفرنسا في الحربين العالميتين مما أصبح يعد انتصاراً للنظام السياسي البرلماني، وكان للاستقرار السياسي الذي حققه هذا النظام في بريطانيا أن شكل لدول العالم الثالث رغبة في تقليد هذا النموذج وذلك للحاجة الماسة إلى تحقيق الاستقرار في هذه الدول[١].

وهكذا أسفرت المرحلة الاستقلالية الأولى، عن اتجاه معظم الدول الجديدة نحو تقليد نظم الدول الاستعمارية القائمة على الديمقراطية الليبرالية، على الرغم من أن الموروث التاريخي والقومي والروحي لشعوب أسيا وأفريقيا يقف من التعددية بشكل عام موقفاً سلبياً لأنها غالباً ما عدت مصدراً للفرقة والتشتت[٢].

ويأتي من بين أسباب الاتجاه نحو هذا النموذج هو بعض أنماط الاستقلال التي شهدتها دول أسيا وأفريقيا، فعندما كانت تتخلى السلطة الاستعمارية صاحبة النفوذ عن أسلوب الحكم والهيمنة المباشرة فإنها غالباً ما تسلم السلطة في الدولة الجديدة للنخبة السياسية الموالية لها، وبما أن معظم هذه النخب قد خضع لمدد طويلة للتأثير الفكري في ظل الثقافة الأوربية فقد تشبع قادة الاستقلال بالمبادئ الديمقراطية الغربية وخصوصاً البريطانية، فمن البديهي أذن أن يكون جزءاً من تفكيرها السياسي التعلق بهذا النموذج[٣].

ولهذا تبنت الدول الإفريقية التي كانت خاضعة للاستعمار الفرنسي نموذج الجمهورية الخامسة القائم على نظام الجمعية، أما الدول التي كانت خاضعة للاستعمار البريطاني فإنها تبنت النظام البرلماني البريطاني، أما دول أميركا اللاتينية فقد اعتمدت بعد الاستقلال المؤسسات الدستورية على النمط الموجود في الولايات المتحدة الأميركية، في الوقت الذي كانت فيه الثقافة السياسية السائدة هي ثقافة الاستعمار الأسباني والبرتغالي المتمثلة بالمركزية

---

(١) أندريه هوريو، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، ترجمة علي مقلد، الجزء الثاني، بيروت، ١٩٧٤، ص١٥٤.

(٢) رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص٣٠.

(٣) ب. س. لويد، أفريقيا في عصر التحول الاجتماعي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٠، ص١٣١.

والسيطرة المطلقة والتي افتقرت فيها المستعمرات إلى تقاليد المشاركة والاعتراض والتسامح مع المعارضة[١].

وهكذا أقيمت المؤسسات اللازمة للديمقراطية الدستورية على عجل لغرض إعدادها بشكل يسهل عليها الانضمام السريع إلى المنظمة الدولية، حيث إن المفاوضات بشأن الاستقلال كانت تتضمن إلى جانبه إعلان الاتفاق على شكل الحكم وهياكله ومؤسساته السياسية، حتى يصدر الدستور مع صدور وثيقة الاستقلال، ولم يكن للقيادات الوطنية الحديثة خياراً إلا في تبني النظام الديمقراطي الذي طرحته الدول الاستعمارية[٢].

وهنا أصبحت الدوافع واضحة وراء أخذ بعض الدول التي كانت تابعة لبريطانيا بالنظام البرلماني على الشاكلة البريطانية.

ومثلت الديمقراطية بحكم كونها نظرية سياسية وأسلوباً للحكم عامل جذب نظراً للمكانة التي تتبوأها الدول الأوربية من خلال مؤسساتها التي نظر إليها بوصفها إبداعاً غربياً قابلاً للانتشار في العالم كله، كما أن التقدم الذي تم تحقيقه بوسائل الاتصال والإعلام منذ بداية القرن العشرين أسهم إلى درجة كبيرة في انتشار الأفكار السياسية بين مختلف بقاع العالم وسهل عملية الحوار السياسي الفكري بين مختلف المجتمعات، فكان بديهياً أن تكون تلك الوسائل قنوات تسربت من خلالها مضامين الفكر الليبرالي إلى مجتمعات العالم الثالث[٣].

وزيادة على الأسباب السابقة هناك سبب آخر سوغ الأخذ بالنظام الليبرالي ويعود إلى اشتراك قوى وطنية متعددة في مقارعة الاستعمار هدفها طرد الأجنبي وتحقيق الاستقلال، وهذه القوى غالباً ما تكون مكونة من عدة أحزاب متنافرة فكرياً وسياسياً، علما أن طبيعة النظام البرلماني تسمح بتعدد مراكز السلطة، أو في الأقل توفير الاستقلالية للأحزاب المختلفة في بناء مواقفها ومن هنا كانت التعددية هي الوسيلة لتحقيق الطموحات المشتركة للقوى السياسية جميعها[٤].

وهكذا ومن خلال ما تقدم من استعراض الأساليب التي حدت بدول العالم الثالث إلى التوجه نحو النظام الديمقراطي الغربي، يتبين إن معظم الدول حاولت أن تجرب نظماً سياسية متنوعة ومختلفة، فقد اتبع قسم منها النظام البريطاني كما حصل في الهند وتركيا والباكستان وماليزيا وسيرلانكا وغيرها في أسيا ونيجيريا وغانا وغيرهما في أفريقيا ومصر والعراق والسودان

---

[١] مها الحديثي، مصدر سبق ذكره، ص٢٤.

[٢] محمد كاظم المشهداني، النظم السياسية، جامعة الموصل، ١٩٩١، ص٢٥٤.

[٣] رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص٢٠١-٢٠٤.

[٤] محمد كاظم المشهداني، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٤.

والمغرب وعدد آخر من بلدان الوطن العربي، واتجهت البرازيل وهي من دول أميركا اللاتينية إلى النظام البرلماني مدة تزيد على نصف قرن، أما دول القارة الأخرى، فقد تبنت النظام الرئاسي، إلا أن تطبيق هذا النظام البرلماني قد مثل عملية نقل دستوري مجرد تحت تأثير القوى الأجنبية، وكان من الطبيعي أن تعمل تلك القوى على جعل النظم البرلمانية في مستعمراتها السابقة مجرد أطر شكلية مفرغة من محتواها الحقيقي بحيث لا تعرض مصالحها للخطر[١].

ولهذا لم تستمر الدول التي أخذت بالنظام البرلماني في العالم الثالث مدة طويلة فقد فشلت محاولات تطبيقه جميعها باستثناء عدد قليل من الدول كالهند لأسباب متعددة، من بينها الهيمنة الواضحة لرئيس الدولة الذي لم يكن قانعاً بأنه يملك ولا يحكم على عكس ما يتطلبه النظام البرلماني من وجود لرئيس دولة بدون سلطات حقيقية وفي بعض الدول الإفريقية التي أخذت بهذا النظام لم تكن المشكلة في تجاوز رئيس الدولة لصلاحياته، وإنما المشكلة في توسيع دساتير تلك الدول لتلك الصلاحيات وهذا يعود إلى قوة شخصيته أو كونه صاحب تاريخ وطني[٢].

وأصبح هذا أمراً طبيعياً في العالم الثالث نتيجة للاعتقاد بعدم وجود ضرورة لرئيس دولة لا يتمتع بصلاحيات، حيث يتساءل البعض (عن سبب وجود رئيس جمهورية، ورئيس وزراء، ولماذا لا يتولى السلطة التنفيذية من الناحية الواقعية الشخص الأول في الدولة)[٣].

وإذا كان حق حل البرلمان الذي يتمتع به رئيس الدولة في ظل النظام البرلماني يباشر بناءً على طلب الحكومة، لإحداث نوع من التوازن بين السلطات التنفيذية والتشريعية فأنه استعمل في كثير من الأحيان وسيلة لضرب الحياة البرلمانية، ومنعها من أداء واجباتها وكان الهدف دائماً هو خلق أغلبية مساندة للحكومة، أو بقصد التخلص من بعض النواب المعارضين في البرلمان[٤]. فمن أصل ستة عشر برلماناً في العهد الملكي في العراق لم يتمكن أي منها من إكمال دورته باستثناء برلمان واحد[٥].

---

[١] رياض عزيز هادي، مصدر سبق ذكره، ص١٩٧-٢٠٠.

[٢] محمد كاظم المشهداني، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٦.

[٣] أندريه هوريو، مصدر سبق ذكره، ص١٦١.

[٤] ثروت بدوي، القانون الدستوري وتطور الأنظمة الدستورية في مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٦، ص٢٥٥.

[٥] منذر الشاوي، القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية، دار القادسية، بغداد، ١٩٨١، ط٣، ص١٤٨.

كما إن عدم امتلاك الشعب الوسائل التي تمكنه من الرقابة على السلطة، كان من بين الأسباب التي أدت إلى فشل النظام البرلماني، حيث أن مؤسسة البرلمان منعت من أداء دورها الرقابي على الهيئة التنفيذية ولم تستعمل حق سحب الثقة من الوزارة إلا في حالات قليلة[١].

وبقي دور المعارضة المحدود واحد من بين الأسباب التي دفعت إلى فشل التجربة البرلمانية، حيث إن إعطاء المعارضة دورها على وفق الشكل المألوف في الغرب بنظر البعض كان يهدد سلطة الحكومة ويعد مخاطرة وخاصة في المرحلة الأولى من الاستقلال ذلك أن البنية السياسية عادة ما تقوم على حزب واحد، أو عدة أحزاب متضامنة فيما بينها، وحتى لو ترك الأمر للانتخابات لما تمكن حزب من الأحزاب القائمة من استقطاب الأغلبية، مما يفتح الباب على حالة عدم الاستقرار السياسي، حيث لم يبق للمعارضة من طريق سوى اللجوء إلى العنف والعمل السري ومحاولات قلب النظام[٢].

وقد وجدت بعض الأنظمة حجتها في منع وجود المعارضة إلى ضرورة إبعاد التدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية، وذلك لارتباط بعض الأحزاب بالقوى الخارجية بقصد تقويض حالة الاستقرار [٣].

ومما أعاق تجربة النظام البرلماني هو انقسام المجتمع في هذه الدول إلى طبقتين غنية وأخرى فقيرة وعدم بروز الطبقة الوسطى والتي يتوقف على وجودها ذلك النظام، وهذا ما تميزت به المرحلة الأولى في حياة الدول المستقلة حيث أدت هذه الحال إلى سيطرة مرشحي الطبقات الغنية بوسائل مختلفة، كذلك انعدام الوعي السياسي والاجتماعي بسبب انخفاض مستوى التربية والتعليم[٤]. وهكذا أسفرت هذه الأوضاع والتطبيقات عن تكوين برلمانات اتسمت بما يأتي:

١. عدم تمثيلها مختلف قطاعات المجتمع الاجتماعية والسياسية تمثيلاً حقيقياً، ولذلك فهي لا تحظى بثقة غالبية المواطنين.
٢. عجزها عن القيام بأدوارها الأساس في تشريع القوانين ومراقبة أعمال الحكومات، وذلك لأنها مكونة بإرادة الحكومات أكثر مما هي مكونة بإرادة الناخبين الحرة.
٣. ضعفها أمام الحكومات، وتجسد هذا في إنها كانت عرضة للحل والتعطيل في أي وقت، وقد يكون الحل في بداية الدورة البرلمانية، وقد يستمر التعطيل لسنوات عديدة.

---

[١] يحيى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، د. ت، ص٣٦.

[٢] محمد المشهداني، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٩.

[٣] صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٣، ص٢٠٧.

[٤] مادهو بانيكار، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٣.

ونتيجة لهذه المؤثرات وغيرها فشل النظام البرلماني فشلاً كبيراً في دول العالم الثالث التي أخذت به، واتجه البعض منها إلى إقامة أنظمة رئاسية.

الاتجاه نحو النظام الرئاسي:

لقد أخذت بلدان العالم الثالث بالنظام الرئاسي أما بصورة مباشرة بمجرد حصولها على الاستقلال، أو بعد مرورها بمرحلة وسيطة هي مرحلة النظام البرلماني، وأن هذا التحول له ما يسوغه لدى بعض الدول، فقد وجدت معظم هذه الدول بعد الحرب العالمية الثانية إنها تواجه ثلاث مهمات رئيسة هي الحفاظ على الوحدة الوطنية واستكمالها والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الاستقرار السياسي، وهذا كان يعني ضرورة إنشاء نظام قادر على إنجاز هذه المهمات بأقصر ما أمكن من زمن، من دون أن تقف في طريقه عقبات سياسية كأحزاب المعارضة أو دستورية كالبرلمانات، وهذا النظام هو النظام الرئاسي[١].

وانتشرت تجربة النظام الرئاسي في دول أميركا اللاتينية، نتيجة تأثير الثقافة السياسية السائدة هناك، والتي عبرت عن ثقافة الاستعمارين الأسباني والبرتغالي متمثلة بنوع من سلطة مطلقة أبعدت المستعمرات عن تقاليد المشاركة والمناقشة والتهاون مع المعارضة، ويزاد على ذلك النجاح والاستقرار للنظام الرئاسي في الولايات المتحدة الأميركية[٢].

لقد أدى هذا الواقع إلى إن تقوم الأنظمة الرئاسية في أميركا اللاتينية إلى ترجيح السلطة التنفيذية إلى المدى الذي أصبحت فيه البرلمانات في تلك البلاد بيد الرئيس ولم تؤدي الغرض الحقيقي المناط بها دستورياً، والذي زاد من سلطة رئيس الجمهورية في هذه الدول هو إنه يستطيع استعمال حق الفيتو بصدد جزء من القانون الذي يعرض عليه[٣].

وبهذا فقد جاءت الخطوط العامة لدساتير الدول اللاتينية وهي متعددة متلاقية كثيراً مع ما اعتمده الدستور الأميركي في الفصل بين السلطات مع اتجاه لتقوية مركز الرئاسة. وهذه الممارسة لم تتوقف على ما ذكره الدستور فقط وإنما تعدت إلى التطبيق الفعلي لسياسة الرؤساء تجاه السلطات الأخرى، حيث يلاحظ أن الرؤساء كانت لديهم صلاحيات تشريعية وقضائية بجانب تمتعهم باختصاصات تنفيذية واسعة جعلتهم في مركز متصدر على بقية السلطات[٤].

---

[١] صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني، الأنظمة السياسية، جامعة بغداد، كلية القانون، ١٩٩١، ص١٩٧.

[٢] رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص٣٣.

[٣] محمد كاظم المشهداني، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٨.

[٤] حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية لدول أميركا اللاتينية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٨٩، ص٣٩-٤٠.

ويجد هذا التنامي لدور رئيس الجمهورية تسويغه في ظروف أميركا اللاتينية بوصفها بلداناً في طريق النمو تبحث عن تكاملها القومي بعد الاستقلال مما أسهم في قبول فكرة هيمنة رئيس الدولة والسلطة التنفيذية على مؤسساتها السياسية والدستورية.

وهذا يعني إن الرئاسة وهيمنة رئيس الدولة في دول أميركا اللاتينية وجدت تفسيراتها في تاريخ وظروف هذه البلدان وبعوامل خارجية أكثر مما وجدته في النصوص الدستورية، وقد أدى العامل الخارجي دوراً كبيراً وخطيراً في تعزيز الديكتاتوريات الشخصية في أميركا اللاتينية، ذلك أن الولايات المتحدة التي تمتعت بدور وتأثير كبير في الحياة السياسية والاقتصادية لمعظم هذه الدول وجدت من السهل عليها التعامل مع زعماء ديكتاتوريين كانوا يحملون إلى السلطة في الغالب عن طريق انقلاب عسكري مدبر[١].

ولقد كان ظهور النظام الرئاسي في هذه الدول مؤدياً إلى بروز ظاهرة تركيز السلطة التنفيذية، فقد أصبحت دول أميركا اللاتينية أهم مظهر لتركيز السلطة في دول العالم الثالث، ونصت الدساتير في دول القارة اللاتينية عادة على وجود رئيس منتخب انتخاباً مباشراً، وهو في الوقت نفسه القائد العام للقوات المسلحة، وله تعيين الوزراء وأعضاء المحكمة العليا، وإعلان حالة الحرب والطوارئ، وامتلك صلاحية إصدار مراسيم لها قوة القانون، ووقف مشاريع القوانين التي يقرها مجلس النواب[٢].

وإذا حصل إن شعر الرئيس بأن الكونغرس غير متعاون معه فأنه يصار إلى تبني دستور جديد ذي اختصاصات وتوجهات كانت تسهل على الرئيس فرض رأيه أو امتلاك إجراءات رادعة أخرى للنواب[٣].

ومن خلال ما تقدم نستطيع التوصل إلى أهم الخصائص والميزات للنظام الذي أخذت به دول أميركا اللاتينية والشكل الذي كان عليه ذلك النظام وهي:

١. هيمنة رئيس الدولة من خلال امتلاكه الصلاحيات الواسعة التي كان يباشرها دون رقابة، كذلك امتلاكه الصلاحيات التشريعية والدستورية الواسعة في الظروف العادية والطارئة، وقد وصل الأمر إلى حد تركيز السلطتين التشريعية والتنفيذية بين يدي الرئيس.
٢. ضعف السلطة التشريعية، وهذا يعود إلى قوة مركز رئيس الجمهورية في مواجهة هذه السلطة.

---

[١] رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٠-٢٤١.

[٢] صالح جواد كاظم، علي غالب العاني، مصدر سبق ذكره، ص١٩٩.

[٣] حسان محمد شفيق، مصدر سبق ذكره، ص٤١.

وهكذا فإن النظام الرئاسي في أميركا اللاتينية لم يحقق ما حققه النظام الرئاسي في الولايات المتحدة، والذي يقوم على التوازن الشديد بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، لأن السلطة التنفيذية استحوذت في أميركا اللاتينية على السلطات الأخرى بشكل كامل، والتي أصبحت في كثير من تلك الدول لا تؤدي الغرض الحقيقي المناط بها.

أما في إفريقيا فأن الاتجاه نحو الرئاسية أخذ فرصاً أكبر حيث نجد إن التأثير الفرنسي وخاصة في تلك الدول الإفريقية التي كانت خاضعة لفرنسا، كان له دور كبير في هذا الاتجاه، ويدل على ذلك تقليد العديد من الدول الإفريقية لدستور فرنسا في ظل الجمهورية الخامسة الصادر عام ١٩٨٥ وتعديلاته عام ١٩٦٢، ونجد هناك تشابه كبير فيما تعلق بانتخاب رئيس الدولة والسلطات الاستثنائية الممنوحة له مع تلك التي يمنحها الدستور الفرنسي في مادته السادسة عشر وكذلك بالنسبة لحق الرئيس باللجوء إلى الاستفتاء الشعبي، والذي يتجاوز فيه البرلمان، ومن حيازة صلاحية طوارئ شاملة، وكانت هذه الدساتير الإفريقية تبرز بشكل خاص علوية السلطة التنفيذية وتجعل من الصعب على السلطة التشريعية إسقاط الحكومة، ثم مكنت هذه الدساتير السلطة التنفيذية من تملك صلاحية إصدار المراسيم التي لها قوة القانون، وكانت هذه الدساتير إطاراً لإقامة أنظمة رئاسية قوية، وهذا يتوضح على سبيل المثال في دساتير جمهورية (أفريقيا الوسطى) ١٩٥٩ و(الغابون) ١٩٦١ و(السنغال) ١٩٥٨ و(غينيا ومالي)[١].

كما إن الظروف التي عاشتها الدول الإفريقية ، جعلت النظام الرئاسي بوحدة السلطة التنفيذية ووحدة القيادة يملك إغراءً خاصاً في إدارة الدولة إدارة حازمة وهذه الميزة بالذات جعلت التطور العام يتجه نحو هذا النظام بحكم ما يوفره للدولة الناشئة من حكومة قوية ونظام سياسي مستقر يمكنها من معالجة المشاكل الكثيرة التي أعقبت الاستقلال، حيث يتطلب علاجها سلطة مركزية قوية[٢].

ويزاد على الأسباب السابقة التي أدت إلى توجه الدول الإفريقية وبعض الدول الأسيوية نحو الرئاسية فشل التجارب البرلمانية فيها، ففي المرحلة البرلمانية وجد قادة الاستقلال الأقوياء أن هذا النمط لا يلبي طموحات الكثير منهم بالحكم، لأن الشكل البرلماني لا ينسجم مع مستلزمات الزعامة بخلاف النظام الرئاسي الذي يمهد المجال لقيام حكم قوي ولاسيما أن النظام

---

[١] رياض عزيز هادي، مصدر سبق ذكره، ص٢٤١.

[٢] مصطفى أبو زيد، السلطة التنفيذية في الدول الأفريقية، السياسة الدولية، القاهرة، العدد١٣، ١٩٦٨، ص٣٥.

البرلماني قد تم تطبيقه في دول متخلفة كانت تمر بمرحلة انتقالية تتطلب قيام نظام متماسك قوي يمنح القدرة على العمل ومجابهة المشكلات والسير في طريق التنمية والاستقرار [١].

وتفوق رئيس الجمهورية على السلطتين التشريعية والتنفيذية، فرئيس الجمهورية في النظام الرئاسي المطبق في الدول الإفريقية امتلك صلاحية الحكم من خلال إصدار المراسيم الجمهورية التي تتجاوز قوتها من الناحية الفعلية صلاحيات السلطة التشريعية ومجلس الوزراء وسلطته لم تطغى على السلطتين التشريعية والتنفيذية فحسب، وإنما امتدت إلى السلطة القضائية أيضاً، حيث يملك صلاحية حلها وعزل القضاة وإقامة محاكم عسكرية وسياسية خارج إطار النظام القضائي المنظم دستورياً، وكثيراً ما عمد إلى إيقاف العمل بالدستور النافذ واللجوء إلى زيادة سلطته عن طريق الحكم بوساطة مراسيم الجمهورية، فضلاً عن سلطاته الاستثنائية التي كثيراً ما استعملها تحت غطاء الحاجة أو الضرورة[٢].

كما جاز أن ينتخب رئيس الجمهورية مرات عديدة وبدون تحديد وامتلاكه حق حل البرلمان، كما تم تقيد المناقشات الرسمية والعلنية في البرلمانات وكذلك إعادة تنظيم مستويات الحكم المحلي، بحيث كان الرئيس الإقليمي عضواً مسؤولاً في الحزب، وولاؤهم للحزب وللرئيس الشروط الأساس لاستمرارهم في تولي مناصبهم[٣].

إن النظم السياسية في الدول الإفريقية التي أخذت بالنظام الرئاسي قامت على مبدأين، أولهما الدور الكبير لرئيس الدولة، وثانيهما حركة المجتمع السياسية على وفق أسلوب التنظيم الواحد، فهيكل السلطة يصبح متمثلاً بوجود هرمين متوازيين أحدهما للحزب، والآخر للدولة ويكون الرئيس على قمتهما[٤].

وفي آسيا أخذت الفلبين بالنظام الرئاسي منذ عام ١٩٥٣ وبموجب دستور وافق عليه رئيس الولايات المتحدة في حينها، واستطاع فرديناند ماركوس أن يحتفظ بالسلطة مدة عشرين عاماً حتى عام ١٩٨٦[٥]. ويبدو تأثير الولايات المتحدة واضحاً في تبني النظام الرئاسي في الفلبين لما تمتعت به من نفوذ فيها.

وهكذا نمت في ظل هذه النظم الديكتاتورية وصفة الفردية وتكرست عن طريق التنظيم الدستوري للسلطة، وقد كان متصوراً أن تحقق هذه النظم الاستقرار السياسي في الدول التي

---

[١] محمد كاظم المشهداني، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٨.

[٢] حورية توفيق مجاهد، نظام الحزب الواحد في أفريقيا، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٧، ص٧٥.

[٣] عبد الملك عودة، سنوات الحسم في أفريقيا، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٩، ص١١٠.

[٤] حورية توفيق مجاهد، مصدر سبق ذكره، ص٦٣.

[٥] رياض عزيز هادي، مصدر سبق ذكره، ص٧٠.

انتشرت فيها كما حققته في البلاد المتقدمة إلا أن كثيراً من هذه الدول التي تبنتها لم تعرف هذا الاستقرار وتتابعت عليها الانقلابات العسكرية والانقلابات المضادة.

لقد دفعت هذه الحالة بلدان العالم الثالث إلى هاوية الأنظمة الشمولية، والتي تعد المؤسسة العسكرية دعامتها الأساس، فالتطور السياسي في بلدان العالم الثالث فرض الحاجة إلى إيجاد سلطة مركزية قوية، والذي جاء أولاً من إحساس الدول بحالة التخلف التي تعيشها، كما استندت هذه النظم إلى وجود الحزب الواحد في السلطة[١]. حيث مارست الشيوعية جذباً وتأثيراً بالنسبة لبعض دول العالم الثالث وهذا النوع من الأنظمة يتوضح لنا بصورة أكثر وضوحاً بعد دراستنا في المبحث القادم حالة التأثير الخارجي في النظام الحزبي لدول العالم الثالث.

الطبيعة الدستورية في دول العالم الثالث:

من السمات الأخرى التي شهدتها النظم السياسية في دول العالم الثالث حالة التضخم الدستوري، وهو يعكس الحالة السلبية لمحاولة فرض النظام السياسي ومؤسساته من الدول الغربية ومحاولة النخب المتأثرة بالثقافة الغربية الأخذ بها، وعلى صعيد الدول العربية يندر أن يكون هناك دستور من دساتير هذه البلدان في مرحلة ما بعد الاستقلال لم يجد له مصدراً واحداً من الدساتير الغربية، أو أن يكون في الأقل من وضع خبراء أجانب غربيين[٢].

وإن أغلب هذه الدساتير قد صيغت على عجل لرغبة الدول المتحررة في التعجيل بإتمام الإجراءات الخاصة بوضع الدستور حتى يتاح لها الالتحاق بعضوية هيئة الأمم المتحدة في أقرب فرصة، كما أن المطالبة بالاستقلال مرتبطة بوضع دستور، فهل يمثل في كثير من الأحيان وثيقة الاستقلال، أي وثيقة إنشاء الدولة[٣].

وطالما إن المفاهيم الدستورية التي فرضت متفقة مع البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لبلدان واضعيها، وتختلف عن البنى التي حاولوا تنفيذها فيها، كانت النتيجة الطبيعية لذلك فشل المفاهيم الدستورية في تأطير العمل السياسي في أغلب بلدان العالم الثالث مع وجود

---

[١] مصطفى أبو زيد، مصدر سبق ذكره، ص٣٥.

[٢] عبد الرضا الطعان، الديمقراطية الأميركية والوطن العربي في النظام الدولي الجديد، المجلة العربية للعلوم السياسية، بغداد، العدد٧، ١٩٩٢، ص١٠.

[٣] عبد الحميد متولي، أنظمة الحكم في الدول النامية، منشأة المعارف، الإسكندرية، دار نور الفجر للطباعة والتجليد، ١٩٨٥، ص٧٠؛ محمد كاظم المشهداني، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٤.

استثناءات قليلة (حالة الهند)، وليس هذا فقط بل أن الدساتير غالباً ما كانت وقتية مادام طابع الأنظمة السياسية متأثراً بعدم استقرار هذه الأنظمة[1].

فالدساتير الإفريقية ذات قيمة أسمية أكثر من كونها ذات قيمة سننية فليس لها إلا صفة رمزية، فوجودها لم يعدو أن يكون غير وجود شكلي أو صوري[2].

وقد ترتب على ذلك اللجوء إلى ممارسات عديدة، انطوت على خرق الرؤساء للقواعد الدستورية المنظمة لعملية تولي السلطة وتداولها والتأثير والتعديل فيما بما يتناسب مع رغبتهم في الإمساك بالسلطة، فعلى الرغم من أن الدستور التونسي نص على عدم وجود جواز إعادة الترشيح أكثر من ثلاث مرات متوالية، إلا أن الرئيس (الحبيب بورقيه) قد احتفظ بالسلطة بعد انتهاء الولايات الرئاسية الثلاث، وكذلك فأن الرئيس المصري (أنور السادات) عدل المادة ٧٧ من دستور ١٩٧١ وجعل مدة الولاية ستة سنوات يمكن تجديدها، ثم أجرى استفتاء شعبياً من أجل ضمان بقائه في السلطة مدى الحياة وذلك في عام ١٩٧٦[3].

إن معظم الدساتير فاقدة لصفة العلوية التي تقوم عليها أصلاً وتفقد لغيابها مسوغات وجودها، ولهذا الواقع دوافعه، وجاء في مقدمتها أن الدساتير في معظم الحالات ناتج التوجهات السياسية التي يحملها القابضون على السلطة الفعلية، إلى جانب أن القابضين على السلطة لم يسمحون بأن علت على إراداتهم السياسية أية إرادة حتى إذا كانت هي الدستور الذي كان من صنع إرادتهم، وبذلك تعلو السياسة على الدستور بدلاً من العكس فضلاً عن غياب الرقابة على دستورية القوانين قضائية كانت أو سياسية أو ضعفها، بغض النظر عن أن الدساتير نفسها قد نصت على سمو وثائق سياسية أخرى عليها[4].

إن هذه الظاهرة انتشرت في ظل جهل أو لا مبالاة عامة الشعب بأمور الحكم والسياسة، أو أن الغالبية ليس لديها من الوعي السياسي سوى القدر القليل ولذلك فإنها كانت تجهل معاني الالتزام بقواعد الدستور ومغزى علو هذه القواعد[5].

ويتبين لنا مما تقدم إن دول العالم الثالث كانت تعيش أزمة نظم سياسية مما جعل هذه الدول تتخبط بين أنظمة سياسية متعددة، تستعير جزءاً من هذا النظام أو ذاك مما أثر بشكل

---

[1] عبد الجبار أحمد عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص٥١.

[2] حسان محمد شفيق، مصدر سبق ذكره، ص٨٥-٨٦.

[3] حسين علوان، مشكلة المشاركة السياسية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٦، ص١١٢.

[4] صالح جواد الكاظم، علي غالب العاني، مصدر سبق ذكره، ص١٩٠.

[5] عبد الحميد متولي، مصدر سبق ذكره، ص٩٦.

واضح في مسيرة هذه الدول في الجوانب المختلفة التي أدت بالمحصلة النهائية إلى فشل الديمقراطية فيها، وهذا ما سنحاول أن نبحثه تحت عنوان أسباب فشل الديمقراطية.

أسباب فشل الديمقراطية في العالم الثالث:

إن عجز المؤسسات السياسية والقانونية الحديثة في أداء مهماتها لخلق حالة التوازن في علاقات القوة والمصالح داخل المجتمع ومن ثم احتواء جميع القوى التقليدية والتحديثية داخل النظام السياسي لتأمين حالة الاستقرار القائمة على توحيد تلك القوى في إطار الولاء للدولة الحديثة، انعكس على السلطة السياسية نفسها عندما حدث انفصام بين شكل هذه المؤسسات ومضمونها.

إذ إن عدم التوازن في العلاقات بين القوى التقليدية والتحديثية دفع إلى حدوث صراعات حادة قائمة أما على أسس عرقية أو على أسس طبقية أو على الأساسين معاً، وبالتالي إخضاع المؤسسات الدستورية لمتطلبات هذا الصراع أو تجاوزها لضمان مصالح إحدى القوتين على حساب الآخر واللجوء إلى إقامة الأنظمة الشمولية المستندة إلى الزعامة الفردية المدعومة بالقوة العسكرية وقمع أي شكل من أشكال المعارضة السياسية داخل المجتمع[1].

وبهذا لم تقوَ شعوب العالم الثالث على السير على خطى النموذج الديمقراطي الغربي، ومعظم مؤسساته، لأن مشكلة التخلف كانت تتطلب ضرورة حشد كل طاقات البلد المتخلف بهدف إخضاع الطبيعة والخروج من حالة الجوع، الأمر الذي تطلب دولة وحكومة قوية وتعبئة الجماهير للنضال والعمل، وهنا لا تنطبق مع مظاهر الديمقراطية الغربية[2].

إن النتائج المترتبة على وراثة بلدان العالم الثالث لمؤسسات الحكم الاستعماري أو النقل والاقتباس المباشر لها تمثلت في مشكلتي الاندماج والتكامل وذلك من خلال عجز هذه المؤسسات عن دمج الفئات المتعددة عرقياً وقومياً ودينياً في إطار وطني واحد وخلق مواطنة جديدة بعيداً عن الانتماءات الفرعية المحلية[3]

وقد أسهمت هذه الاختلافات الدينية والطائفية بقدر كبير في قيام الانقلابات العسكرية، فعلى سبيل المثال حاولت الإدارات الغربية أبعاد الغالبية المسلمة في الكثير من الدول عن

---

[1] نادية رمسيس، التنمية وأزمة التحول السياسي، مجلة المنار، العدد السادس، حزيران، ١٩٨٥، ص٤٢.

[2] محمد نصر مهنا، النظرية السياسية والعالم الثالث، المكتب الجمعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٨٣، ص١٨٣.

[3] علي الدين هلال، مصدر سبق ذكره، ص٤٨.

الحكم بل حتى الانخراط في القوات المسلحة بالأعداد التي تتناسب ونسبهم من السكان وكان مجرد وصول قائد عسكري مسلم إلى السلطة في الدول الإفريقية سبباً في تحريض بعض الأقليات غير المسلمة للانقلاب عليه كما حدث في نيجيريا وأوغندا[١].

وفي ظل الانقسامات الأثنية العميقة والحدود الصورية التي اصطنعها الاستعمار والتي أسهمت في عرقلة التكامل القومي والاجتماعي كانت مسألة بناء مؤسسات سياسية ديمقراطية تتيح للجماعات كافة التعبير عن مطالبها أمراً غاية في الصعبة[٢].

كذلك أدت التأثيرات السلبية للتجربة الاستعمارية وتدخل الدول الأجنبية في الشؤون الداخلية لمجتمعات العالم الثالث إلى حرمان هذه المجتمعات من التوصل إلى شرط ضروري لقيام الديمقراطية وهو الإجماع بين الفئات السياسية الفاعلة على حد أدنى مشترك من المسلمات والقيم التي تضمن استمرار التنافس الديمقراطي في جو سلمي وبالتالي استقرار النظام نفسه[٣].

يزاد على أسباب الفشل سبب آخر تمثل في عدم ملائمة النصوص الدستورية البرلمانية لظروف وواقع مجتمعات العالم الثالث وذلك لأن تلك النصوص هي في الأصل وليدة ظروف وشروط المجتمع الأوربي الصناعي الغربي، كما نلاحظ أن العديد من رجال السياسة الأفارقة رفضوا النظام التعددي الحزبي كأحد أعمدة النظام الديمقراطي لأنهم رأوا فيه أرثاً استعمارياً، ذلك لأن السلطة الاستعمارية على وفق سياسة فرق تسد كانت تشجع ظهور أحزاب وتجمعات سياسية جديدة من أجل تفتيت الحركة الوطنية، وهكذا أصبح القضاء على التعددية الحزبية بعد الاستقلال أحد مظاهر إنهاء الماضي الاستعماري[٤].

ومن أسباب الفشل الأخرى كان عدم تمكن القيادات السياسية من التمييز بين الديمقراطية بوصفها مفهوماً تاريخياً والديمقراطية الليبرالية بوصفها نتاج مرحلة ظهور السوق الرأسمالي وصعود الطبقة البرجوازية، فالديمقراطية في مفهومها الأول سابقة في وجودها وقد استطاع الفكر الغربي تطويعها لخدمة الفكر الاقتصادي الليبرالي، فلم تستوعب قيادات العالم الثالث المفهوم التاريخي للديمقراطية[٥].

---

[١] سعد ناجي جواد، مصدر سبق ذكره، ص٩٢.

[٢] جمال عبد الجواد، الإخفاق الديمقراطي في العالم الثالث، مجلة المنار، باريس، العدد٦٦، ١٩٩٠ ص١١٠.

[٣] محمد فريد حجاب، أزمة الديمقراطية الغربية وتحدياتها في العالم الثالث، مجلة المستقبل العربي، العدد١٦٤، السنة١٠، ١٩٩٢، ص٨٠.

[٤] رياض عزيز هادي، مصدر سبق ذكره، ص٢١٨-٢٢٠

[٥] أحمد زايد، مصدر سبق ذكره، ص٤٣.

وكان للحدود المصطنعة والتقسيمات الاستعمارية التي لم تضع في حسابها الحقائق الجغرافية والبشرية أثر في تمزيق الوحدات الاجتماعية الكبيرة مما أنعكس على الواقع السياسي لبعض البلدان، ففي القارة الإفريقية نجد أن تخطيط الحدود جرى في كثير من الحالات بطريقة عشوائية من دون حساب للمستلزمات البشرية حيث خططت الحدود لتقسم شعباً واحداً على قسمين أو أكثر كما حدث بالنسبة للشعب الصومالي، أو أن التقسيم جرى بطريقة قسمت قبيلة واحدة بين إقليمين كما حدث بالنسبة لقبائل (الأيبو) في نيجيريا والكاميرون وقبائل (الباكونجو) في زائير وأنغولا، وهذا حال فيما بعد دون خلق مفهوم المواطنة والولاء للدولة[١].

وبالتأكيد فإن هذا الواقع السياسي القلق لم يخلق مناخاً ملائماً لتطبيق الديمقراطية، وإذا ما وجدت فإنها ستكون حتماً مشوهة، وهكذا كان فشل الديمقراطية في العالم الثالث قاعدة عامة ليس لها إلا استثناءات قليلة. وهذا يتأتى من أن النظام الاستعماري لم يستطع إزاحة النظام التقليدي كلياً فقد أحلت الإدارات الاستعمارية نظامها الحديث في بعض جوانب الحياة في مستعمراتها وأبقت النظام التقليدي في الجوانب الأخرى.

وهكذا أدى هذا الواقع إلى إن تصبح هذه الدول أسيرة الانفجارات الداخلية التي هزتها، ودخلت تلك البلاد في أعقاب حصولها على الاستقلال السياسي وتخلصها من السيطرة الاستعمارية مرحلة قلقة كثرت فيها الانقلابات العسكرية من خلال تصاعد دور المؤسسة العسكرية.

هذه المؤسسة التي أصبحت بمثابة العنصر الحاسم في تحديد نتيجة الصراع، فإذا أرادت قوة سياسية أن تتحرك ضد السلطة بغية إسقاطها، فليس أمامها سوى هذه المؤسسة، فلا بد أن تسعى أما باستمالتها إلى جانبها مباشرة أو في الأقل تحييدها عندما يبلغ الصراع المرحلة النهائية، وأن أية قوة سياسية إذا كانت تسعى للوصول إلى السلطة، لا بد وقبل كل شيء أن تحسب حسابها للمؤسسة العسكرية، لأن الجيش بمثابة ماسك الميزان في الصراع السياسي الداخلي بين القوى السياسية المتنافسة والمتصارعة، لذا فأن تأييده لأية جهة كان يعني حتمية انتصارها[٢].

وهذا الدور للمؤسسة العسكرية اعتمد على طبيعة النظم السياسية السائدة، فالنظم القادرة على امتصاص المدخلات الجديدة شدت هذه المؤسسة إلى واقعها والتزمتها بقصر نشاطها على تنفيذ المهمات المحدودة لها أصلاً، أما النظام السياسي العاجز عن تلبية حاجات

---

[١] سعد ناجي جواد، مصدر سبق ذكره، ص٧٣.

[٢] أزاد محمد سعيد، مصدر سبق ذكره، ص٢.

ومطالب المجتمع كما هو عليه الحال في غالبية المجتمعات النامية، فأنه ساعد على هيمنة المؤسسة العسكرية والتي أصبحت في النهاية المؤسسة الأكثر حسماً دون منازع[١].

لذلك تتفاوت هيمنة المؤسسات العسكرية في دول العالم الثالث من بلد لآخر على وفق الاختلاف في طبيعة الأنظمة السياسية فيها، ومع اختلافها تغيرت درجة تعرضها لتدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، فالهند على سبيل المثال أقل عرضة لتدخل هذه المؤسسة من غيرها ومرد ذلك طبيعة النظام السياسي السائد فيها والذي ترسخ على مدى سنين طويلة[٢].

وهناك عوامل خارجية مؤثرة أدت بدورها إلى تصاعد دور هذه المؤسسة في الحياة السياسية منها الشعور بوجود خطر حقيقي وتهديد لسيادة البلاد، فالتجربة المريرة للجيش الباكستاني مع الجيش الهندي عام ١٩٦٥ والدور الذي أدته الهند في انفصال بنغلادش عام ١٩٧١، أعطى دوراً كبيراً للمؤسسة العسكرية الباكستانية في الحياة السياسية، كما أن هذا الأثر انعكس على أعداد جيوش هذه الدول، فعلى سبيل المثال نجد أن الهند أو الباكستان أو كوريا الجنوبية أو الشمالية مثلت نموذجاً لهذه الحالة وكذلك كوبا من بين دول أميركا اللاتينية[٣].

وأكثر ما توضح دور الجيش في الحياة السياسية هو في دول أميركا اللاتينية وهذا يعود للنفوذ الكبير الذي كان يتبوأه في بداية الاستقلال، ويزاد على هذا سبب آخر أدى إلى قيام ديكتاتوريات عسكرية هو وجود ثغرات اجتماعية واقتصادية بين الطبقات العليا والدنيا، وتخوف الأولى من أية ثورة شعبية، لذا فإنها كانت تعمل على تدبير الانقلابات العسكرية لقطع الطريق على مثل هذه الثورات[٤].

وقد وقفت الولايات المتحدة مساندة للكثير من الحكومات العسكرية في دول هذه القارة والتي حلت محل حكومات مدنية منتخبة بطريقة ديمقراطية انطلاقاً من معاداتها للشيوعية وخشيتها من أي توجه شيوعي لهذه الحكومات[٥].

ولعل أحد العوامل المهمة التي ساعدت في تدخل المؤسسة العسكرية ما يتعلق بالعامل التاريخي، المتعلق بالنضال ضد المستعمر وطبيعته أدواته، فحالة الصدام إنما كانت تتم بوسائل عنيفة، وأن المستعمر لم يكن شرعياً بسبب ارتكازه إلى القوة الغاشمة البعيدة عن

---

[١] أسعد عبد الرحمن، الانقلابات العسكرية ونظرية النسق، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد٤٧، ١٩٧٧، ص٦١.

[٢] أزاد محمد سعيد، مصدر سبق ذكره، ص٣.

[٣] رياض عزيز هادي، مصدر سبق ذكره، ص٣٢٢-٣٢٧.

[٤] محمد كاظم المشهداني، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٤.

[٥] حسان شفيق العاني، مصدر سبق ذكره، ص٥٣.

القانون والأخلاق، فالمرحلة الاستعمارية كانت مرحلة سيطرة قامت على عنصر مادي أساساً، قائم على التفوق والقوة، في حين أن السلطة التنفيذية تنطوي على عنصرين هما الإجبار والإقناع[١].

ومن جانب آخر فأن النخب التي قادت عملية الاستقلال لبلدانها، ولاسيما تلك التي سلكت سبل العنف، حسبت أن هذا الانجاز كاف لادعاء الشرعية في تولي الحكم، فالقوة التي استعملت كانت تعبيراً عن رغبة جماهيرية الغرض منها هو إزالة الحيف والظلم الذي أوجده المستعمر، أي غاية مشروعة وسامية هي إزاحة المستعمر وطرده من البلاد[٢].

كما قدم الجيش نفسه بوصفه بوتقة للانصهار السياسي تختفي فيها كل السمات الاجتماعية العنيفة، وأنه جزء أساس من الشعب، ففي البرازيل على سبيل المثال عد الجيش مؤسسة للاندماج القومي[٣].

لذا أصبح من الواضح أنه مهما بلغت العوامل الداخلية المؤثرة في تبلور دور المؤسسة العسكرية، فهي شكلت انعكاساً لمؤثرات خارجية واضحة من خلال العمل المباشر للمجيء بهذه المؤسسة إلى الصدارة، أو من خلال العمل غير المباشر الذي تمثل بتغذية العناصر المادية والبشرية المؤثرة في عمل هذه المؤسسة لأجل جعلها وسيلة ضغط على النظام القائم للعمل بما لا يتعارض مع منهج القوى الخارجية صاحبة التأثير والنفوذ، ووصل الأمر في طبيعة هذا العمل إنه شكل منهجاً حتى في حالة تعارضه مع المبدأ الديمقراطي الذي تنطلق منه الدول صاحبة التأثير تماشياً مع عامل المصلحة السياسية الذي يقف فوق كل عامل يؤخذ بالحسبان.

---

[١] صادق الأسود، مصدر سبق ذكره، ص١٤٩.

[٢] عبد الجبار احمد عبد الله، الديمقراطية والوحدة الوطنية، مصدر سبق ذكره، ص١٠٩؛
Leonardo Tivey, the nation state, Martin Robertson Oxford, ١٩٨١.

[٣] Alfredo Stepan, military in politics in changing Brazil, Princeton University Press, New Jersey, ١٩٧١, P. ١٢.

الخلاصة

من خلال ما تقدم نجد إن دول العالم الثالث جربت أنواعاً متعددة من النظم السياسية في مرحلة ما بعد الاستقلال واستمرت طيلة مرحلة الحرب الباردة، ولكن ما يلفت النظر أن هذه النظم كانت أما منقولة عن النظم الأوربية أو متأثرة إلى حد كبير فيها، مما جعل هذه النظم قلقة غير مستقرة وعرضة للتغيير المستمر في محاولة لتجريب أنماط أخرى قد تكون أكثر ملائمة، وأن عدم الانطلاق بنظام يتلاءم مع البيئة الداخلية ومقتضياتها وطبيعة البناء الاجتماعي وضرورات المرحلة كان أحد الأسباب المهمة في حالة عدم الاستقرار السياسي في دول العالم الثالث.

المبحث الثاني
أثر العامل الخارجي في النظام الحزبي

بعد أن امتد أثر الظروف والعوامل الخارجية إلى النظم والمؤسسات السياسية في دول العالم الثالث، فمن المؤكد أن ينعكس هذا الأمر أيضاً على واقع الأحزاب السياسية كونها عنصراً فاعلاً في عمل النظم السياسية، وأصبح النظام الحزبي السائد في دول العالم الثالث عرضة لتلك الظروف أيضاً، ومن هنا سيتناول هذا المبحث شكل النظام الحزبي الذي ساد في مرحلة الحرب الباردة من خلال صب الاهتمام على التعددية الحزبية والأسباب التي أدت إلى الأخذ بها ومن ثم النظر في عوامل فشلها، ليصبح الاتجاه سالك نحو نظام الحزب الواحد لتفهم الدوافع التي حدت إلى الأخذ به، وكذلك الظروف والأسباب التي أدت إلى فشله فيما بعد.

لم يكن دور الأحزاب السياسية في مرحلة ما بعد الاستقلال هو الدور الخاص نفسه بالحركة الوطنية التي سبقت الاستقلال، فالانتزاع الثوري للسلطة تطلب برامج اختلفت في مضامينها عن تلك التي تطلبتها عملية بناء وإدارة الدولة، ذلك أن طبيعة العمل الثوري وقيادة الحركة الوطنية للقضاء على الاستعمار قد هيأ كوادر ذات أعداد لا يتواكب مع مرحلة الاستقلال والتنمية وغالباً ما حصل أن تمسكت العناصر الثورية بماضيها الوطني في إشغال المراكز المرموقة في الدولة في عهد الاستقلال على الرغم من أن إعدادها وكفاءتها ليست بالمستوى المطلوب[١].

إن مشكلة التحول من قيادة الجماهير في مرحلة النضال ضد الاستعمار إلى الحاجة للتكيف مع متطلبات بناء الدولة، لم تظهر بشكل حاد في دول أميركا اللاتينية، حيث لم تؤدي مرحلة النضال هذه إلى ظهور زعامة من السكان الأصليين للبلاد، فقيادة الحركة الثورية ضد الاستعمار الأسباني والبرتغالي لم يتزعمها السكان الأصليون وإنما طبقة (الكريول) المتكونة من الأوربيين في المنطقة[٢].

وهكذا اتجهت غالبية دول العالم الثالث مع حصولها على الاستقلال إلى تبني النظام الحزبي التعددي، على الرغم من وجود تيار كان يعارض التعددية، فقد دخلت مفاهيم التعددية وقيمها ونماذجها عن طريق التأثير الطبيعي للمجتمعات السباقة في هذا الميدان، فنجد أن دول

---

[١] صادق الأسود، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٣.

[٢] روبرت أمرسن، مصدر سبق ذكره، ص٧٦.

أميركا اللاتينية عرفت النظام التعددي الحزبي بعد مدة من الاستقلال متأثرة بالنظام الحزبي للولايات المتحدة[1].

إن قيام الأحزاب في هذه الدول استند إلى الأسس نفسها التي قامت عليها الأحزاب في الدول الأوربية، فأحزاب الأحرار والمحافظين والاشتراكيين والشيوعيين والديمقراطيين المسيحيين وجدت في معظم الدول الأميركية اللاتينية كما هو شأنها في الدول الأوربية، ولمتخلو الساحة من تلك الحركات التي انبثقت عن التجارب القومية، فنشأت فيها أحزاب قومية، فضلاً عن المنظمات اليسارية التي اعتمدت على العنف[2].

كما تبنت العديد من الدول الأسيوية النظام التعددي في إطار اقتباسها للنظام البرلماني على النمط الغربي، ونلمس ذلك بشكل واضح في البلدان التي خضعت للاستعمار البريطاني كالهند والباكستان وسيريلانكا وبورما وماليزيا وسنغافورة، كما تبنت الفلبين التعددية الحزبية في إطار تطبيقها لنظام رئاسي مقتبس من النموذج الأميركي[3].

وهكذا ظهرت أحزاب عديدة في هذه الدول، ففي الهند وجد إلى جانب حزب المؤتمر أحزاب عديدة كالحزب الاشتراكي وحزب جان سانغ، وانطبق هذا الأمر لمدد معينة على سيريلانكا والباكستان، وتشبه هذه الحالة البلدان التي كانت خاضعة للنفوذ الفرنسي، والتي اعتمدت النظم الحزبية التعددية بعد الاستقلال، كما كان الحال في كل من كمبوديا وفيتنام ولاوس قبل إقامة نظام الحزب الواحد فيها[4].

وحين حصلت الدول العربية على استقلالها الجزئي أو الكلي مارس معظمها نوعاً من الديمقراطية على أساس التعددية الحزبية مثل مصر والعراق ولبنان والأردن والسودان والمغرب وتونس وليبيا وموريتانيا والصومال، وتضمن ذلك إنشاء مجالس برلمانية وعقد انتخابات عامة في ظل وجود أحزاب سياسية[5].

ويعود توجه الدول العربية هذه نحو التعددية الحزبية إلى إن النخب السياسية التي قادت النضال ضد الاستعمار كانت من الطبقة الوسطى المتأثرة بالفكر الليبرالي الغربي والمستندة إلى تعليم حديث، حيث حاولت تكوين أحزاب على وفق الأسلوب الغربي كحزب الوفد في مصر وحزب الاستقلال في المغرب والحزب الدستوري في تونس وحزب الأمة والاتحادي في

---

[1] برهان غليون، الديمقراطية وحقوق الإنسان العربي، المستقبل العربي، العدد١٣٥، أيار، ١٩٩٠، ص٢٢.

[2] محمد كاظم المشهداني، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٥.

[3] برهان غليون، مصدر سبق ذكره، ص٢٢.

[4] رياض عزيز هادي، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٧.

[5] سعد الدين إبراهيم، مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي، منتدى الفكر العربي، عمان، ١٩٨٨، ص١٨٦.

السودان، وكان جزء من نضالها يعتمد على التوجه إل الرأي العام الغربي نفسه والتخاطب معه من موقع ليبرالي لتأكيد إمكانية هذه الشعوب على تطبيق الحكم الديمقراطي[١].

كما أن الإدارات الاستعمارية قد حرصت على امتصاص رد فعل الجماعات السياسية من خلال السماح بقيام مؤسسات تمثيلية وتعددية حزبية يكون مجرد المشاركة فيها بمثابة اعتراف بشرعية الكيانات الجديدة، وهذا ما حدث في العراق ومصر خلال الحقبة الملكية النيابية[٢].

أما القارة الإفريقية فإنها عقب الحصول على الاستقلال، أخذت بعض الدول فيها تطبيق النظام التعددي، حيث أن عدداً من هذه الدول تمكن من الحفاظ على النظام الحزبي منذ الاستقلال كبتسوانا وغانا وموريشيوس[٣].

وفي مصر وابتداءً من عام ١٩٧٤ ظهر اتجاه يرمي إلى اعتماد أسلوب المنابر الحزبية، وقد تكرس هذا الاتجاه من الناحية القانونية بصدور قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧، بشأن نظام الأحزاب السياسية، حيث نصت المادة الأولى منه على أن (للمصريين حق تكوين الأحزاب السياسية ولكل مصري الحق في الانتماء لأي حزب سياسي)[٤].

وقامت بعض الأحزاب في أفريقيا على أساس عرقي، وتعد سياسة (فرِّق تسد) الاستعمارية سبباً مهماً في قيام هذا النوع من الأحزاب، حيث اتخذت في كثير من الأحيان شكل عملية تكديس لمجموعات عرقية وثقافية متنافرة في إطار كيان سياسي، وقد وصل الأمر إلى حد العبث أحياناً باتخاذ درجات الطول والعرض حدوداً بين الكيانات السياسية المختلفة، وبذلك تفرق الشعب الواحد بين عدة دول، ومن هنا كان من المحتم قيام أحزاب عرقية.

فالتعدد الحزبي في نيجيريا في مرحلة الحكم الديمقراطي أملاه واقع التقسيمات الإقليمية والعرقية القائمة، فهذه الدولة عبارة عن اتحاد فيدرالي بين ثلاثة أقاليم رئيسية، تسكنها ثلاثة شعوب رئيسية أيضاً وثقافات مختلفة، ويدين سكانها بالإسلام والمسيحية وديانات أخرى غير سماوية، ونتيجة لهذا الواقع في نيجيريا تكونت أحزابها السياسية على أسس عرقية حيث تكونت فيها ثلاثة أحزاب تمثل أعراقها، واحد للشمال وآخر للشرق، وثالث للغرب، وبما أن تعداد الشمال أكثر من بقية الأقاليم فقد كان حزبه السياسي يتولى السلطة من خلال حصوله على

---

(١) المصدر السابق، ص١٨٦-١٨٧.

(٢) رياض عزيز هادي، التعددية الحزبية، مصدر سبق ذكره، ص٣٥.

(٣) حمدي عبد الرحمن، ظاهرة التحول الديمقراطي في أفريقيا، السياسة الدولية، العدد١١٣، يوليو، ١٩٩٣، ص١٠-١٦.

(٤) محمد كاظم المشهداني، مصدر سبق ذكره، ص٢٨١.

مقاعد البرلمان، وهذه الحالة لم تروق لبقية الأقاليم، مما تسبب في وقوع عدد من الانقلابات العسكرية[١].

كما وجد تعدد حزبي في جنوب قارة أفريقيا، وقام أيضاً على أساس تعدد في الأجناس، بسبب وجود الأقليات المستوطنة فيها كما هو الحال مع مورشيوس ومدغشقر وسيشيل.

وهكذا فأن التعددية الحزبية لا يمكن أن تتلاءم مع أوضاع التخلف لأنها ليست سوى نموذج غربي تم تطبيقه في مجتمعات تقليدية ولهذا فشل وانتهى الوضع إلى نظام الحزب الواحد، أو الحزب المهيمن في بعض الدول.

إن التجارب التعددية بعد الاستقلال واجهت صعوبات كثيرة، حيث عجزت دول العالم الثالث عن تقديم نموذج خاص بها وظلت أغلبها تطبق نماذج مقتبسة وبشكل مشوه عن الغرب، وغالباً ما طبقتها دون إرادة حقيقية وكان فشلها واسعاً في دول العالم الثالث ولم يحافظ عليها إلا عدد قليل من دول أسيا كالهند وسنغافورة وماليزيا، أما في أميركا اللاتينية فأن التعددية الحزبية لم تكن فيها مستقرة، بسبب الانقلابات العسكرية أو إنها أصبحت تعددية شكلية بوجود نظام حزب مهيمن كحزب كولورادو في باراغواي وحزب أريتا ثم الحزب الاشتراكي الديمقراطي في البرازيل والحزب الثوري المؤسسي في المكسيك، والحزب البيروني في الأرجنتين[٢].

وخلاصة القول إن نظام التعدد الحزبي في دول العالم الثالث لم يقم على أساس تجميع أصحاب المذهب السياسي الواحد والمصالح المشتركة في تنظيم سياسي يمارس الدعوة لبرنامجه وأهدافه في صفوف الرأي العام وإنما الحال اختلف عن ذلك تماماً، حيث أنه وأن قام على هذه الأسس في بعض الدول فأنه أما أن يكون قد وجد في مرحلة مؤقتة بعد الاستقلال، ثم انتهى إلى نظام الحزب الواحد أو إنه قائم من الناحية الدستورية غير إنه لم يؤدِ النتيجة المطلوبة من الناحية الفعلية لأسباب متعددة كنا قد ذكرناها سابقاً ونحن نتحدث عن أسباب فشل الديمقراطية في دول العالم الثالث، ولهذا تم الاتجاه كما ذكرنا نحو نظام الحزب الواحد الذي أخذت به أغلب الدول.

الاتجاه نحو نظام الحزب الواحد:

لقد ظهر نظام الحزب الواحد في دول العالم الثالث بعد فشل التجارب البرلمانية التعدية، ويعد هذا نوعاً من الأنظمة الشمولية التي تفرض تركيز السلطة واحتكار العمل

---

[١] محمد مصطفى الشعبيني، نيجيريا الدولة والمجتمع، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٤، ص٢٥٨.

[٢] رياض عزيز هادي، مصدر سبق ذكره، ص٣٩-٤٠.

السياسي على قادة الحزب، فلا يتم أي عمل سياسي على مستوى الدولة أو المجتمع إلا بإشراف الحزب وتنظيماته التي تسيطر سيطرة تامة على المؤسسات السياسية كافة[١].

فهو نظام يقوم على تبني الأسلوب المركزي الشديد والنظام التسلطي الصارم مما يبعده عن نظام دولة المؤسسات الدستورية وأجهزتها التي تستند إليها الدول الديمقراطية، واتضح هذا الأسلوب من التنظيم السياسي بشكل واضح من خلال مقولة الرئيس (أحمد سيكوتوري) في إحدى خطبه (عندما يذكر الإنسان الحزب الديمقراطي الغيني فهو يذكر الحكومة والدولة وأيضاً المجتمع)[٢].

ويعد نظام الحزب الواحد ظاهرة سياسية عرفها القرن العشرين، ويتجسد هذا النظام بوجود حزب سياسي واحد له الحق قانوناً وفعلاً بحرية العمل السياسي في بلد معين، كما يعد هذا الحزب قاعدة ومؤسسة رئيسية للنظام السياسي، وفي إطار نظام الحزب الواحد نلمس تداخلاً كبيراً بين أجهزة الحزب وأجهزة الدولة وتشابكاً في قياداتها، لكن قد تخضع الدولة لسياسة الحزب أحياناً أو قد يخضع الحزب لتوجه الدولة، على وفق طبيعة ومركز السلطة الفعلي في كل نموذج[٣].

وكان لنمط الحياة السياسية وطبيعتها في مرحلة ما قبل الاستقلال في عدد معين من الدول، دوره في إن مثل أحد العوامل التي أدت إلى بروز ظاهرة الحزب الواحد ففي أفريقيا على سبيل المثال تركت مرحلة الاستعمار تراثاً من الحكم الاستبدادي والذي أحست الحكومات الأفريقية من خلاله بأنها مجبرة على إتباعه، فحرمان شعوب المستعمرات من المشاركة السياسية كان هو الأسلوب المتبع قبل الاستقلال وواجهت المساعي بهذا الاتجاه بالإجراءات القمعية العنيفة مما أدى بتلك الحركات إلى التنظيم والعمل السري ولم تتعود على المساومة السياسية وأصبحت تنظر بعد الاستقلال إلى المعارضة كشيء لا شرعي[٤].

ويعد وجود حزب قوي مهماً في ظل الإدارات الاستعمارية من أجل إعطاء السلطة للمواطنين، لذا عملت الأحزاب السياسية على استقطاب جموع كبيرة من أبناء الشعب إلى جانبها، والحصول على أغلبيات كبيرة في الانتخابات لإقناع المستعمرين بالتخلي عن السلطة لهم[٥].

---

[١] نعمان الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصر، دار الثقافة للنشر، ١٩٨٣، ص٣٩٩.

[٢] محمد عبد الغني سعودي، قضايا أفريقية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٠، ص٢٩٩.

[٣] رياض عزيز هادي، مصدر سبق ذكره، ص٤٥.

[٤] أسامة الغزالي حرب، مصدر سبق ذكره، ص١٤٦.

[٥] عبد الملك عودة، مصدر سبق ذكره، ص١٠١.

كما إن مرحلة النضال ضد الاستعمار تطلبت توحيد القوى السياسية جميعها في إطار تنظيم واحد،لضرورات تمتين الوحدة الوطنية، ومواجهة القوة الاستعمارية، وكلما استمر زمن النضال واستعمل العنف المسلح استطاع الحزب كسب ثقة الجماهير، وتنظيم أكبر عدد منها في صفوفه، حتى أصبح الكثير من هذه الأحزاب بديلاً عن الحكومة الاستعمارية في مناطق متعددة احتضنتها الجماهير وتعاونت معها على إنها السلطة الشرعية، كل ذلك سهل على هذه الأحزاب السيطرة على الحياة السياسية في المراحل الأولى للاستقلال ثم التحول إلى نظام الحزب الواحد، كما هو الحال مع جبهة التحرير الجزائرية، حيث سيطرت على معظم المناطق الجزائرية في أثناء حرب التحرير، ثم أصبحت الحزب الوحيد بعد التحرير[١].

وفي مصر بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ نجد مشاعر الحرص على الوحدة الوطنية عند الرئيس جمال عبد الناصر والتحذير من تفتتها وتمزيقها حينما يقول (إنني لا أريد أن تتمزق وحدة وطننا من أجل مصلحة هذا الأجنبي أو ذاك وإنما أريد صيانة الوحدة الوطنية لهذا البلد حتى تتثبت الفكرة الوطنية في أعماقه وتترسخ)[٢].

وإذا ما عدنا إلى التجارب العالمية في مجال الأحزاب فسنجد إن الغالب فيها بدأ بنظام الحزب الواحد، وهذا ما يؤكده الكاتب دافيد كوشمان بالقول أن الولايات المتحدة بدأت بنظام الحزب السياسي الواحد[٣].

لقد كان الدافع وراء هذه التجارب هو الخوف على الوحدة الوطنية من التمزق والخشية عليها من التعددية الحزبية، وخصوصاً في ظروف بعض الدول التي عانت من خلل في التجانس القومي[٤].

وانطلق تسويغ الأخذ بنظام الحزب الواحد أيضاً من ظروف بلدان العالم الثالث بعد نيلها الاستقلال، حيث واجه العديد منها مشكلة قلة الملاكات الإدارية والسياسية نتيجة للسياسات الاستعمارية السابقة، ولقد ظهرت الحاجة إلى هذه الكوادر بعد الاستقلال، حيث كانت الإدارات الاستعمارية تستعين بموظفين أوربيين في إدارة شؤون المستعمرات وقد تم سحبهم بعد رحيل المستعمرين، لذلك كانت المرافق المختلفة في الدول بحاجة إلى كوارد مدربة

---

[١] Majed Khaduri, The Political Trends in the Arab World, the John Hopkins Press, London, ١٩٧٠, P. ٤٣.

[٢] سليمان الطماوي، مبادئ القانون الدستوري، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٥٨، ص٣٦٨.

[٣] دافيد كوشمان، النظام السياسي في الولايات المتحدة، ترجمة توفيق حبيب، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٥٥، ص٦٢.

[٤] عبد الجبار أحمد عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص١٠٢؛ كمال المنوفي، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد٨٠، ١٩٨٥، ص٢٠٠.

لإدارتها، ففي تنزانيا كان عدد وظائف الإدارة العليا (٣٨٩٨) وظيفة شغل (٢٤٦٣) منها موظفون أوربيون و(٦١٨) منها موظفون أسيويون و(٣٤٦) منها موظفون محليون[١].

وهكذا كان يعتقد إن الجهاز القادر على القيام بمهمة خلق الكوادر هو جهاز الحزب، وذلك لأنه يجمع بين يديه السلطة السياسية والإدارية. كما أن الحزب الواحد بدأ إطاراً تنظيمياً لأفراد الشعب جميعهم ووسيلة لتحقيق التماسك الاجتماعي والسياسي في الدولة في مرحلة ما بعد الاستقلال[٢].

وكان ينظر إلى الحزب الواحد على إنه الوسيلة التنظيمية الأساس لاستيعاب الشعب كله، وجذب الولاء، بعيداً عن الجماعات الأولية داخل الدولة، ففي زائير كان كل مواطن عضواً في الحركة الشعبية للثورة بمجرد مولده، وفي غانا كان مجموع أعضاء حزب الميثاق الشعبي سنة ١٩٦٢ مليون ونصف مليون من مجموع تعداد الشعب البالغ مليونين ونصف أيضاً[٣].

ومن بين المسوغات الأخرى للأخذ بنظام الحزب الواحد ما تطلبته قضية التنمية ومواجهة التخلف في شتى جوانبه، حيث الحاجة إلى التعبئة الكاملة لطاقات المجتمع كلها، ولم يمكن لهذه التعبئة أن تكون إلا في ظل برمجة اقتصادية ذات صفة مركزية، وقد وجد في الحزب الواحد سبيلاً لذلك وإطاراً سياسياً ملائماً لوضع برامج واضحة ودقيقة للتحولات الاجتماعية والاقتصادية، وهو القادر على تنفيذها[٤].

وعدت مسألة انتهاج سياسة تنموية ضرورة ملحة في العالم الثالث ولنجاحها كان لابد من اعتماد سياسة التخطيط المركزي العام الشامل، وقد وجدت حركات التحرر الوطني جاذبية خاصة في التجربة السوفيتية والصينية، مردها حالة التخلف الذي كانت تعيشه الجمهوريات السوفيتية في أسيا، والتي تشابهت إلى حد كبير مع الأوضاع القائمة في أسيا وأفريقيا، وكيف انتقلت هذه الجمهوريات إلى حالة مغايرة بفضل السياسات التنموية الناجحة[٥].

واكتسبت نظم الحزب الواحد شعبية متزايدة منذ الثورة الشيوعية في روسيا عام ١٩١٧، فقد أنشأت هذه الأخيرة حزباً واحداً قام بتنظيم المشاركة، فما طرحه (لينين) على وجه الخصوص بشأن الحزب الواحد دعا إلى سعي النخبة السياسية المتأثرة بالماركسية والمدفوعة بكرهها للاستعمار إلى نبذ النظم السياسية المرتبطة به، حيث رأى البعض أن الديمقراطية يمكن

---

[١] رعد صالح الآلوسي، ظاهرة التحول نحو التعددية في العالم الثالث، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٨، ص٥٧؛ السياسة الدولية، العدد السابع، السنة الثالثة، ص٨٤.

[٢] أندريه هوريو، مصدر سبق ذكره، ص١٦٥.

[٣] محمد كاظم المشهداني، مصدر سبق ذكره، ص٢٩٠.

[٤] محمد محمود ربيع، الثورة ومشاكل الحكم في أفريقيا، مكتبة الفكر، ليبيا، ١٩٧٤، ص٣٠.

[٥] كمال الغالي، القانون الدستوري والنظم السياسية، دار العروبة للطباعة، دمشق، د–ت، ص٧٤.

إرساء دعائمها عن طريق تحقيق المشاركة الشعبية البناءة وبإقامة تحالف قوى الشعب العاملة وبتوفير حرية الرأي والتعبير[١].

وفي هذا الاتجاه لا بد من الإشارة إلى إن نجاح الاتحاد السوفيتي والدول الشيوعية الأخرى في بناء علاقات قوية مع العديد من الدول الإفريقية والأسيوية كان له تأثير في اقتراب هذه الدول من التجارب الحزبية والسياسية والاقتصادية للدول الشيوعية، وفي هذا الصدد يقول أنور السادات (كانت صيغة الاتحاد القومي تشبه تماماً صيغة اتحاد الاشتراكيين الذين أقامه تيتو، وأن صيغ التنظيم الواحد في مصر كلها مستعارة من يوغوسلافيا بعد أن توطدت علاقة عبد الناصر الشخصية بتيتو)[٢].

وعلى هذا الأساس نظر بعض قادة العالم الثالث إلى الحزب الواحد، على إنه ذو طابع مرحلي تتم من خلاله تعبئة الجماهير ذات الوعي المتخلف، ورفع مستواها السياسي، وإعدادها لتحمل أعباء ومسؤوليات الديمقراطية الليبرالية المتعددة الأحزاب[٣].

ولكن الملاحظ، إن الوصول إلى نظام الحزب الواحد في كثير من بلدان العالم الثالث لم يخل من إتباع إجراءات ووسائل ذات طابع قسري وتعسفي أتبعتها الفئات الحاكمة، من أجل إبعاد باقي الأحزاب والقوى عن الحياة السياسية.

وقد اشتهرت القارة الإفريقية بتبني أغلب دولها نظام الحزب الواحد، وعده قادتها الوسيلة الأساس ما بعد الاستقلال، وقد استند القادة الأفارقة إلى الوضع الذي وجدت فيه الحركة الوطنية في مرحلة الكفاح ليسوغوا فكرة الأخذ بنظام الحزب الواحد، حيث وجد هؤلاء القادة تسويغهم له في قيادة الحزب للحركة الوطنية التي ضمت الفئات والعناصر الوطنية كلها في كفاحها ضد السيطرة الاستعمارية من أجل تحقيق الاستقلال[٤].

وهكذا كانت تونس بعد استقلالها عام ١٩٥٦ أول دولة أفريقية تقوم على نظام الحزب الواحد وتبعتها غانا عام ١٩٥٧، لتكون بقيادة نكروما أول دولة زنجية تقوم على نظام هذا الحزب، حتى قامت الدول الإفريقية الواحدة تلو الأخرى باختيار هذا النظام والتمسك به أو

---

[١] أسامة الغزالي حرب، مصدر سبق ذكره، ص١٤٦.

[٢] أنور السادات، البحث عن الذات، قصة حياتي، المكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٩٧٨، ص١٤٤، نقلاً عن رياض عزيز هادي، مصدر سبق ذكره، ص٤٧.

[٣] عبد الكريم أحمد، القومية والمذاهب السياسية، الهيئة المصرية العامة للتأليف والشر، القاهرة، ١٩٧٠، ص٣٢٤.

[٤] Samuel P. Huntington, Social and Institutional Dynamics of One Party Systems, Basic Book Inc., New York, ١٩٧٠, P. ١١.

بشكل من أشكاله، وأصبحت في أفريقيا عام ١٩٧٦ (٣٥) دولة من بين (٤٩) دولة مستقلة تنتمي إلى نظام الحزب الواحد[١].

وقد حرص القادة الأفارقة على جعل الحزب الواحد المؤسسة الرئيسية التي تسيطر على جميع المؤسسات الأخرى في الدولة، وسيطرة الحزب الواحد على تلك المؤسسات تحققت من الناحية العملية من خلال الزعامة المشتركة للحزب والمؤسسات الرسمية، فزعيم الحزب هو في الوقت نفسه رئيس الدولة، وأعضاء الهيئات القيادية في الحزب هم الأعضاء البارزون في مجلس الوزراء وهم نواب في المجالس التشريعية، والتناسق بين الحزب ومؤسسات الدولة تأتي من خلال التجانس بين اتجاهات هذه الإطارات[٢].

إن الطابع الشمولي لنظام الحزب الواحد بقدر ما وفر تفرد حزب واحد بالحياة السياسية في الدولة، فإنه أدى إلى تحكمه وهيمنته على مؤسسات الدولة والمجتمع وأن كان ذلك يتم بدرجات متفاوتة تبعاً لطبيعة النظام وقدرات الحزب وقوته، والمشكلة هنا كانت لا تكمن في اضمحلال دور المؤسسات لحساب الحزب الواحد فحسب فقد كانت المركزية ضرورية لتحقيق الاستقرار السياسي، وإنما في أن الحزب الواحد نفسه قد انتهى دوره بيد الزعيم القومي أيضاً[٣].

ومن هنا بدأت أنظمة الحزب الواحد تشهد تراجعاً كبيراً مع نهاية عقد الثمانينيات، وربما يمكن القول إن الموجة التي رافقت المسوغات التي دفعت للأخذ بهذا النظام، كادت تعود ولكن هذه المرة بشكل معكوس وشكلت ارتداداً سياسياً على هذه التجربة التي لم يكتب لها النجاح في أغلب الدول التي شهدت تطبيقها، فقد عانت هذه النظم من غياب الحريات الشخصية والسياسية، وعدم القدرة على تحمل النقد وانعدام الحوار حول السياسات العامة، والقضاء على الحوافز والدوافع لدى الأفراد وغلبة مفاهيم التعبئة على مفاهيم المشاركة[٤].

كما تحولت هذه النظم إلى رمز للانحطاط والفساد والعنف واغتصاب السلطة عن طريق تعليق الدساتير وإلغاء الضمانات الدستورية وفرض قوانين الطوارئ والأحكام العرفية[٥].

---

(١) سعد ناجي جواد، مصدر سبق ذكره، ص١٢٩.

(٢) حورية توفيق مجاهد، مصدر سبق ذكره، ص٨٨.

(٣) المصدر نفسه، ص٦٤.

(٤) محمد فريد حجاب، مصدر سبق ذكره، ص٧٣.

(٥) برهان غليون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مشاكل الانتقال وصعوبات المشاركة، مجلة المستقبل العربي، العدد٢١٣، السنة١١، ١٩٩٦، ص٢٢؛ ثناء فؤاد عبد الله، خصوصية طرح الديمقراطية في الواقع العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد١٨٧، السنة٩، ١٩٩٤، ص٢٤.

وإذا كانت تجربة الحزب الواحد قامت على أساس إن الديمقراطية تمارس في إطار الحزب ذاته من خلال الانتخابات القاعدية للقيادات الحزبية، فواقع الحال كان يشير إلى أن هذه الديمقراطية كانت مظهرية، فالانتخابات لم تكون على أساس تنافسي، وهذا يعني غلق حرية الاختيار أمام المواطنين، ففي نظم الحزب الواحد كانت تعد البلاد دائرة انتخابية واحدة يتقدم فيها الحزب الحاكم بقائمة مرشحين واحدة للدولة كلها، أي استبعاد قوى المعارضة[١]. وإذا ما نظرنا إلى هذه العوامل وهي تدخل ضمن إطار العوامل الداخلية، فإننا حينما نتعمق فيها نجد أن لها جذوراً خارجية بامتداداتها المعروفة والتي توضحت لنا من سياق البحث السابق.

وهكذا أصبح الحزب الواحد سمة من سمات الديكتاتورية، ولا فرق بين ديكتاتورية الفرد أو الحزب، طالما إن الحزب الواحد قد ألغى التعددية الفكرية والسياسية اللازمة لنمو الفكر والممارسة الديمقراطية وحتى في ظل التطوير الذي لجأ إليه البعض من الأحزاب الواحدة في دول العالم الثالث، وذلك بالسماح لحزب آخر بالوجود، فأن الحقيقة أشارت إلى هيمنة واضحة للحزب الموجود في السلطة[٢].

وتمثلت هذه الأمور بالسماح لبعض الأحزاب بالظهور والإسهام في الانتخابات ولو بقدر محدود في بعض الدول الأفريقية بقصد الانتقال إلى نوع من التعددية، كما هو الحال في السنغال وكينيا ونيجيريا، غير أن معظمها انتهى على يد المؤسسة العسكرية[٣].

وزيادة على ما سبق فأن غالبية نظم الحزب الواحد في دول العالم الثالث، قد ابتعدت عن قاعدة التراضي بين الحاكم والمحكوم. بحكم إصرارها على إحلال الرأي بالقوة وإنكارها لتعدد الاتجاهات السياسية المختلفة[٤].

وأمام هذا الواقع الذي تخلخلت فيه الأهداف المعلنة لهذه النظم، فأن مطالبة مجتمعاتها بالديمقراطية بدأت أخذت شكلاً متسارعاً وملحوظاً، بل إنها احتلت المرتبة الأولى في وعي هذه المجتمعات[٥].

---

[١] David, Apter, Some conceptual Approaches to the Study of Modernization, Prentice Hall, New Jersey, ١٩٦٨, PP. ٧٢-٧٣.

[٢] برهان غليون وآخرون، حول الخيار الديمقراطي، دراسات نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٤، ص١٧٨.

[٣] سعد ناجي جواد، أفريقيا والتحول نحو التعددية والديمقراطية، مجلة العلوم السياسية، العدد التاسع، السنة الرابعة، شباط، ١٩٩٣، ص٤٢-٤٣.

[٤] حسين علوان البيج، إشكالية التعددية السياسية في العالم الثالث، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، السنة الخامسة، العدد١٢، تموز، ١٩٩٤، ص١٠٠.

[٥] ثناء فؤاد عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص٥.

وبرز توجه واضح نحو الأخذ بالديمقراطية والتعددية، من خلال المد الشعبي والاضطرابات التي شهدتها بعض الدول والتي وضعتها أمام منعطف سياسي خطير، فأما الاستجابة لضرورات التحديث السياسي والفكري للمؤسسات، أو التعرض لمصير لا تعرف اتجاهاته، وبهذا بدأت نظم الحزب الواحد تفقد شرعيتها(١).

ويجب إن لا ننسى دور العوامل الاقتصادية في فشل أنظمة الحزب الواحد في غالبية دول العالم الثالث، ولاسيما أن ظهور هذا النظام ارتبط بفكرة إيجاد السلطة الموحدة لدفع عملية التنمية وحل المعضلات الاقتصادية، غير إنه وبعد مرور مدة طويلة على تطبيق هذا النظام أدركت الكثير من الدول أنه أصبح عائقاً أمام نهضتها وتقدمها(٢).

ففي القارة الإفريقية نجد إن ضالة ما أنجزته هذه النظم على صعيد التنمية الاقتصادية، وانكشاف عيوب التخطيط المركزي أديا إلى عدم الإيمان بجدوى هذا النظام فالانتشار الشديد للفقر بما انطوى عليه من انشغال الأفراد بالسعي وراء قوتهم الضروري جعلهم بعيدين عن أية مشاركة فاعلة في الحياة السياسية، فبعد ثلاثين عاماً من الاستقلال، نجد أن متوسط الدخل في (٢٧) دولة أفريقية لم يتجاوز (٥٠٠) دولار في العام منها (١١) دولة لم يتجاوز فيها (٢٥٠) دولار(٣). كما تصاعد حجم الديون المستحقة على كل دول العالم الثالث، حيث بلغت في عام ١٩٩١ ما مقداره (١،٦١) تريليون دولار، والتي أسهمت في إرباك نظمها وجعلها تدور في فلك التبعية(٤). وبحلول الثمانينيات أخذت الأزمات الاقتصادية تتفاقم وأدت إلى نتائج سياسية خطيرة من بينها عجز الحكومات عن تحقيق أهداف مجتمعاتها في التنمية، وكذلك ازدياد وعي الجماهير بمظاهر الفساد وسوء الإدارة الاقتصادية(٥).

كما إن نظام الحزب الواحد أخفق في عملية تحقيق الوحدة الوطنية كما كان مخططاً له، وهكذا اتضح من خلال كل هذه الأسباب عمق الفشل الذي منيت به أنظمة الحزب الواحد على المستويات كافة في إنجاز أهدافها وتحقيق غاياتها، ولم يعد هذا النظام يمثل خياراً عند الكثيرين وأن دوافع الديمقراطية استلزمت إجراء عمل ضروري، وإذا لم تكن المشكلة في النظام فهي في سوء استعماله.

---

(١) رعد الآلوسي، مصدر سبق ذكره، ص٩٢.

(٢) برهان غليون، مصدر سبق ذكره، ص١٤٠. كذلك انظر حمدي عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص١٢.

(٣) عز الدين شكري، أزمة الدولة في أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد١١٠، أكتوبر، ١٩٩٢، ص٤٨-٤٩.

(٤) مها الحديثي، مصدر سبق ذكره، ص١٦٧-١٦٨.

(٥) رجاء إبراهيم سليم، النظام العالمي الجديد وانعكاساته على أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد١٠٧، يناير، ١٩٩٢، ص١٨٤-١٨٥.

وإذا كانت هذه هي مجموعة الأسباب والعوامل الداخلية التي أسهمت في فشل النظام، فمن المؤكد إنها تفاعلت مع مجموعة من العوامل الخارجية التي فعلت فعلها المؤثر في انهياره، وهذا ما سنبحثه في إطار الفصل القادم.

الخلاصة

بعد التعرف على شكل النظام الحزبي الذي ساد في دول العالم الثالث في أثناء مرحلة الحرب الباردة نتوصل إلى نتيجة أساس في إن هذه الدول لم تستقر على نمط معين، وإنما عرفت أشكالاً متعددة ابتداءً من موضوع التعددية الحزبية وانتهاءً بنظام الحزب الواحد، وعلى الرغم من العوامل الداخلية الكثيرة التي دفعت على الأخذ بهذه الأشكال، إلا أن هناك عوامل خارجية متعددة أحاطت بهذه الدول ودفعتها للتوجه نحو ذلك، وباستمرار وجود مثل هذه العوامل فإننا سنلحظ متغيرات عديدة في شكل ومضمون الأحزاب السياسية في دول العالم الثالث، ستترك أثرها الواضح في طبيعة النظم السياسية القائمة، وهذا ما سنطّلع عليه في الفصل القادم.

الفصل الثالث
أثر العامل الخارجي في
العالم الثالث في مرحلة ما بعد الحرب
الباردة

المبحث الأول

أسباب تصاعد دور العامل الخارجي واتجاهاته في التأثير

لقد كشفت الظروف والأوضاع العامة في العالم عموماً ودول العالم الثالث على وجه الخصوص بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة عن دور كبير للعامل الخارجي في رسم مسارات وتحديد اتجاهات الواقع السياسي والاقتصادي لدول العالم الثالث من خلال تصاعد دور العامل هذا. وذلك لبروز أسباب جديدة فعلت فعلها في تحديد أبعاد هذا الدور مما انعكس في اتجاهات واضحة للتأثير سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو ثقافية، لذا سنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على اتجاهات التأثير على وفق المطالب الآتية:

- المطلب الأول: أسباب تصاعد دور العامل الخارجي.
- المطلب الثاني: الاتجاه السياسي في التأثير.
- المطلب الثالث: العولمة وتأثيراتها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

المطلب الأول

أسباب تصاعد دور العامل الخارجي

نسعى في هذا المطلب على إن نوضح أهم أسباب تصاعد دور العامل الخارجي، لذلك تم تقسيمه على ما يأتي:

١. انهيار الاتحاد السوفيتي والنظم الشيوعية في أوربا الشرقية.

٢. انتهاء الحرب الباردة.

٣. انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالنظام الدولي.

٤. التقدم العلمي والتكنولوجي.

١. انهيار الاتحاد السوفيتي والنظم الشيوعية في أوربا الشرقية:

إن تطبيق (ميخائيل غوربا تشوف) سياسة (البيروسترويكا والغلاسنوست) منذ عام ١٩٨٥ التي أدت إلى تحقيق وفاق جديد بين المعسكرين الغربي والشرقي أسهم في انتهاء الحرب الباردة، ومن ثم بدأ مرحلة دولية جديدة تميزت بما يأتي[١]:

أ. انتشار الديمقراطية والتعددية في دول أوربا الشرقية.

ب. تشكيل تجمعات اقتصادية كبرى في العالم.

ج. إعطاء أولوية لقضايا الاقتصاد والتكنولوجيا ومواجهة المشكلات العالمية الخطيرة كالتلوث والمديونية والتضخم المالي والإرهاب الدولي والمخدرات والهجرة من العالم الثالث إلى العالم الأول.

د. بروز هيمنة الولايات المتحدة على النظام السياسي الدولي وتفاعلاته المتنوعة. تزايد الضغوط الدولية على العالم الثالث.

هـ. انهيار الاتحاد السوفيتي والنظم الشيوعية في أوربا الشرقية.

وأدى مجمل ذلك إلى ظهور الاتحاد الروسي وريثاً للاتحاد السوفيتي السابق وقيامه بترتيب أوضاعه الداخلية تحت إدارة حكم (يلتسين) ومن بعده الرئيس (فلاديمير بوتين) بهدف استعادة دوره الدولي.

زيادة على ذلك فأن تفكك الاتحاد اليوغسلافي وانقسام جيكوسلوفاكيا كان له أيضاً تأثيرات كبرى في العالم الثالث، كما أشار إلى عدم قدرة النظم الشمولية ذات الحزب الواحد على تحقيق أهداف مجتمعاتها الوطنية والقومية[٢].

وهكذا فإن انهيار المعسكر الشيوعي السوفيتي وتفكك يوغسلافيا وجيكوسلوفاكيا قد أدى إلى فاعلية العامل الخارجي (الأمريكي.. الرأسمالي) في الأنظمة السياسية في دول العالم عامة والعالم الثالث خاصة.

إن تأثيرات الانهيار الذي حصل قد أنصبت في هيمنة الولايات المتحدة الأميركية على النظام السياسي الدولي، ومما زاد فاعلية تلك الهيمنة انسياق أغلب القوى الدولية الأخرى خلف

---

[١] حسن عبد القادر صالح، نحو نظام عربي جديد، مجلة شؤون عربية، العدد٨٣، أيلول، ١٩٩٥، ص٥٢-٥٣.

[٢] أحمد طه محمد، قضايا أفريقيا والنظام العالمي الجديد، السياسة الدولية، القاهرة، العدد١١٣، ١٩٩٣، ص٥٦-٥٧.

حركة سياستها الدولية كدول أوربا ورابطة الدول المستقلة واليابان وتركيا والصين والهند وغيرها كثير على سبيل المثال لا الحصر.

كما إن هذا التغيير الذي حصل في هيكلية النظام السياسي الدولي والذي تربعت بموجبه الولايات المتحدة على قمة هرم الهيكلية، وتراجعت مكانة روسيا الاتحادية التي ورثت معظم قدرات الاتحاد السوفيتي السابق، قد أفرز نتائج من بينها حرمان الدول في العالم الثالث من الاستفادة من حالة الصراع والتنافس بين القوتين العظيمتين، وكذلك الحرمان من الدعم المادي والسياسي للاتحاد السوفيتي لقضاياها[١].

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة، لم تعد الشيوعية خطراً أو العدو الأول للمعسكر الرأسمالي عامة والولايات المتحدة خاصة، وإنما تجسد في (الإرهاب) و(المخدرات) و(موجات الهجرة) وهي أخطار تتطلب مواجهتها (اختراق) حدود الدول وسيادتها، ولم تجد الولايات المتحدة صعوبة في اختراق الخصم، وهذه المرة هو العالم الثالث[٢] وذلك بسبب ما تملكه من قدرات ذاتية وموضوعية ضخمة، حيث تمتلك قوة عسكرية كبيرة عدوانية تتكون من ترسانة نووية ضخمة وأسلحة برية وبحرية وجوية وفضائية متطورة وجيشاً برياً منتشراً في أوربا وكوريا الجنوبية واليابان والخليج العربي... وغيرها.. وتتألف القوة العسكرية الأميركية من ثلاثة فروع متساوية وهي الجيش والبحرية والطيران وفي كل منها حوالي (نصف مليون) جندي، وقارب إنفاقها العسكري حوالي (٢٧٠) مليار دولار سنوياً بانخفاض قرابة الثلث عما كان عليه أبان الحرب الباردة، وإستراتيجية العسكريين العامة في الولايات المتحدة هي إستراتيجية التورط العالمي [Global Engagement] أو الهيمنة العالمية... وما يعزز هذه القدرات تحالفها مع اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان والكيان الصهيوني... وغيرها... زيادة على قيادتها للناتو (Nato)[٣].

واستناداً إلى ما تقدم، فأن الولايات المتحدة كانت المؤثر الخارجي الأول فعلياً في النظم السياسية في العالم الثالث بهدف توجيه أفعالها السياسية وردود أفعالها على وفق متطلبات المصالح والأهداف الأمريكية.

---

[١] ليث عبد الحسن الزبيدي، البيروسترويكا والعرب، في دراسة حول المتغيرات في المعسكر الاشتراكي وانعكاساتها الدولية، إعداد نخبة من مدرسي كلية العلوم السياسية، مطابع دار الحكمة، بغداد، ١٩٩١، ص٢٨٠.

[٢] مجدي حماد، مناقشة (٤)، في أسامة أمين الخولي (المحرر) العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص١٩٧.

[٣] بول سالم، "الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين"، في أسامة أمين الخولي، المحرر، العرب والعولمة، مصدر سبق ذكره، ص٢١٣-٢١٤.

٢. انتهاء الحرب الباردة:

أدى انتهاء الحرب الباردة رسمياً عام ١٩٩١ بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة إلى تغيير في مسارات موضوعات دولية عديدة أهمها ما يأتي:

أ. تبدل مصادر التحدي الرأسمالي: فأصبحت تتجسد في الإرهاب، والمخدرات وموجات الهجرة من العالم الثالث إلى العالم الغربي، أي أن مراكز التحدي من وجهة نظر الرأسماليين لم تعد تتمركز في الشيوعية ومعسكرها[١]. بل في العالم الثالث بالدرجة الأساس كما ذكرنا آنفاً.

ب. تهيئة بيئة دولية أفضل للولايات المتحدة من أجل فرض قيمها ومبادئها السياسية والثقافية والقيمية والحضارية، وكذلك سلوكياتها وسياساتها على العالم[٢] من خلال أدوات العولمة خاصة صندوق النقد الدولي وبرامجه التصحيحية وقروضه المشروطة وسياسات التكيف الاقتصادي، والتي تم من خلالها تصدير مفاهيم الخصخصة، والاقتصاد الحر والحريات السياسية الأساس زيادة على وجوب القبول بشروط ذات مكاييل متعددة مثل مفاهيم حقوق الإنسان والديمقراطية وغيرها، ولم تتورع الولايات المتحدة عن خلق المشاكل وإثارة النعرات الطائفية وحتى الحروب الأهلية في بلدان العالم الثالث بغية إضعافها اقتصادياً وبالتالي جعلها تقبل مضطرة بشروط الصندوق والبنك الدولي حول القروض والتسهيلات[٣] الأمر الذي زاد من تأثيرها على دول العالم الثالث.

ج. فقدان دول العالم الثالث للدعم المتنوع من أحد المعسكرين في أثناء صراعهما السابق وانكشاف نظمها الديكتاتورية، فعلى سبيل المثال لا الحصر كان الدعم لنظام الحكم في زائير من الولايات المتحدة الأميركية هو لمنع امتداد الشيوعية ونفوذها إليها، وبعد نهاية الحرب الباردة لم يعد للدعم وجود ولم تعد للولايات المتحدة أهمية تذكر في

---

[١] مجدي حماد، تعقيب على جلال أمين في كتاب العرب والعولمة، مصدر سبق ذكره، ص١٩٧.

[٢] أنظر بهذا المعنى: عبد الرضا الطعان، الديمقراطية الأميركية في الوطن العربي في ظل النظام الدولي، مصدر سبق ذكره، ص١٦.

[٣] عصام عبد الغني محبوب، التأثير الغربي في الهيئات والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، في كتاب (إشكالية العلاقة القافية مع الغرب) صالح أحمد العلي وآخرون، م. د. و. ع، بيروت، ١٩٩٧، ص٢٠٩-٢١٠.

حماية نظام الحكم الزائيري، فتكشفت حقيقة فساد نظام الحكم في زائير (الكونغو)[١]. وهكذا فانتهاء الحرب الباردة زاد من فاعلية التأثير الخارجي الدولي للولايات المتحدة الأمريكية ومعسكرها الرأسمالي في مختلف الميادين بدول العالم الثالث وأنظمتها السياسية وطبيعة دورها داخلياً وخارجياً.

٣. انفراد الولايات المتحدة الأميركية بالنظام الدولي:

إن التحول من القطبية الثنائية إلى القطبية الأحادية على المستوى الاستراتيجي لصالح الولايات المتحدة الأميركية قد جعلها بمثابة أقوى مؤثر خارجي في النظم السياسية في العالم الثالث.

ويمكن إجمال أبرز محاور التأثير الأميركي بوصفه عاملاً خارجياً في النظم السياسية والتفاعلات الدولية بما يأتي:

١. انفراد الولايات المتحدة بإدارة وتسوية الصراعات الإقليمية على وفق شروطها كما حصل في (نيكارغوا وناميبيا جنوب أفريقيا،...)[٢].
٢. قيادة التدخلات العسكرية الدولية باسم منظمة الأمم المتحدة، كما حصل في (الصومال والعراق وكوسوفو...)[٣].
٣. الترويج لليبرالية والرأسمالية ونموذجها[٤] ويشير (نيكسون) في هذا الصدد إلى إن السياسات الاشتراكية الخاطئة للدول الأفريقية قد أدت إلى انهيار اقتصادها، وأن الحل هو في بناء الاقتصاد على أساس السوق الحرة[٥].
٤. سيطرة الولايات المتحدة التقنية في مجالات الإعلام والاتصال والتجسس وغيرها.
٥. إن الولايات المتحدة دخلت القرن الحادي والعشرين وهي في موقع استراتيجي وسياسي مركزي في العالم ومتفوق، زاد من تأثير ذلك تبنيها نظاماً أمنياً دولياً استند إلى ركائز ثلاث: المعاهدات الدولية النافذة المفعول، حلف شمال الأطلسي (Nato)، ومجلس الأمن الدولي، وسعتِ إلى فرض هذا النظام على العالم في ظل العولمة[٦].

---

[١] لمزيد من التفاصيل أنظر عبد الله الشهاوي، أزمة نظام الحكم في زائير، السياسة الدولية، العدد١٠٧، القاهرة، ١٩٩٢، ص٢٠١.

[٢] عماد جاد، النظام الدولي ومتغيراته، السياسة الدولية، العدد١٢١، يوليو، ١٩٩٥، ص١٣٣.

[٣] نجوى أمين الفوال، الصومال ما بعد التدخل الدولي، السياسة الدولية، العدد١٢٤، يوليو، ١٩٩٥، ص١٤٣.

[٤] عبد الخالق عبد الله، النظام العالمي الجديد، الحقائق والأوهام، الساسة الدولية، العدد١٢٤، أبريل، ١٩٩٦، ص٤٢.

[٥] ريتشارد نيكسون، الفرصة السانحة، ترجمة احمد صدقي مراد، بيروت، دار الهلال، ١٩٩٢، ص١٨٠.

[٦] لمزيد من التفاصيل: أنظر زبيغينو بريجنسكي، الشراكة غير الناضجة، ترجمة حسان سري، شؤون سياسية، العدد٤، ١٩٩٥، ص٥٨.

٤. التقدم العلمي والتكنولوجي العالمي:

إن استمرار التقدم العلمي والتكنولوجي رفد دور العامل الخارجي بعناصر قوة مضافة في جانبين: الأول، تعلق بتسهيل مهمة اختراق بلدان العالم الثالث وفاعلية التأثير متعدد الجوانب فيها من خلال التكنولوجيات الحديثة والمتطورة المستعملة في الاتصالات.

والثاني تعلق بدوافع ذلك الدور والتي يمكن إجمالها بما يأتي:

أ. الصراع الخفي على المواد الخام التي تدخل في الصناعات التكنولوجية المتقدمة مثل (البلوتونيوم) و (اليورانيوم)... الخ جعل القوى الكبرى تمارس تأثيراتها من خلال تدخلها في الدول التي تمتلك هذه المواد الخام[١]. وخير مثال على ذلك (راوندا والصومال وليبريا وبوروندي...) التي تمتلك ٧٨% من الاحتياطي العالمي من الكروم و ٧٩% من البلاتين و ٥٩% من الكوبالت[٢]. وكذلك يمكن ذكر الصراع على نفط الخليج العربي بوصفه أحد الأمثلة الواضحة على ذلك.

ب. انصبت تأثيرات التقدم العلمي والتكنولوجي على النظام الدولي بما يأتي[٣]:

١. أضعفت النظم الحاكمة الشمولية، وأشاعت الديمقراطية.
٢. أدت إلى تأكل السيادة القومية وتشتيت السلطة المركزية وتأثرها بالسياسات الخارجية في عمليات صنع القرارات.
٣. تغير طبيعة القوة ومفهومها.
٤. تحول المنظمات الهرمية الكبرى إلى شبكات أصغر وأكثر مرونة.

ج. تزايد الفجوة الحضارية بين الدول التي امتلكت حضارة الالكترونيات الدقيقة وتلك التابعة لها.

وهكذا فأن التقدم المتسارع في الثورة الصناعية الثالثة زاد من المتغيرات الموجودة في داخل دول العالم الثالث، وعزز آليات الاختراق والتحديات التي قامت بها دول العالم الغربي.

المطلب الثاني

الاتجاه السياسي لتأثير العامل الخارجي

ويمكن تقسيمه على المحاور الآتية:

---

[١] رجاء إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص١٨٧.

[٢] رياض عزيز هادي، العالم الثالث (قضايا وتحديات) سلسلة أفاق عربية (١٦)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٧، ص٧٣.

[٣] أحمد نوري النعيمي، الاعتمادية الدولية والنظام السياسي الدولي المعاصر، مجلة العلوم السياسية، السنة العاشرة، كانون الثاني، العدد٢٠، ٢٠٠٠، ص٣٠.

١. الاتجاه نحو الرأسمالية والعولمة.
٢. اعتماد التعددية والديمقراطية.
٣. تسوية المنازعات الإقليمية.
٤. السعي لإقامة نظام دولي جديد.

يصب الاتجاه السياسي لتأثير العامل الخارجي في إطار قيم ومبادئ الغرب الرأسمالي عامة والأميركية خاصة، ويمكن الإشارة إلى ذلك في الميادين الآتية:

أولاً: الاتجاه نحو الرأسمالية والعولمة

بعد انهيار النظام الشيوعي السوفيتي ومعسكره، سعى الغرب إلى الترويج إلى إنه لم يعد سوى نموذج واحد للديمقراطية هو النموذج الغربي الليبرالي التعددي، وقد أكد ميثاق باريس نحو أوربا جديدة الذي أقره مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي عام ١٩٩٠ هذه الفكرة الرئيسة لتحديده الحكومة الديمقراطية[١].

وقدم (فوكوياما) موضوعات رئيسية بهذا الصدد، تركزت فيما يأتي[٢]:

١. اضمحلال وزوال الفكر الشيوعي بصورة نهائية من العالم بوصفها أيديولوجية مناقضة ومعادية للرأسمالية.
٢. صارت الليبرالية الإطار العام الذي تحتذيه شعوب العالم كافة، على عكس التخطيط المركزي الذي جلب معه الشقاء والانهيار.
٣. إن العقائد الأخرى غير الغربية لا أهمية لها في تاريخ الفكر السياسي لعدم مقدرتها على الوقوف أمام الفكر الليبرالي.

وتبلور اتجاه قوي لعولمة القيم الرأسمالية الأميركية في مختلف المجالات لتمثل حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها، وفي ظل نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ[٣].

وتعد (الخصخصة) من أهم آليات العولمة، ويتم بموجبها التخلي عن القطاع العام المنتج للسلع والخدمات التي يمكن تسويقها للقطاع الخاص، وهي جزء أساس من برامج التثبيت الاقتصادي والتصحيح الهيكلي التي يقترحها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي على

---

[١] رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص٦٥.

[٢] فرانسبيس فوكوياما، نهاية التاريخ، ترجمة وتعليق، د. حسن الشيخ، دار العلوم العربية، بيروت، ١٩٩٣، ص١٥.

[٣] محمد الأطرش، العرب والعولمة، ما العمل، المستقبل العربي، العدد٢٢٩، آذار، ١٩٩٨، ص١٠١.

دول العالم الثالث، وهكذا فأن نهاية الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة قد تصاعدت فيها الدعوة إلى تبني النموذج الرأسمالي والعولمة.

كذلك من أهم تلك السياسات المتبعة الحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وقصر دورها في إقامة مشاريع البنى الارتكازية وترك المجال أمام القطاع الخاص ليتولى قيادة النمو الاقتصادي وتعويم سعر الصرف. وتحرير وتخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية، ورفع الدعم عن السلع الأساس والصناعية وكل أوجه الإنتاج المادي الأخرى وكذلك خفض الرسوم الكمركية بالشكل الذي يحقق الكفاءة في تخفيض استعمال الموارد ورفع كفاءتها الإنتاجية بما يحقق النمو الاقتصادي، وكما هو واضح فهي سياسات هدفها تسهيل اختراق أسواق البلدان النامية[١].

وتعد آلية افتعال الأزمات خاصة المالية منها إحدى الآليات التي اتبعتها الدول الرأسمالية المتقدمة لتكريس العولمة وتحقيق أهدافها، ومن ذلك ما قام به المضاربون الماليون من افتعال الأزمة الآسيوية في ١٩٩٧/١٠/٢ في دول جنوب شرق آسيا، وكانت الولايات المتحدة الدولة الوحيدة التي رأت خيراً في تلك الأزمة، ولأجل خروج تلك الدول من أزمتها كان عليها أن تطلق العنان لقوى السوق، كما نصح الرئيس الأميركي (كلينتون) الرئيس الأندونيسي الأسبق (سوهارتو) بقبول شروط سياسات صندوق النقد الدولي فيما يخص سياسات الإصلاح السياسي، وعندما رفض سوهارتو تطبيق ذلك دعته السلطات الأميركية بطريقة غير مباشرة إلى التنحي عن السلطة في ١٩ أيار ١٩٨٨ وجاء الرئيس (يوسف حبيبي) ووعد بتطبيق تلك السياسات[٢].

ثانياً: اعتماد الديمقراطية والتعددية:

إن المتغيرات الدولية الجديدة قد عززت الاتجاه نحو التعددية والديمقراطية ونحو مزيد من الاهتمام بموضوعات حقوق الإنسان وعلى وفق الزعم القائل بعد النموذج الغربي عامة والأميركي خاصة النموذج الوحيد للديمقراطية.

---

[١] منير الحمش، العولمة ليست الخيار الوحيد، الأهالي للطباعة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٩٨، ص٣٩.

[٢] سمير أمين، شروط إنعاش التنمية، بحث منشور في دراسات في التنمية العربية الواقع والآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٧، ص١٦٩.

ومن خلال هذه المجالات نفذ العامل الخارجي في داخل الأنظمة السياسية ليؤدي دوره السلبي أو الإيجابي بازدواجية سياسية في التعامل الدولي تحددها المصالح والأهداف التي مثلها ذلك العامل (الخارجي)، ويمكن إجمال أهم تلك التأثيرات بما يأتي:

١. في القمة الفرنسية الإفريقية عام ١٩٩٠ تمت مطالبة الدول الإفريقية بالأخذ بالنهج الليبرالي في الحكم المستند إلى التعددية الحزبية واحترام حقوق الإنسان، وهذا الأمر بحد ذاته مثل تدخلاً خارجياً في خيارات هذه الدول من جهة، كما أشار إلى العقبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي واجهت تلك الدول في تحقيق الشروط الغربية المتناقضة مع الواقع الإفريقي[١].
٢. إن الديمقراطية التي دعا الغرب والولايات المتحدة إلى تطبيقها في بلدان العالم الثالث من خلال الانتخابات الحرة والنزيهة، تكون غير مقبولة فيما إذا تمخضت عنها أنظمة حكم مناهضة لمصالحها (الجزائر مثلاً عام ١٩٩٢ بوصول الإسلاميين إلى الحكم).
٣. تم ربط المعونات الخارجية بالديمقراطية فقد أكد (سكوت سبانجلر) رئيس الإدارة الإفريقية بوكالة التنمية الأمريكية أمام لجنة الشؤون الإفريقية لمجلس النواب الأمريكي الاتجاهات الجديدة في تقديم المعونات الأمريكية لأفريقيا التي تلخصت (في ربط المعونات بالديمقراطية واقتصارها على الحكومات التي تطبق الديمقراطية في دول القارة، حيث تعطى أولوية متقدمة للدول الإفريقية التي ستجري الانتخابات وتقر الوسائل الديمقراطية في الحكم)[٢].
٤. وفي ميدان حقوق الإنسان، فأن المتغيرات الدولية عكست آلية معينة لنظام تدخلي باسم الأمم المتحدة قامت به الدول المهيمنة عليها خاصة الولايات المتحدة، فعلى سبيل المثال لا الحصر، اتسم ما عرف بالتدخل (الإنساني) في العراق بما يأتي[٣]:
   أ. كان وسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية للعراق وحرمانه من مباشرة سلطاته القانونية على جزء من إقليمه.
   ب. كان التدخل يمثل برنامجاً لنظام وصاية يفرض عليه من جديد.

---

[١] بطرس بطرس غالي، الحوار والصراع بين الجنوب والشمال، السياسة الدولية، العدد١٠٥، يوليو، ١٩٩١، ص١٥٧.

[٢] أحمد طه محمد، التحولات الديمقراطية في العالم الثالث، مجلة الساسة الدولية، العدد١٠٧، القاهرة، ١٩٩٢، ص١٩٧.

[٣] أحمد شكري العبيدي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص١٥٠-١٥١.

٥. وظفت قضية حماية الأقليات بوصفها سلاحاً أيديولوجياً ضد الكثير من دول العالم الثالث وعد انتهاكات حقوق الإنسان واضطهاد الأقليات جريمة مخلة بأمن الإنسانية وبالسلم والأمن الدوليين، وهذا يعني أن على مجلس الأمن أن يمارس صلاحياته بموجب الفصل السابع من الميثاق[١].
٦. إن تطبيق صيغ الديمقراطية قسراً من غير أن تكتمل الشروط التاريخية، قد يسبب تشققاً في الجدار السياسي وتبعثر الجسد الاجتماعي وربما ينتهي إلى التناحر وإلى نزاعات داخلية[٢].

إن أوضح تعبير عن الازدواجية على لسان (أنطوني ليك) مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي بقوله (على إستراتيجيتنا أن تكون براغماتية، فالديمقراطية والأسواق لا تقف وحدها، فالمصالح الأمريكية ستدفعنا أحياناً إلى مصادقة أو حتى الدفاع عن دول غير ديمقراطية لأسباب ذات منفعة متبادلة)[٣].

وارتبط البعد السياسي للعولمة بإشاعة التعددية الديمقراطية بالمفهوم الغربي دون مراعاة لخصوصيات الشعوب، لذا يعبر (نيكسون) عن ذلك قائلاً (أن لدى الولايات المتحدة فرصة رائعة لخلق عصر عالمي جديد، وأن علينا بذل كل الجهود الممكنة لنشر ثورة ديمقراطية في العالم أجمع...)[٤].

وهكذا فالدعوى إلى تبني النموذج الغربي الأمريكي في ميدان الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان كان منفذاً سهلاً لتدخل وتأثير العامل الخارجي (الغربي الأميركي) سلمياً وبالقوة.

ثالثاً: تسوية المنازعات الإقليمية

بعد انتهاء الحرب الباردة ظهر اتجاه دولي جديد دعا إلى ضرورة إيجاد تسويات سلمية لبؤر التوتر في أقاليم العالم المختلفة، ويمكن إجمال أهم تلك التطبيقات، بما يأتي:
١. بعد انسحاب القوات الكوبية وجنوب أفريقيا من أنغولا، هدأت الحرب لانتفاء الدعم للمتحاربين، وتم توقيع اتفاق سلام برعاية الأمم المتحدة بعد (١٦) سنة من الحرب

---

[١] محمد الدوري، النظام الدولي والقانون الدولي، في النظام الدولي الجديد، آراء ومواقف مجموعة مؤلفين، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٢، ص٣٢.
[٢] عبد الرضا الطعان، الأيديولوجية والنظام الدولي الجديد، في النظام الدولي، آراء ومواقف، مصدر سبق ذكره، ص١٨٤.
[٣] حديث أنطوني ليك، في كلية الدراسات الدولية المتقدمة، في جامعة هوبكنز، واشنطن، ٢١ أيلول، ١٩٩٣.
[٤] ريتشارد نكسون، مصدر سبق ذكره، ص٢٤.

الأهلية[١].

٢. بإشراف الأمم المتحدة تم نقل السلطة إلى حكومة منتخبة وديمقراطية في ناميبيا فحصلت على الاستقلال في آذار ١٩٩٠[٢].

٣. بعد تراجع الإتحاد السوفيتي السابق عن تأييده لحكومة نيكاراغوا، وخفض مساعدته له، ومطالبته بعدم تصعيد القتال ضد المعارضة قويت المعارضة، وهذا ما ظهر بوضوح في ساحة الانتخابات التي جرت عام ١٩٩٠ والتي أزاحت (أورتيغا) عن لسلطة ووضعته في المعارضة بعد أن تسلمت (فيوليتا تشامورو) الحكم في ٢٥ نيسان ١٩٩٠[٣].

٤. بعد تخلي الاتحاد السوفيتي الحليف السابق لأثيوبيا عنها، اندحرت القوات الأثيوبية في صراعها مع الآرتيريين الذي دام ثلاثين سنة فانتهى رسمياً في أيار ١٩٩١ باستقلال أرتيريا وإقامتها حكومة مؤقتة في العاصمة أسمرة[٤].

٥. توصل الكوريتين الشمالية والجنوبية إلى اتفاق تاريخي للمصالحة وعدم الاعتداء بعد أربعة عقود من الحرب الباردة، وذلك في كانون الأول ١٩٩١[٥].

زيادة على ما تقدم فأن هناك محاولات لتسوية مشاكل إقليمية نفذت باستعمال القوة العسكرية المسلحة توافقاً مع رغبة الولايات المتحدة وحلف الناتو الذي قادته خدمة لمصالحها غير المشروعة في أقاليم تلك النزاعات كما هو الحال في العدوان الأمريكي الأطلسي الصهيوني على العراق والعدوان الأمريكي على يوغسلافيا... الخ.

رابعاً: السعي لإقامة نظام دولي جديد

تميز النظام العالمي بانتشار سلطة الولايات المتحدة في العالم، وإن التطورات جعلت من الولايات المتحدة القوة العسكرية المهيمنة جداً[٦] إلى الدرجة التي دفعت الرئيس الأمريكي (جورج بوش) في ١٩٩١/٣/١٦ إلى أن يدعو إلى إقامة نظام عالمي جديد على أثر انتهاء

---

[١] محمد أبو الفضل، أزمة الديمقراطية في أنغولا، السياسة الدولية، العدد١١٢، القاهرة، ١٩٩٣، ص١٤٦.

[٢] أحمد طه محمد، التحولات الديمقراطية في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص١٧٨.

[٣] محمود حسين جمعة، انتقال السلطة في نيكارغوا، السياسة الدولية، العدد١٠١، ١٩٩٠، ص١٩٨.

[٤] ياسين العيوطي، أفريقيا في عالم ما بعد الحرب الباردة، السياسة الدولية، العدد١٠٦، القاهرة، ١٩٩١، ص٢٨.

[٥] أحمد طه محمد، التحولات السياسية في أسيا والنظام العالمي الجديد، السياسة الدولية، العدد١٠٨، القاهرة، ١٩٩٢، ص٢٤٣.

[٦] هانز كوشلر، الديمقراطية والنظام العالمي الجديد، ترجمة سميرة إبراهيم، مراجعة وتقديم منعم العمار، مجلة دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ص٥.

الحرب الباردة، فقد أورد مبادئ إنصاف الضعيف من القوي، والحرية، واحترام حقوق الإنسان، وحل النزاعات عن طريق المفاوضات وإيجاد دور جديد للأمم المتحدة والتعايش بين الشرق والغرب والشمال والجنوب[١].

ويبدو واضحاً إن هذه المبادئ ذات أوجه متعددة وتحتمل المطاطية والازدواجية وإنها جاءت لتطبق على دول دون أخرى، كما أثبتت ذلك العمليات العسكرية للعدوان الأمريكي الأطلسي- الصهيوني على العراق.

واستعملت الولايات المتحدة صيغ المؤتمرات الدولية لتمرير سياستها وفرض صيغ وممارسات النظام الدولي، كما حصل في مؤتمر الطفولة عام ١٩٩٠ و١٩٩٣ في مؤتمر ريودي جانيرو (قمة الأرض)، وعام ١٩٩٥ في كوبنهاغن في مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية، وفي القاهرة في مؤتمر السكان العالمي، والهدف من هذه المؤتمرات ترسيخ النظام الدولي الجديد من خلال بعض المفاهيم التي تحظ باهتمام شعوب العالم ومنها على سبيل المثال لا الحصر (القضاء على الفقر) في مؤتمر التنمية الاجتماعية العالمي ١٩٩٥، وفي مؤتمر بكين حول المرأة، إلا أن التطبيقات العملية لهذه الشعارات كانت معاكسة تماماً لهذه الغايات الخاصة في مجال استعمال العقوبات الاقتصادية ضد البلدان مما أدى إلى انحدار أعداد كبيرة من النساء ومن الشرائح الاجتماعية الأخرى التي كانت في مرحلة اقتصادية مقبولة إلى مرحلة الفقر[٢].

ويمكن إدراج أهم محاور ما عرف بالنظام الدولي الجديد بما يأتي:

١. تأكيد مبادئ الديمقراطية الغربية.
٢. تزايد الاهتمام بحقوق الإنسان على وفق الآراء الغربية.

وبالنظر لتناول موضوعات الديمقراطية وحقق الإنسان في مواضع عديدة من هذا الكتاب، لذا سيقتصر حديثنا عن دور للأمم المتحدة في الأسطر القادمة وكما يأتي:

دور منظمة الأمم المتحدة:

في خلال سنوات الحرب الباردة سيطرت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على القرارات الدولية، وقيد الصراع الأيديولوجي حركة الأمين العام للمنظمة، وتحدد دورها على الصعيد السياسي بالعلاقات الدولية، وبمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية

[١] عبد الرضا الطعان، الأيديولوجية والنظام الدولي الجديد، في كتاب النظام الدولي الجديد، مصدر سبق ذكره، ص١٥٩.

[٢] مصباح الخيرو، تعقيب في ليث الزيدي، المضامين السياسية والاجتماعية للنظام الدولي الجدي، بيت الحكمة، بغداد، آب، ١٩٩٧، ص١٢.

والسيادة[١].

وبعد انتهاء الحرب الباردة برز توجه لدى الأمم المتحدة للتدخل في أمور كانت تعد سابقاً هي من صميم الاختصاص الداخلي للدول خاصة في العالم الثالث سواء أكان ذلك لاستعادة الديمقراطية في دولة ما، أو للأشراف على تحول ديمقراطي أو لحسم صراع داخلي، أو معالجة مصالحة وطنية، أو لحل نزاعات ذات أبعاد محلية وإقليمية في آن واحد[٢].

فعلى صعيد عمليات حفظ السلم، ازدادت منذ عام ١٩٩٠ بشكل فاق ما أنجزته المنظمة في خلال أربعين عاماً مضت، فقد اشتركت الأمم المتحدة بـ(١٧) عملية من عمليات حفظ السلم في شتى أنحاء العالم وبلغ عدد المشاركين فيها (٨٠٠٠٠) مشاركاً، وازدادت تكاليفها على (٢٦٠٠) مليون دولار حتى عام ١٩٩٤[٣].

وأصبحت أعمال الأمم المتحدة تشمل التنظيم الإداري، وإعادة بناء الديمقراطية وتقديم المساعدة في الانتخابات وتقديم المعونة الأساس وإعادة اللاجئين إلى ديارهم، وقد أخذت بعض هذه العمليات الجانب الجبري، وعلى سبيل المثال فقد سمح مجلس الأمن لقوات الأمم المتحدة باستعمال القوة في عملية توصيل المساعدات الإنسانية في الصومال، وكذلك الحال في عملية نزع السلاح فيها[٤].

وتم توسيع مفهوم السلم في قمة مجلس الأمن (٣١ كانون الثاني ١٩٩٢) عندما ربط فيه بين إنجاز السلم العالمي ومصادر التهديد غير العسكرية التي تتمثل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والبيئية ومثال ذلك القرارات (٦٨٨) ضد العراق والقرار (٧٤٨) ضد ليبيا والقرار (٧٩٤) ضد الصومال حيث جاء في هذه القرارات ما يعده المجلس تهديداً للسلام والأمن الدوليين[٥].

وتتمثل إدانة الأمم المتحدة للانقلابات العسكرية التي تحدث داخل الدول، خصوصاً تلك التي تؤدي إلى الإطاحة بحكومات منتخبة، نهجاً جديداً لها كما حصل في (هاييتي) حينما أصدرت القرار (٨٤١) ١٩٩٣، أعلنت فيه أن استمرار الوضع في هاييتي بعد خلع رئيسها

---

(١) صادق محروس، المنظمات الدولية والتطورات الراهنة في النظام الدولي، السياسة الدولية، العدد١٢٢، ١٩٩٥، ص٨.

(٢) وليد محمود عبد الناصر، أدوار جديدة للأمم المتحدة داخل بلدن العالم الثالث، السياسة الدولية، العدد١١٧، ١٩٩٤، ص٩٩.

(٣) بطرس بطرس غالي، الأمم المتحدة واحتواء الصراعات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد١١٥، يناير، ١٩٩٤، ص٩.

(٤) بطرس بطرس غالي، الأمم المتحدة والمنازعات الدولية، السياسة الدولية، العدد١٠١، ١٩٩٠، ٨-١٠.

(٥) نبيل العربي، الأمم المتحدة والنظام العالمي الجديد، السياسة الدولية، العدد١١٤، ١٩٩٣، ص١٥٢.

يهدد السلم والأمن الدوليين ولهذا تم فرض عقوبات عليها، وبموجب القرارين ٨٧٣ و ٨٧٥ في ١٩٩٣ تم فرض حصار بحري على هاييتي[١] ثم اصدر مجلس الأمن القرار (٩٤٠) ١٩٩٤ الذي منح شرعية دولية لانتشار القوات متعددة الأطراف بقيادة الولايات المتحدة في هاييتي لإقصاء العسكريين وإعادة الرئيس (ارستيد) الذي وصل إلى الحكم من خلال انتخابات دستورية[٢].

وكذلك الحال في إدانة المنظمة لانقلاب بورندي عام ١٩٩٣، وتوليها أعمال المجلس الوطني الأعلى في كمبوديا في المرحلة الانتقالية عام ١٩٩٠، وتدخلها في استعادة المؤسسات الدستورية في ليبريا عام ١٩٩٠ وإشرافها على انتخابات الجزائر الرئاسية عام ١٩٩٥... وقبلها في نكياراغوا عام ١٩٩٠... وهكذا يمكن تحديد آليات التطور الذي حصل في دور الأمم المتحدة في ما يأتي:

١. الانتقال من وضعية عدم التدخل إلى إيجاد الحق بالتدخل في موضوعات عديدة.
٢. تحول قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان من مبادئ دولية داخلية إلى مبادئ دولية عالمية وانتقال اختصاصها من الداخلي إلى العالمي.
٣. إنهاء مفهوم السيادة المطلقة وبروز تطبيقات مفهوم السيادة النسبية.
٤. رغبة الولايات المتحدة الأميركية توافقاً مع مصالحها وأهدافها الكونية، بالسيطرة على المنظمة الدولية فيؤكد نيكسون مثلاً في هذا الصدد بقوله (يعيش ٥% من سكان العالم في الولايات المتحدة، ولكننا نستطيع أن نقود العالم إلى مكان أفضل ولدينا الفرصة لنشكل فريقاً أمريكياً ثانياً)[٣].

إن ترويج هذه المفاهيم، لابد أن يستند إلى حجم القوة الأميركية، فهي تمتلك اقتصاداً قوياً تجاوز إجمالي الناتج القومي عام ١٩٩٥ (٦ تريليون دولار)، وهو ما يساوي ٢٥% من إجمالي الناتج القومي العالمي الذي بلغ (٢٦ تريليون دولار) للعام نفسه وهي تنتج من الغذاء ما يكفي نصف سكان العالم، وهي الأولى من حيث عدد الشركات المتعددة الجنسيات (١٦٤) شركة من أصل (٥٠٠) شركة في العالم[٤].

وعلى هذا الأساس وغيره تمكنت الولايات المتحدة من السيطرة على منظمة الأمم المتحدة وعلى عمليات صنع القرارات الدولية فيها لتكون بذلك قد ضمنت أحد أعمدة النظام

---

[١] نبيه الأصفهاني، غزو هاييتي بين الشرعية واستعراض القوة، السياسة الدولية، العدد١١٩، ١٩٩٥، ص١٩٤.

[٢] وليد محمود عبد الناصر، مصدر سبق ذكره، ص١٠٤.

[٣] ريتشارد نيكسون، مصدر سبق كره، ص٢١٥.

[٤] عبد الخالق عبد الله، النظام الدولي الجديد الحقائق والأوهام، مصدر سبق ذكره، ص٤٢.

الدولي الجديد الذي دعت إليه، ويعود هذا في واحد من أسبابه إلى نسبة إسهامها في ميزانية المنظمة وكما يتبين من خلال الجدول الآتي[١]:

جدول نسب إسهام الدول الصناعية في ميزانية الأمم المتحدة

ت	الدولة	النسبة %
١	الولايات المتحدة	٢٥
٢	اليابان	١٢،٤٥
٣	ألمانيا	٨
٤	فرنسا	٦
٥	بريطانيا	٥،٠٢
٦	إيطاليا	٤،٢٩
٧	كندا	٣،١١
المجموع		**%٦٣،٧٨**

إن هذه النسب الكبيرة في إسهامات الدول الغربية عامة والولايات المتحدة خاصة في ميزانية الأمم المتحدة، ترتب عليها ما يأتي:

١. ترجيح كفتها لتأثير في انتقاء نوعية المشاريع ومضامين البرامج التي تروج الأفكار والثقافة الغربية وتخدم مصالحها وسياستها المتنوعة.
٢. سيطرتها على المناصب الحساسة في الأمم المتحدة، فعلى سبيل المثال أن (٨٥%) من خبراء فرق التفتيش الذين زاروا العراق على وفق القرار (٦٨٧) هم من الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى، وتصدر تقاريرها وقراراتها بما يخدم مصالح دولتهم[٢].

المطلب الثاني

العولمة وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

نسعى في هذا المطلب إلى إن نبين تأثيرات العولمة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية... لذلك تم تقسيمه إلى ما يأتي:

١. الآثار الاقتصادية.

---

[١] عصام عبد الغني محبوب، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٠.

[٢] المصدر نفسه، ص٢٢٠.

٢. الآثار الاجتماعية.

٣. الآثار الثقافية.

١. الآثار الاقتصادية:

يمكن إجمال أهم الآثار الاقتصادية الناجمة عن العولمة على بلدان العالم الثالث بما يأتي:

أ. تفاقم حجم المديونية في العالم الثالث، حيث ارتفعت من (٦٧) بليون دولار عام ١٩٧٠ إلى ما مجموعه (٢٠٦٥،٧) مليار دولار عام ١٩٩٧ وبلغت تكاليف خدمة هذه الديون (٢٠-٣٠%) من إجمالي موارد العالم، وأن أغلب البلدان عجزت عن دفع خدمة الديون الخاصة بها، وتراكمت متأخرات ضخمة عليها قدرت بـ(١٠،١%) بليون دولار بالنسبة للسودان و (٤،٥%) بليون دولار بالنسبة لنيكاراغوا وما يزيد عن مليار دولار بالنسبة لكل من مصر ومدغشقر وموزمبيق وماينمار والصومال وتنزانيا واليمن وزامبيا[١].

كان سلاح المديونية من أهم الوسائل للضغط على دول العالم الثالث للاستجابة لمتطلبات خروج الرأسمالية العالمية من أزمتها الهيكلية وذلك في ضوء إستراتيجية مركزية عالمية، أهم ملامحها ما يأتي[٢]:

أولاً: إعادة تشكيل تقسيم العمل الدولي بين بلدان الشمال والجنوب.

ثانياً: تهيئة مناخ البلدان المتخلفة لعودة الاستثمارات الأجنبية الخاصة.

ثالثاً: سلب حرية القرار الاقتصادي لدول العالم الثالث وإملاء السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تدافع عن مصالح رأس المال الأجنبي.

رابعاً: التخلي عن أفكار التحرر الاقتصادي وعن بناء التنمية المستقلة في دول العالم الثالث.

خامساً: تصفية القطاع العام بعمليات الخصخصة.

ب. إن مسارات الإصلاح الاقتصادي التي طرحها الغرب على دول العالم الثالث وسعى إلى فرضها عن طريق آليات مختلفة كالمساعدات الاقتصادية المشروطة، وسعى إلى فرضها صندوق النقد الدولي، وجدولة المديونية، واستثمارات الشركات متعددة

---

(١) Dur Global night Bourhood, the Reptay the Commission on Global Governance, Oxford University Press, ١٩٩٥, P. ٥٠.

The World Bank World Development Report the State in a Changing World, Washington, D. C. ١٩٩٧, PP٢٤٦-٢٤٧.

(٢) رمزي زكي، أزمة الديون العالمية والإمبريالية الجديدة، السياسة الدولية، العدد٨٦، ١٩٨٦، ص٧٤.

الجنسية، كانت تهدف جميعها إلى فتح أبواب الدولة وتنميط المجتمعات الضعيفة على وفق المجتمعات الأكثر تأثيراً، وامتثال مشاريعها الوطنية والقومية، واكتسب هذا العمل فاعليته من الاختلالات الهيكلية الداخلية للمجتمعات[١].

ج. تركز النشاط الاقتصادي العالمي في يد مجموعة من الدول نسبتها ٨% من مجموع دول العالم، وهذا يعني أن أغلبية بلدان العالم عانت من قلة حصتها في النشاط الاقتصادي (التجارة العالمية)، وقلة تدفقات رؤوس الأموال إليها، مما رتب على ذلك سلبيات على تنميتها القومية ومستويات المعيشة فيها[٢].

د. سعت الدول الصناعية في نموها لتعظيم فائض القيمة وقامت باستغلال الموارد البشرية والطبيعية وصدرت نموذجها الاستهلاكي إلى دول العالم الثالث على النحو الذي أدى إلى تشويه اقتصاداتها[٣].

هـ. إن التكامل الاقتصادي العالمي، وانفتاح الأسواق وإزالة القيود التجارية، وحرية انتقال رؤوس الأموال أدت إلى منافسة غير متكافئة بين اقتصادات دول كبرى وصغرى وبين شركات عملاقة وصغيرة، كما إنها حدت من مرونة القرار الاقتصادي الوطني مما أثر في برامج التنمية[٤].

٢. الآثار الاجتماعية:

يمكن إجمال أهم الآثار الاجتماعية الناجمة عن العولمة في بلدان الجنوب بما يأتي:

أ. تفاقم مشاكل الفقر والمرض والبطالة، فلقد ازداد عدد الفقراء في العالم ليصل إلى (١،٣) مليار عام ١٩٩٦ أي حوالي خمس البشرية يعيشون على حافة الفاقة وزاد معدل البطالة في دول العالم الثالث فقد بلغت مثلاً في الأردن (٢٣،٤%) وفي الجزائر (١٨،٦%)، وفي السودان (١٦،٥%) وفي تونس (١٦،٢%) وفي المغرب (١٤،٧%) وفي اليمن (١٢%)[٥].

---

[١] أحمد شكر العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص١٥٦.

[٢] المصدر نفسه، ص١٥٨.

[٣] سعيد محمد أبو سعدة، نحو تنمية عربية معتمدة على الذات في ضوء نظم القيم ومتاحية المصادر الطبيعية وممارسات الدول الصناعية في دراسات في التنمية العربية الواقع والأفاق، مصدر سبق ذكره، ص١٠٢.

[٤] ماجد عبد الله المنيف، النفط والعولمة الاقتصادية، السياسة الدولية، أكتوبر، ٢٠٠٠، ص٣٥.

[٥] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦، نيويورك، ١٩٩٦، ص٣٨.

وبسبب الجوع ونقص التغذية والرعاية الصحية وغيرها، يموت (٤،٢) مليون طفل سنوياً في أفريقيا على سبيل المثال وتوقع إصابة (١٠) ملايين أفريقي بمرض الأيدز، ويموت في زامبيا ٢٦٠ طفلاً من كل ألف طفل، وفي الهند والباكستانن يموت (١٤٠) طفل من كل ألف طفل[١].

وبالنسبة للوطن العربي فأن أكثر من (٧٣) مليون عربي كانوا يعيشون تحت خط الفقر، وهذه الحال هي إحدى النتائج المباشرة للعولمة في زيادة الفقر والتبعية والتهميش[٢].

ب. إن إجراء الإصلاحات الاقتصادية المتوافقة مع تطبيقات العولمة، أفضى إلى استقطاب اجتماعي أدى إلى سوء توزيع الدخل والثروة، وتضاعفت حدة عدم المساواة بين الطبقات الاجتماعية، وهذا أثر سلباً في التوافق الاجتماعي وعمل على تمزيق الكيانات الاجتماعية في داخل الدولة الواحدة[٣].

ج. تعميق معاناة بلدان العالم الثالث من الفجوة الغذائية، فقد كشفت وثائق قمة روما في (١٣ إلى ١٩٩٦/١١/١٧) أن (٨٢) دولة كانت تعد ضمن فئة بلدان العجز الغذائي منها (٩) دول عربية، كما ذكرت تقارير منظمة الـ(Faw) أن ٦٤ دولة عانت مجاعة جزئية، وأن عدد الجائعين في العالم بلغ (٨٤٠) مليون إنسان[٤]. وبالنسبة للدول العربية فإنها قد دفعت ثمناً لغذائها في خلال (١٥ عاماً) من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٤ ما يزيد على (٢٨٠) مليار دولار، مما كان يعني أن المواطن العربي يعتمد على العالم الخارجي في تأمين أكثر من نصف قوته، الأمر الذي يحمل في طياته تهديدات سياسية واقتصادية[٥].

د. إن حضارة العولمة حضارة تفكيكية إذا ما طبقت على الأشياء الحية كالإنسان والأسرة والأمة، فهي قد سمحت بمزيد من السيطرة على الإنسان أو الأسرة أو الأمة، فهي

---

[١] عادل كامل الآلوسي، عالم أم علمان، شؤون سياسية، العدد٥، ١٩٩٥، ص٥٥-٦١.

[٢] تقرير التنمية البشرية، مصدر سبق ذكره، ص٣٨.

[٣] محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، العولمة، صراع الحضارات، العودة إلى الأخلاق، التسامح، الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٩٤، ص١٤٠.

[٤] هيثم الكيلاني، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٣.

[٥] المؤتمر القومي العربي السابع، الوثائق والقرارات والبيانات، آذار، ١٩٩٧، الجزائر، حزيران، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧، ص٤٨.

عملت على تفكيك الفرد من أسرته ومن أمته ومن بنيته، باسم الفردية والحرية الشخصية والتنوير وتحرير المرأة... الخ[1].

هـ. استعملت الولايات المتحدة الأمراض الاجتماعية سلاحاً ضد خصومها من أجل إضعاف مقاومة الشعوب لسياستها، ومنها تصدير قيم العبث والمتعة والاستهلاك السلعي والمخدرات، وتسليط الضوء على الإثارة الجنسية لتخدير تلك الشعوب وإضعاف القيم العائلية السليمة والتشكيك بالقيم الدينية والسماوية التي ترفض الانغماس في الممارسات اللاأخلاقية[2].

٣. الآثار الثقافية:

يمكن إجمال أهم الآثار الثقافية الناجمة عن العولمة في دول العالم الثالث بما يأتي:

أ. لقد طالت العولمة ثقافات الشعوب وقيمها وعاداتها وتقاليدها من خلال وسائل الاختراق التي تمثلت بالقنوات الفضائية، والالكترونيات، والحواسيب، والانترنت، ووسائل الاتصالات الجديدة والعلوم الفيزيائية والجينية والبيئية والطبيعية والاجتماعية وأدوات التغيير المستقبلية والتفكير النسبي والتنبؤات التقنية والتكتلات الاقتصادية والثورة الموسوعية[3]. والعولمة كرست الثنائية وانشطار الهوية الثقافية الوطنية، والسيادة الثقافية انهارت بتزامن ضغوط الخارج (العولمة) مع إخفاقات مؤسسات الداخل، وقد كانت الثقافة إحدى السلع المتداولة في السوق يسيطر على فاعليتها المتفوق تقنياً[4].

ب. استغلال المجال الثقافي لتحقيق أهداف سياسية محددة، ففي ظل العولمة سعت الولايات المتحدة للسيطرة على العالم بوسائل عديدة منها ما تم تأكيده في الدورة (٨٨) للكونغرس الأمريكي، وفي التقرير (٣٥٢) الصادر في ١٩٩٤/٤/٢٧، حيث جاء فيه (يمكننا أن نحقق بعض أهداف سياستنا الخارجية من خلال التعامل المباشر مع شعوب الدول الأجنبية بدلاً من التعامل مع حكوماتها ومن خلال استعمال أدوات وتقنيات الاتصال الحديثة يمكننا اليوم أن نصل إلى قطاعات كبيرة ومؤثرة من السكان في هذه البلاد، وأن نقوم بإعلامهم والتأثير في اتجاهاتهم، بل يمكن في بعض

---

[1] جلال أمين، العولمة والدولة، في العرب والعولمة، مصدر سبق ذكره، ص١٦٩.

[2] ليث الزبيدي، المضامين السياسية– الاجتماعية للنظام الدولي الجديد، مصدر سبق ذكره، ص١٤.

[3] سيار الجميل، تعقيب على السيد ياسين، العرب والعولمة، مصدر سبق ذكره، ص٣٨–٣٩.

[4] أسامة أمين الخولي (المحرر)، العرب والعولمة، مصدر سبق ذكره، ص٩.

الأحيان أن نحرضهم على سلوك طريق معين، وهذه المجموعات يمكن أن تمارس ضغوطاً ملحوظة وحاسمة على حكوماتها)[١].

ج. سيطرة معظم الشركات المتعددة الجنسيات على معظم قنوات التلفزة، حيث استعملت فيها مظاهر الإغراء والإثارة في الترويج للإنتاج الغربي- الأميركي وللقيم والأفكار والسلوكيات الأميركية، ومما عزز ذلك اللغة السائدة في بث هذه القنوات وهي الإنكليزية التي حاولت العولمة جعلها لغة العالم الجديد، واحتكرت الولايات المتحدة نحو (٨٠%) من الإنتاج السينمائي والتلفازي في العالم وهي سعت إلى تعميم الإقناع بحقيقة التفوق الأميركي والدعوة إلى نمط الحياة الأميركية[٢].

د. تجلت التعددية الثقافية في ظل العولمة في اكتشاف الهويات الثقافية الجزئية ضمن الدولة القومية: أقاليم، طوائف، مجموعات أثنية، وقد قامت هذه الهويات الجزئية ضمن الدولة القومية بمحاولة إثبات ذاتها بوصفها قوميات منفصلة ذات مطالب سياسية، وهذا الأمر أكد أن العولمة تؤدي إلى تفتيت الأمة إلى عدة قوميات تطالب بدورها بدول قومية أي بالتحول إلى أمة تقوم على أساس أثني أو غيره[٣].

هـ. إن الاختراق الثقافي محمل بايديلوجيا الاختراق التي عملت على اختراق الرغبة في البديل وقامت على نشر وتكريس الأوهام الخمسة التي مثلت مكونات الثقافة الإعلامية الجماهيرية في الولايات المتحدة وهي[٤]:

أولاً: وهم (الفردية): يهدف إلى إلغاء الهوية الجماعية والطبقية والقومية والوطنية ليبقى الإطار العولمي هو وحده الموجود.

ثانياً: وهم (الخيار الشخصي): يهدف إلى تكريس النزعة الأنانية.

ثالثاً: وهم (الحياد): يهدف إلى تكريس التحلل من كل التزام أو ارتباط بأي قضية.

رابعاً: وهم (الاعتقاد في الطبيعة البشرية التي لا تتغير): ويهدف إلى القبول بمختلف أنواع الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

---

(١) أحمد ثابت، مصدر سبق ذكره، ص٨٧.

(٢) محمد عبد علي عبود، لطيف كريم عبود، العولمة والانترنت، مجلة أم المعارك، مركز أبحاث أم المعارك، بغداد، العدد١٨، ١٩٩٩، ص٨٣-٨٥.

(٣) عزمي بشارة، إسرائيل والعولمة، بعض جوانب جدلية للعولمة إسرائيلياً في أسامة أمين الخولي، العرب والعولمة، مصدر سبق ذكره، ص٢٨٤.

(٤) محمد عابد الجابري، العرب والعولمة، العولمة والهوية الثقافية في أسامة أمين الخولي، العرب والعولمة، مصدر سبق ذكره، ص٣٠٢-٣٠٣.

خامساً: وهم (الاعتقاد في غياب الصراع الاجتماعي): ويهدف إلى القبول بمنطق غياب الصراع الاجتماعي والتسليم به ومعناه الاستسلام للجهات المستغلة من شركات ووكالات وغيرها من أدوات العولمة، وبعبارة أخرى التطبيع مع الهيمنة والاستسلام لعملية الاستتباع الحضاري الذي يشكل الهدف الأول والأخير للعولمة ومن ثم يأتي فقدان الشعور بالانتماء لوطن أو أمة أو دولة وبالتالي إفراغ الهوية الثقافية من كل محتوى، أن العولمة عالم من دون دولة، ومن دون أمة، ومن دون وطن، أنه عالم المؤسسات والشبكات العالمية.

الخلاصة

من خلال ما تقدم في هذا المبحث يمكن تقديم الاستنتاجات الآتية:

١. أدى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى تزايد تأثير دور العامل الخارجي (الرأسمالي) في بلدان العالم الثالث في مختلف الميادين.

٢. عززت نهاية الحرب الباردة من فاعلية تأثير العامل الخارجي في بلدان العالم الثالث خاصة التأثير الأميركي– الرأسمالي.

٣. إن تحول ميزان القوى العالمي نحو القطبية الأحادية جعل الولايات المتحدة أقوى مؤثر دولي خارجي في النظم السياسية في العالم عامة وفي دول العالم الثالث خاصة.

٤. التقدم التقني المتسارع أدى إلى تعميق ثغرات دول العالم الثالث، وعزز فاعلية تحديات الدول الغربية (العامل الخارجي).

٥. الاتجاه السياسي لتأثير العامل الخارجي أنصب فيما يأتي:

أ. الدعوة إلى تبني المنهج الرأسمالي وإلى الدخول في تطبيقات العولمة والخصخصة.

ب. الدعوة إلى تبني نموذج الديمقراطية والتعددية، وحقوق الإنسان على وفق الرؤى الغربية الأميركية ليكون منفذاً سهلاً لتدخل العامل الخارجي وتأثيره.

ج. إيجاد تسوية للنزاعات الإقليمية ذات التأثير في مصالح وأهداف القوى الكبرى غير المشروعة.

د. السعي لإقامة نظام دولي جديد.

٦. إن دول العالم الثالث قد عانت من تأثيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية ناجمة عن العولمة، انصبت جميعها في توسيع الفجوة الحضارية والتقنية والتكنولوجية بينه وبين العالم المتقدم، وإدامة تبعيته المتنوعة له، وجعل تأثيرات العالم الغربي واسعة النطاق والمضامين فيه.

المبحث الثاني

انعكاسات العامل الخارجي على النظم السياسية والحزبية لدول العالم الثالث

كما تبدى لنا سابقاً من خلال دراستنا لأثر العامل الخارجي في مرحلة الحرب الباردة وعن أثر هذا العامل في تحديد أشكال النظم السياسية والحزبية القائمة في دول العالم الثالث، فبالتأكيد سيكون لهذا العامل دور أكبر في أشكال هذه النظم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ومن خلال ما برز أمامنا من تصاعد واضح لدور العامل الخارجي وبروز اتجاهات حادة وقوية في التأثير انعكست على الأوضاع جميعها ومن بينها اتجاهات النظم السياسية لذا سنحاول في هذا المبحث دراسة أثر العامل الخارجي في النظم السياسية والحزبية.

إن ما شهدته الساحة الدولية من أحداث وتغيرات سياسية متلاحقة يبرر أهمية المتابعة والدراسة لهذه التطورات التي شكلت منطلقات جديدة من العلاقات الدولية، في ضوء ما برز عل السطح من تتابع الأحداث في الاتحاد السوفيتي وشرق أوربا وانتهاء الحرب الباردة وتزايد التفاهم بين الشرق والغرب، ومع ما صاحب ذلك من اندحار الأنظمة الديكتاتورية وتقلصها، وأثار كل ذلك في العالم الثالث وانعكاساته عليه.

ولقد تزامنت هذه التغيرات مع زيادة الدفع العالمي باتجاه الديمقراطية الذي أجتاح العالم، وأدى لأول مرة إلى إن تكون الدول الديمقراطية هي الدول الأكثر عدداً من الدول السلطوية، وبحلول عام ١٩٩٢ كانت موجة الديمقراطية هي واحدة من القوى المؤثرة والمحركة لمعظم التغيرات المتلاحقة التي شهدها العالم، ولقد أجرت أكثر من ٤٠ دولة من دول العالم انتخاباتها البرلمانية والرئاسية والمحلية والفرعية في خلال ذلك العالم[١].

وأعطى انهيار الأنظمة الشيوعية في دول أوربا الشرقية ومن ثم انهيار الاتحاد السوفيتي، الدليل على فشل نظام الحزب الواحد المتبع في أغلب هذه الدول مما كان له أثر بالغ في مسيرة التطور الديمقراطي وبالتالي تقديم نموذج التعددية السياسية، وخاصة في الدول التي أخذت بالنظام الاشتراكي حيث تخلت عن نظام الحزب الواحد واتجهت نحو التعددية[٢].

---

[١] عبد الخالق عبد الله، النظام العالمي الجديد، الحقائق والأوهام، مصدر سبق ذكره، ص٥٥.

[٢] جميل مصعب محمود، المتغيرات الدولية الجديدة وأثرها على الصراع في القرن الأفريقي، في مجموعة مؤلفين، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩١، ص٢٨٧.

وتولدت الدوافع الأساس لهذا الانعطاف عن حقيقة إن أشكال الحكم التي أقيمت في هذه الدول منذ الاستقلال، قد أدت إلى انحسار نطاق المشاركة السياسية أمام القوى القديمة والجديدة، مما جعل الديمقراطية ضرورة لاحتواء التشنجات التي تحتوي مجتمعاتها وأنظمتها السياسية ولتفادي حدوثها مستقبلاً بشكل عنيف والناجمة عن عجز هذه الأشكال عن استيعاب القوى المطالبة بالمشاركة السياسية في داخل أطرها السياسية[١].

لقد ابتدأت أغلب دول العالم الثالث مرحلة من مراحل تطورها السياسي بانعطافها نحو الديمقراطية وتوسيع قاعدة المشاركة في إطار أنظمتها السياسية.

وتميزت التجارب الديمقراطية التعددية الجديدة في العالم الثالث باحتفاظ العديد من دول هذا العالم بالأنظمة الرئاسية، ويبدو أن هذا اختيار توفيقي حيث يحتفظ رئيس الدولة بسلطاته مع الأخذ بالتعددية استجابة للمطالب الشعبية والضغوط الخارجية، أما تلك الدول التي انحنت أمام تيار التعددية كسباً للوقت ولكي لا يجرفها التيار فإنها انتقت في الغالب ديمقراطية تعددية على وفق مقاساتها ومواصفاتها، كما وأن العودة إلى التعددية في العديد من دول أسيا وأفريقيا قد أعاد (الاعتبار) للبرلمانات بعد أن اقترنت هذه العودة بتوسيع المشاركة السياسية[٢].

ومما يلاحظ إن العديد من دول العالم الثالث خضعت لأمور مصلحية بحت ولضغوط الدول المانحة وبالتالي لاتجاهات سياسة العولمة الكونية من خلال ربط الحصول على مساعدات بإقامة مؤسسات ديمقراطية حتى لو كانت هذه الأخيرة مجرد هياكل شكلية، فإذا ما عاقب المانحون دولة لا تحقق الإصلاح الديمقراطي فقد يؤثر بالسلب في برامجها للإصلاح الاقتصادي[٣].

وأصبح منطقياً بعد التحولات التي شهدها النظام الدولي إن سعت دول العالم الثالث إلى إقامة علاقات متوازنة مع الدول الغربية، بهدف جذب المساعدات والاستثمارات الأجنبية، حيث أن سياسات غورباتشوف قد حولت الاهتمام الغربي إلى أوربا الشرقية، وانحسر هذا الاهتمام في المشكلات الاقتصادية والسياسية لدول العالم الثالث وخصوصاً الأفريقية، مما أسهم في قيام عدة انقلابات فيها خاصة في الدول التي كان الاتحاد السوفيتي يساند زعمائها مثل (منغستو هيلامريام) في أثيوبيا (وموسى تراوري) في مالي (وحسين حبري) في تشاد[٤].

---

[١] برهان غليون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص٢٢.

[٢] رياض عزيز هادي، العالم الثالث والديمقراطية التعددية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، السنة العاشرة، كانون الثاني، العدد٢٠، ٢٠٠٠، ص٩.

[٣] أحمد طه محمد، أفريقيا والتغييرات الديمقراطية، السياسة الدولية، العدد١٠٥، يوليو، ١٩٩١، ص١٨٥.

[٤] رجاء إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص١٨٦.

ونتيجة لذا التحول أقنع صندوق النقد الدولي الرئيس الزامبي (كينيت كاوندا) بالحاجة إلى إجراء تغيرات شاملة وحادة مثل رفع أسعار بعض السلع وتقليل الدعم وتعويم العملة بعد إن بلغ حجم الدين الخارجي أكثر من (٧ بليون دولار) عام ١٩٩٠، ولكن لم تستطيع الحكومة الزامبية التعامل والتكيف مع هذه السياسات، حيث وقعت حوادث شغب وصدامات بين الأهالي والجيش ابتداءً من عام ١٩٨٩[١].

واستناداً إلى المتغيرات الدولية وآثارها أجريت الانتخابات الحرة في زامبيا على أساس التعدد الحزبي، وأسفرت عن هزيمة (كاوندا) الذي حصل على ٢١% من الأصوات مقابل ٧٩% للرئيس (شيلوبا) رئيس حزب (الحركة من أجل ديمقراطية التعدد)، بعد أن حكم (كاوندا) البلاد منذ استقلالها في عام ١٩٦٤ وفرض نظام الحزب الواحد المتمثل في حزب (الاستقلال الوطني الموحد) ولم يسمح للمعارضة إلا في أيلول عام ١٩٩٠ وبعده عندما وافق على نظام تعدد الأحزاب[٢].

لقد استوعب كاوندا التغييرات التي حدثت في العالم بعد إن كان يرفض فكرة التعددية وفشل الأنظمة الشمولية، وقد بدأ الحكم الجديد بإلغاء حالة الطوارئ المفروضة منذ ٢٧ عاماً، إلا أن هذا التغيير يوضح جملة معطيات من بينها إمكان الخروج من السلطة والأسلوب الديمقراطي، عندما تم الخضوع لإرادة ومطالب الشعب بتعديل الدستور والسماح بتعدد الأحزاب وإلغاء حالة الطوارئ وكذلك الموافقة على تقديم الدولة المساعدات المادية لكل الأحزاب المسجلة، ومن المعطيات الأخرى فشل وبطلان الدعاوي التي قالت أن نظام الحزب الواحد هو الأسلوب الأمثل لحكم الدول التي تتعدد فيها القبائل لتحقيق الوحدة الوطنية، حيث يوجد في هذه البلاد (٧٢) قبيلة، كما أن الصومال وأثيوبيا حدثت فيها الانقسامات والانفجارات الداخلية على الرغم من وجود النظام الشمولي فيها[٣].

إن القول بأن التعددية الحزبية هي عامل تقسيم وتجزئة وإثارة للصراعات الأثنية والعرقية في المجتمعات الأفريقية أصبح بعيداً عن التداول هذه المرة ولم تؤكده خبرة الدول الأفريقية في ظل نظام الحزب الواحد، حيث أن القضية ليست أثنية وعرقية، ولكنها مسألة قيادة لم تأخذ المصلحة العامة بنظر الاعتبار، فليس هناك شيء موروث يتعلق بالانقسامات الأثنية، فالصراع حصل عندما تسيست هذه المسألة والنخب السياسية هي التي قامت بعملية التسييس

---

[١] طارق حسني أبو سنة، رياح الديمقراطية تهب على شرق وجنوب أفريقيا، السياسة الدولية، العدد١٠٧، يناير، ١٩٩٢، ص١٨٩.

[٢] أحمد طه محمد، التحولات الديمقراطية في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص١٧٢.

[٣] المصدر السابق، ص١٧٥.

في سعيها للحصول على السلطة والدعم السياسي، كما استعملوا خطر الصراعات الأثنية والعرقية لتسويغ التسلط السياسي[١].

وتعرضت منطقة شرق وجنوب أفريقيا لهزة ديمقراطية قوية ولاسيما الدول الأعضاء في الكومنولث البريطاني، فكينيا بعد عناد ومقاومة شديدة للتغير تبنت نظام التعددية الحزبية، وخاصة بعد الضغط الدولي حيث أنه بعد غياب الاتحاد السوفيتي وانهيار الشيوعية أصبحت النظرة للأهمية الإستراتيجية لكينيا مختلفة نسبياً، فقد كانت تمثل أهمية كبيرة في إطار النظام الدولي القائم على الثنائية القطبية، فهي كانت معقل الغرب في المنطقة لمحاربة الشيوعية في الدول المجاورة، مما جعل الغرب والولايات المتحدة تغدق عليها المساعدات الاقتصادية الجمة على الرغم من أن أغلب هذه المنح والمساعدات لم تذهب للمواطنين بسبب الفساد وسوء الإدارة، إلا أن الغرب أغمض عينيه عن هذا، كما تم التغاضي عن الديكتاتورية لحكم الرئيس (موي) وعدم إتاحة أي قدر من الحرية للمعارضة[٢].

وهذا يعطينا تصوراً بأن عملية الانتقال نحو الديمقراطية التعددية لا يمكن النظر إليها بوصفها انعكاساً لمتغيرات دولية خارجية، أو إنها مجرد تحقيق لإرادة الدول والمؤسسات المانحة فحسب، بل أن المطالب الشعبية التي يمكن تتبع جذورها منذ الاستقلال قد أفقدت كثيراً من الأنظمة السياسية في أفريقيا شرعيتها الشعبية، قبل أن يفقد الغرب ثقته بها.

لذلك أعلن الرئيس (دانيال أراب موي) عن تحديد يوم ٧ أيلول ١٩٩٢ موعداً لانتخابات الرئاسة والبرلمان، وتقدمت المعارضة إلى المحكمة العليا بالطعن في موعد إجراء الانتخابات، وقد قبل الطعن وأجلت الانتخابات إلى ٢٩ أيلول ١٩٩٢، حيث شهدت أول انتخابات على أساس نظام التعدد الحربي منذ استقلالها[٣] على الرغم من أن الرئيس الكيني أعلن مخاوفه من أن تؤدي التعددية إلى حالة فوضى وحرب أهلية بسبب القضايا العرقية[٤].

وفي هذا دليل واضح على إن الرئيس الكيني لم يكن قانعاً وراغباً في ما اتخذه من إجراءات ولكنها كانت تحت وطأة ظروف معينة منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي وغلبة اثر العامل الخارجي باتت واضحة لا تقبل التأويل.

---

[١] حمدي عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص١٠.

[٢] طارق حسني أبو سنة، مصدر سبق ذكره، ص١٨٩.

[٣] حمدي عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص٢٠.

[٤] حمدي عبد الرحمن، التوازن الإقليمي في البحيرات العظمى والأمن المائي المصري، السياسة الدولية، العدد١٣٥، يناير، ١٩٩٩، ص٤٠.

فقد كان يعارض وبشدة كل النداءات الداعية لإجراء إصلاح سياسي وتعددية حزبية، حيث يرى أن نظام الحزب الواحد هو الذي حافظ لكينيا على استقلالها واستمرارها طوال تلك الأعوام[١].

وتمثلت الضغوط الخارجية بمطالبة كل من الولايات المتحدة وفرنسا للرئيس الزائيري (موبوتو) بإعادة الأموال التي استولى عليها من الشعب وقبول مشاركة المعارضة في الحكم، على الرغم من أنه كان حليفاً للولايات المتحدة، وهكذا وافق في أواخر عام ١٩٩١ على قيام المجلس الوطني وتعدد الأحزاب، وتكتلت المعارضة في شكل تنظيمي أطلق عليه (الاتحاد المقدس)، وعمت الاحتجاجات الجماهيرية أنحاء البلاد، وأعلن المشاركون في ذلك الاتحاد بأنه أصبحت له اختصاصات سيادية لصياغة الدستور وللتشريع على أساس نظام انتخابي تنافسي[٢].

إن الذي جعل الغرب يعيد النظر في موقفه من زائير هو فقدانها أهميتها السياسية له بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة، ولاسيما أن زائير ارتبط اقتصادها بشدة مع الخارج مما جعلها شديدة التأثر بالمتغيرات خصوصاً التي حدثت بعد عام ١٩٩٠[٣].

ففي الوقت الذي كان هدف التدخل في الستينيات هو القضاء على الاتجاه اليساري والمد الثوري (للومومبا) وأتباعه، كان هدف التدخل في السبعينيات هو حماية نظام الرئيس (موبوتو) الذي يعد من أشد الموالين للغرب، وفي الحالتين كان المحرك الرئيس للتدخل هو محاربة النفوذ الشيوعي في أفريقيا ومنع وقوع زائير في فلك الاتحاد السوفيتي، أما في التسعينيات وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية وتغيير معالم النظام الدولي تغير هدف التدخل في زائير، ولم يعد الغرب راغباً في حماية نظام الحكم الذي ارتبط اسمه بالفساد الشديد وانتهاك حقوق الإنسان[٤].

وفي أنغولا وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي ورحيل القوات الكوبية تم توقيع اتفاق سلام تحت مظلة الأمم المتحدة في أواخر أيار ١٩٩١ بين أركان النظام الحاكم بزعامة (دوس سانتوس) وحركة (يونيتا) المعارضة بزعامة (سافيمبي) وقد وضع هذا الاتفاق نهاية لنظام

---

[١] طارق حسني أبو سنة، كينيا من الحزب الواحد إلى التعددية السياسية، السياسة الدولية، القاهرة، العدد١١٢، ١٩٩٣، ص١٤٩.

[٢] حمدي عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص١٩؛ أحمد طه محمد، مصدر سبق ذكره، ص١٧٦.

[٣] عبد الله الشهاوي، مصدر سبق ذكره، ص١٩٤.

[٤] المصدر نفسه، ص٢٠١.

الحزب الواحد بأيديولوجيته الماركسية اللينينة وفتح الميدان أمام الأخذ بنموذج الديمقراطية التعددية[١].

وكان من ابرز الدوافع لوقف إطلاق النار هو الحفاظ على الشركات الغربية المتعددة الجنسيات، حيث تمت المفاوضات بوساطة رئيس وزراء البرتغال (انيبال كافاكو) وبضمان من وزيري خارجية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي[٢].

وتتويجاً لاتفاق السلام في لشبونا، جرت انتخابات الرئاسة والبرلمان في أنغولا وهي تعد إقراراً لما اعتمدته الجمعية الوطنية الأنغولية من ضرورة إنهاء استئثار الحزب الواحد بالسلطة، ووضع البلاد على طريق التعددية الحزبية، وتأسس بالفعل ثلاثة عشر حزباً، في خلال المدة الوجيزة التي تم فيها هذا المنحى التعددي[٣].

إن هذه الأوضاع بدأت تكشف عن مرحلة جديدة عاشتها أفريقيا منذ منتصف الثمانينات، فالإقبال المتزايد على الديمقراطية يمكن عده واحداً من الأحداث الكبرى في التاريخ الإفريقي المعاصر، حتى أن بعض الدارسين أطلق على هذه المرحلة (الاستقلال الثاني) اقتفاء لمرحلة التحرر الوطني في بداية الستينيات[٤].

ففي رواندا التي عانت طويلاً من الصراعات الأثنية الحادة بين قبائل الهوتو التي تشكل الأغلبية، وقبائل التوتسي التي تشكل أقلية عددية بما أدى إلى حرمانها من مزايا المشاركة السياسية، ولذلك استجاب الرئيس (هابياري ماتا) للعصيان المسلح الذي بدأ في أواخر عام ١٩٩٠، ووافق على إدخال إصلاحات ديمقراطية تضمنت إقامة مؤسسات النظام الديمقراطي التعددي، وفي مالي أدت المواجهات والصدامات الدامية بين قوات الأمن الحكومي والحركة الديمقراطية إلى تزايد الضغوط الشعبية المطالبة بالديمقراطية، وقد ترتب على ذلك الإطاحة بنظام الرئيس موسى تراوري في ٢٠ آذار ١٩٩١، وأجريت الانتخابات الديمقراطية وتم تنصيب (عمر الفاكوناري) في ٩ حزيران ١٩٩١ بوصفه رئيس منتخب لمالي بعد ما يربو على عشرين عاماً من حكم العسكريين[٥].

---

[١] حمدي عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص٢١.

[٢] محمد أبو الفضل، مصدر سبق ذكره، ص١٤٦.

[٣] محمد أبو الفضل، مصدر سبق ذكره، ص١٤٦.

[٤] جان ماريل نزوانكو، أفريقيا والديمقراطية، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد١٢٨، أيار، ١٩٩١، ص١٢٩.

[٥] حمدي عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص٢١-٢٢.

وبدأ البحث عن الأموال التي هربها تراوري إلى الخارج، وجرى البحث في سويسرا حول إمكانية استرجاعها، حيث صدرت تشريعات في سويسرا جعلت من الممكن استرجاع الدول لأموالها بشرط اللجوء للقانون السويسري[١].

وفي ليبريا أطيح بالحاكم (صاموئيل دو)، كما إن الرأي العام في الدول التي تساقط حكامها بدأ يتابع الأنباء عن ثروات الحكام السابقين[٢].

ونتيجة لانتهاء الحرب الباردة وانهيار النظم الشيوعية انتفت الحاجة لتدليل الجنرالات الموجودين في مواقع الحكم أمثال (بابا نجيدا) الرئيس العسكري في نيجيريا، وأصبحت المساعدات التي تقدم مشروطة بعنصر الإصلاح الاقتصادي القائم على نموذج اقتصاد السوق الحر والديمقراطية وتداول السلطة، بعد أن كانت تقدم دون شروط[٣].

ولهذا نجد إن فوز الحزب الديمقراطي الاشتراكي بزعامة (مسعود أبيولا) في الانتخابات التي جرت في نيجيريا عام ١٩٩٣ وقرار الحاكم العسكري (بابا نجيدا) وقف إعلان نتائج هذه الانتخابات ثم إلغاءها وبقاء الحكم العسكري حتى عام ١٩٩٧، بادرت بريطانيا في أثر ذلك بسحب مستشاريها العسكريين من نيجيريا وأوقفت برامج التدريب لأفراد قواتها المسلحة، وهددت بوقف المساعدات لها إذا استمر المجلس العسكري برفضه تسليم السلطة للفائز بالانتخابات العامة[٤].

وفي الكونغو أعلن (لوران كابيلا) عقب وصوله للسلطة في أيار ١٩٩٤ على رأس تحالف القوى الديمقراطية عزمه على إجراء تغيرات سياسية واقتصادية، فغير اسم الدولة من زائير إلى الكونغو الديمقراطية، ولكنه صدم المجتمع الدولي بعد إعلانه حظر النشاط السياسي الحزبي بوصفه إجراءً مؤقتاً في خلال مرحلة انتقالية مدتها عامان وتنتهي بإجراء انتخابات في عام ١٩٩٩ مسوغاً الحظر بأنه ضروري لاستعادة النظام، ولاسيما أن الأحزاب كانت كثيرة عند وصوله للسلطة ولكنها ضعيفة ولم يفلح أي منها في إزاحة (موبوتو)[٥].

وهذا يؤكد إن هدف الكثير من النخب الحاكمة من وراء هذه الإصلاحات لم يكن معبراً عن قناعة أكيدة وإنما كان الهدف هو مواجهة المطالب الشعبية المنادية بالديمقراطية من خلال

---

[١] أحمد طه محمد، التحولات الديمقراطية في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص١٧٩.

[٢] المصدر نفسه، ص١٧٩.

[٣] محمد مصطفى، التحول الديمقراطي في نيجيريا إلى أين، السياسة الدولية، العدد١١٤، أكتوبر، ١٩٩٣، ص٢٠٤.

[٤] طارق حسني أبو سنة، مصدر سبق ذكره، ص١٤٩.

[٥] الشيماء علي عبد العزيز، استمرار الأزمة في الكونغو الديمقراطية، السياسة الدولية، العدد١١٩، السنة٣١، يناير، ١٩٩٥، ص٢٠٤.

وضع خطط حكمت عملية التحول، كذلك الاستجابة لشروط الدول المانحة في الخارج، الأمر الذي جعل من الإصلاحات الديمقراطية المعلن عنها مجرد تغيرات ظاهرية شكلية.

ومن اتساع نطاق التمرد والضغط على (كابيلا) اضطر إلى إعلان رفع الحظر عن الأحزاب السياسية وهو ما استقبلته المعارضة بتحفظ، حيث بدأ من توقيت الإعلان أن كابيلا يسعى لتهدئة الجبهة الداخلية واستيعاب الانتقادات الخارجية لنظامه، وأعلن في ٣٠ آذار ١٩٩٨ عن الانتهاء من مسودة الدستور الجديد، وتضمنت قواعد تنظيمية جديدة كان من أبرزها توزيع السلطة بين المركز والأقاليم وتبني الإنكليزية لغة رسمية بجوار الفرنسية[١].

وفي ملاوي، حيث ساد الحكم الفردي للرئيس (باندا) أكثر من ٣٠ عاماً وفي ظل حزب واحد، جرت انتخابات في ١٩٩٤/٥/١٧ وهي أول انتخابات برلمانية ورئاسية تعددية شاركت فيها ثمانية أحزاب وفاز مرشح المعارضة (باكيلي مولوزي) وأنهى حكماً ديكتاتورياً[٢].

كما أقرت التعددية في تشاد في كانون الأول ١٩٩٠ بعد الإطاحة بحكومة الرئيس (حسين حبري)، ودعت الحكومة الجديدة برئاسة (أدريس ديبي) المنفيين السياسيين إلى العودة لبلادهم، وسمحت بتكوين أحزاب جديدة إلى جانب الحزب الحاكم (الحركة الوطنية للإنقاذ)، وتم السماح أيضاً بتكوين أحزاب سياسية في أثيوبيا بعد تولي (ميليس زيناوي) السلطة وهروب منغستو هيلا مريام في ٢١ آذار ١٩٩١[٣].

إن هذه الأمثلة وغيرها تؤكد لنا جمود وتراجع دور أنظمة الحزب الواحد والأنظمة التي لم تعتمد التعددية بسبب عجزها عن حل العديد من المشكلات الوطنية الرئيسة، وعدت التعددية البديل الذي لا مفر منه لحل المشكلات والأزمات في ظل أجواء دولية مفعمة بالدعوة إلى التعددية والديمقراطية.

وفي توغو وافق رئيس الجمهورية في أعقاب المظاهرات المؤيدة للإصلاح السياسي على عقد مؤتمر قومي لمناقشة مستقبل البلاد والأخذ بالتعددية الحزبية، وذلك في نيسان ١٩٩١، وأسبغت الشرعية على الأحزاب السياسية المعارضة، كما وافق الرئيس (غولينغا) في جمهورية أفريقيا الوسطى لمواجهة الاحتجاجات عل السماح بتكوين أحزاب أخرى غير الحزب الحاكم (التجمع الديمقراطي لأفريقيا الوسطى) وذلك في نيسان ١٩٩١[٤].

---

[١] الشيماء علي عبد العزيز، استمرار الأزمة في الكونغو الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٤.

[٢] رياض عزيز هادي، مصدر سبق ذكره، ص٧٢.

[٣] المصدر نفسه، ص٦٩-٧٠.

[٤] طارق حسني أبو سنة، رياح الديمقراطية تهب على شرق وجنوب أفريقيا، مصدر سبق ذكره، ص١٩٢.

ويمكن القول إن الاتجاه نحو التعددية في العالم الثالث قد تم في ظروف غير عادية، فغالبية الدول الإفريقية مثلاً تخلت عن نظام الحزب الواحد واتجهت نحو التعددية بسرعة قياسية، حيث كان عام ١٩٩١ عام انهيار نظام الحزب الواحد في أفريقيا.

وعمدت بعض الحكومات إلى مواجهة المطالب المنادية بالتعددية من خلال السماح بحرية الأحزاب على وفق منظورها بهدف استيعاب الضغوط في الداخل من جهة والضغوط الخارجية من جهة أخرى، ففي جيبوتي أقرت التعددية مع تحديد عدد الأحزاب المسموح بها بأربعة أحزاب على وفق دستور ١٩٩٣[١].

أما الحالات التي تباطأ النظام فيها بالاستجابة على تلك المطالب والضغوط بالتغيير أثبت ذلك التباطؤ أنه كارثة على الحكم والنظام مثلما حدث للرئيس (صموئيل دو) في ليبريا و(محمد سياد بري) في الصومال و(موسى تراوري) في مالي و(هيلا مريام) في أثيوبيا، ولو أجلنا الفكر في بعض هذه الأنظمة لوجدنا إنها كانت مسنودة من الاتحاد السوفيتي وعندها يتوضح أثر العامل الخارجي في مدى التغير الحاصل فيها[٢].

ولا شكَّ في إن التطورات التي حدثت انعكاساتها على الاتجاهات التي جرت في جنوب أفريقيا، وخاصة بعد المفاوضات بين البيض والمؤتمر الوطني الأفريقي من أجل صياغة الترتيبات الدستورية التي طالب بها الأفارقة فقد أجرى (دي كليرك) في ١٧ آذار ١٩٩٢ استفتاء بين الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا على استمرار الإصلاحات السياسية التي بدأها في ٢ شباط ١٩٩٠ على طريق إلغاء نظام التميز العنصري في البلاد ووضع دستور جديد من خلال المفاوضات وقد أسفر الاستفتاء عن موافقة ٦٨،٧٠% من البيض على المشروع الخاص بإنهاء هذا النظام واشتراك الغالبية السوداء في السلطة[٣].

كما إن التعددية أخذت مجراها إلى النيجر والرأس الأخضر وموزمبيق وسيراليون[٤] وإن انتهاء الحرب الباردة قد أسهم بشكل واضح في تيسير نقل السلطة إلى حكومة منتخبة وديمقراطية في ناميبيا وفي حصولها على الاستقلال في آذار ١٩٩٠[١].

---

[١] رياض عزيز هادي، مصدر سبق ذكره، ص٧٢.

[٢] جميل مصعب محمود، ظاهرة العنف السياسي في أفريقيا في ظل المتغيرات الدولية، العلوم السياسية، بغداد، العدد٢٠، السنة العاشرة، كانون الثاني، ٢٠٠٠، ص٨٩.

[٣] أحمد طه محمد، جنوب أفريقيا وتحولات ما بعد الأبارتيد، السياسة الدولية، القاهرة، العدد١١٢، ١٩٩٣، ص١٤٠.

[٤] الشيماء علي عبد العزيز، العنف السياسي في أفريقيا بعد الحرب الباردة، السياسية الدولية، العدد١٣٠، أكتوبر، ١٩٩٧، ص١٧٦.

لقد كان نموذج المؤتمر الوطني أبرز مناهج التغيير السلمي للبناء التسلطي من خلال المفاوضات، وقد عقد هذا المؤتمر أول مرة في دولة بنين عام ١٩٩٠، ويبدو إنها فكرة ملائمة للواقع الأفريقي بشكل كبير، وقد حدثت صيغة المؤتمر الوطني فيها، حديث وجد الرئيس (ماثيو كيركو) نفسه في مأزق خطير، فقد أصبحت خزانة الدولة خاوية ولم يقدر على دفع رواتب الموظفين، في الوقت ذاته الذي تزايدت فيه حدة الاضطرابات الشعبية بعد سنوات من القمع السياسي وفساد الإدارة، فدعا كيركو في شباط ١٩٩٠ على عقد مؤتمر وطني حضره (٥٠٠) مندوب يمثلون الاتجاهات السياسية كافة في الدولة، وذلك بهدف خلق مناخ من الرضا القومي العام لسياسة الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها الحكومة بيد أن المؤتمر نجح في تحويل نفسه إلى مؤسسة سيادية، فقام بتنحية الرئيس من منصبه، وتعيين حكومة انتقالية في إطار المؤتمر مسؤولة عن التحول[٢].

وفي عام ١٩٩١ عقد مؤتمر وطني آخر في الكونغو أنهى سيطرة الحزب الواحد والفلسفة الماركسية اللينية، وأقر تشكيل مجلس أعلى يمارس سلطات الإدارة والتوجيه في البلاد حتى إجراء الانتخابات البرلمانية في آذار ١٩٩٢، ويلاحظ أن خبرة التحول الديمقراطي عن طريق نموذج المؤتمر الوطني في الكونغو عكست بوضوح أهمية الضغوط الخارجية، حيث أكدت فرنسا بصورة حاسمة أن سياستها الفرانكفونية سوف تربط بين إعطاء المعونات والتحول إلى الحكم الديمقراطي متعدد الأحزاب دون استعمال الأسلوب الانقلابي[٣].

وانعكس واقع المتغيرات الدولية وأثارها المترتبة في النظم السياسية في القارة الإفريقية على عمل منظمة الوحدة الإفريقية، ففي القمة الخامسة والثلاثين للمنظمة والتي عقدت في الجزائر في ١٢ إلى ١٤ تموز ١٩٩١ قرر قادة الدول في أثناء القمة أن المنظمة لن تعترف بأي رئيس أو نظام يصل إلى السلطة عن طريق استعمال العنف أو الانقلاب العسكري بهدف تكريس مبدأ الشرعية القائمة على الديمقراطية والانتخاب الحر، فضلاً عن تأكيد المنظمة عزمها الوقوف أمام محاولات الاستيلاء على السلطة بالقوة وفرض عقوبات على هذه النظم وتشمل حصاراً دبلوماسياً على الأنظمة الانقلابية، وحرمان الرؤساء فيها من حضور القمم الأفريقية ورحب بالاتفاق كل من الولايات المتحدة وفرنسا[٤].

---

[١] وليد محمود عبد الناصر، المؤتمر الوطني الأفريقي ومعادلة التوازنات الصعبة، السياسة الدولية، العدد١١٠، أكتوبر، ١٩٩٢.

[٢] Carol Lancaster, Democracy in Africa, Foreign Policy No, ٨٥, Winter, ١٩٩١, P.P. ١٥٣-١٥٤.

[٣] عبد الملك عودة، السياسة المصرية وقضايا أفريقيا، الأهرام الاقتصادي، العدد٥٩، كانون الثاني، ١٩٩٣.

[٤] الشيماء علي عبد العزيز، استمرار الأزمة في الكونغو الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص٢٠١.

ولكننا نتساءل هنا عن موقف الوحدة الإفريقية هذا أين كانت منه طيلة سنوات متعددة ومتعاقبة من الفساد والتحلل في السلطة والوصول العنيف لها، ودراسة الأحداث السابقة تكشف عن عمق أثر العامل الخارجي في ذلك.

ونظراً للتطورات والأزمات الداخلية، زيادة على عدد من المؤثرات الخارجية أصبح (ولد الطايع) ونظامه في موريتانيا في ورطة حقيقية، وبدأ التحول عام ١٩٩٢ بانتخابات رئاسية في ٢٤ كانون الثاني من ذلك العام، وفاز فيها (ولد الطايع)، وفي ٨ آذار استكمل الحزب الجمهوري (الحاكم) في نواكشوط تعزيز سيطرته على السلطة عندما فاز بأغلبية مقاعد البرلمان، وفي ٤ نيسان أعلن فوز الحزب الجمهوري بالغالبية في انتخابات مجلس الشيوخ، وهكذا انتهى عهد لجنة الخلاص العسكرية، وباشر ولد الطايع في ١٨ نيسان ولايته الرئاسية، وسعى النظام الموريتاني على اتخاذ عدة إجراءات تمثلت في تشكيل مجلس اقتصادي واجتماعي ضم وجوهاً جديدة وبعيدة عن النظام العسكري وفي التعجيل بمشروع الدستور الجديد والإفراج عن المعتقلين السياسيين[١].

ويمكن القول إجمالاً إن نموذج التحول الديمقراطي عن طريق الانتخابات التنافسية مثل أحد الصيغ الرئيسية للانتقال من تسلط الحزب الواحد في أفريقيا بيد أن نجاح واستمرارية هذا النموذج في الواقع الإفريقي اعتمد على عدد من المحددات المهمة من بينها إيمان النخب الحاكمة بضرورة التحول السلمي نحو الديمقراطية التعددية.

ففي الدول الأفريقية التي شهدت حركات إصلاح إسلامية قوية، كما هو الحال في تونس والجزائر ونيجيريا، عملت النظم الحاكمة على استبعاد هذه الحركات بوصفها تيارات معادية للديمقراطية، حيث قامت الحكومة الجزائرية التي يدعمها الجيش بإلغاء نتائج الانتخابات التي فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد بل تم حل الجبهة ذاتها وأصبح قادتها وأعضاؤها النشطون هدفاً لحملة اعتقال واسعة النطاق، الأمر الذي أشعل فتيل العنف السياسي في البلاد[٢].

وهكذا انزلقت الجزائر بسرعة مذهلة نحو منحدر العنف والصراعات الوطنية والدينية والعرقية، حتى كاد الأمر يصل إلى ما يشبه الحرب الأهلية، فقد تداخلت الصراعات واختلطت الأوراق وفي هذا يقول الرئيس السابق (زروال) (أن الجزائر التي يبلغ عدد سكانها ٢٩ مليون

---

[١] وفاء زينهم، موريتانيا والتجربة الديمقراطية بين الحكومة والأحزاب، السياسة الدولية، العدد١١٩، يناير، ١٩٩٥، ص١٨٢.

[٢] حمدي عبد الرحمن، ظاهر التحول الديمقراطي في أفريقيا، مصدر سبق ذكره، ص٢٢.

نسمة على شفا كارثة بسبب الانقسامات السياسية والأيديولوجية التي نتج عنها إصلاح كان من نتيجته أن بوسع كل خمسة عشر شخصاً تأسيس حزب والحصول على تأييد الدولة)[١].

وليس مجرد تعدد وتداخل وتعقد المشاكل الداخلية من عنف وإرهاب وأوضاع اقتصادية متردية زاد الوضع تعقيداً في الجزائر، ولكن زاده تعقيد أيضاً صراع المصالح الأجنبية على أرض الجزائر بين القوى الدولية الأميركية والفرنسية والأوربية، حيث تبنّى كل طرف ما يناسبه من حلول[٢].

وعد البعض إن الجزائر أصبحت تمثل الشغل الشاغل في فرنسا ومشاكلها تناقش بوصفها أحدى مشاكلها الداخلية، حيث أبدى كل طرف حكومي أو غير حكومي من اليمين أو اليسار أو الوسط وجهة نظره لحلها، ويرى وزير الاقتصاد الفرنسي السابق (ألن مادلين) أن فرنسا تتحمل مسوؤلية كبيرة في الأزمة الجزائرية لأنها أسهمت في تعزيز نظام مناهض للديمقراطية[٣].

وأجريت في تشرين الثاني عام ١٩٩٥ انتخابات رئاسية تعددية هي الأولى من نوعها في تاريخ الجزائر المستقلة فاز فيها (اليمين زروال) بنسبة (٦٨%) من مجموع أصوات الناخبين[٤].

وهذا يدل على إن النخب والقيادات الحاكمة أدركت أن الحوار والتفاهم هو الطريق الأفضل لتخفيف حدة التوتر والمواجهة، فوجدت في التعددية الوسيلة الأمثل لحل هذا التوتر، وهكذا توالت الانتخابات في الجزائر وأخرها في ٥ نيسان ١٩٩٩ وانتهت بوصول (عبد العزيز بو تفليقة) لرئاسة الدولة وبالتأكيد كان لموجة التعددية والديمقراطية التي اجتاحت العالم عموماً وأفريقيا على وجه الخصوص أثر في تحريك الأوضاع في الجزائر بهذا الاتجاه.

إن موجة الديمقراطية التي اجتاحت العالم في بداية التسعينيات لم تستثني دول أسيا، فبنغلادش اجتاحتها موجة عارمة من المظاهرات والإضرابات مطالبة بعودة الديمقراطية، وكثفت قوى المعارضة بقيادة كل من الحزب الوطني بزعامة (البيجوم خالدة ضياء) ورابطة عوامي برئاسة (الشيخة حسينة) ابنة الرئيس وتحت ضغط المطالب الشعبية وتهديد الدول المانحة للمعونة والتي تؤدي دوراً مهماً في الاقتصاد البنغلادشي بضرورة استعادة الديمقراطية

---

[١] أحمد مهابة، الجزائر بين المشكلات الداخلية والتدخلات الخارجية، السياسة الدولية، العدد١٢٨، نيسان، ١٩٩٧، السنة٣٣، ص١٣٦.

[٢] أحمد مهابة، مصدر سبق ذكره ، ص١٣٨.

[٣] المصدر نفسه، ص١٣٩.

[٤] مروى ممدوح سالم، الجزائر والتحول نحو الوفاق الوطني، السياسة الدولية، العدد١٣٨، أكتوبر ١٩٩٩، ص١٧٨.

وإجراء انتخابات حرة ونزيهة في البلاد، أعلن الجنرال (حسين محمد إرشاد) تخليه عن السلطة بعد عشرة أعوام من الحكم المطلق، وأسفرت الانتخابات عن فوز الحزب الوطني بالأغلبية البرلمانية في أواخر عام ١٩٩٠[١].

وبدأ تيار سياسي كبير ومؤثر ينمو في القوى السياسية المعارضة للحكومات وعلى صعيد النخبة وبين الجماهير الشعبية عامة للمطالبة بالتعددية وقد نجح هذا التيار في أغلب الأحيان، فبعد المظاهرات الشعبية المطالبة بالديمقراطية في بورما جرت عام ١٩٨٩ أول انتخابات على أساس تعددي أسفرت عن فوز المعارضة، وفي عام ١٩٩٠ أقرت التعددية في النيبال[٢].

ولجأت بعض نظم الحزب الواحد إلى تداول السلطة عن طريق الانتخابات والتحول إلى التعددية الحزبية، وكان لدول الجزر الواقعة في إطار منطقة اللوزيفون وهي الدول الناطقة بالبرتغالية السبق في هذا التغير، فقد شهدت كل من كيب فرد وساوتومي وبرنسيب في أوائل عام ١٩٩١ نهاية محتومة لنظام الحزب الواحد وانتقالاً سلمياً للسلطة عن طريق الاقتراع الشعبي العام[٣].

وفي إطار التحولات الديمقراطية في الدول العربية التي أعلنت استجابتها لمطالب التغيير، ثارت مشكلة سياسية انعكست في ذلك الصراع بين نمطين من التفكير والسلوك والممارسة، أحدهما نمط سلطوي لم يقر بالتعددية ولا بتلاقح الأفكار بقدر ما يهمه وجود فلسفة مهيمنة ورأي سياسي سائد، والثاني بتيار ديمقراطي يدعو إلى تعددية سياسية وإلى حوار بين التيارات المختلفة، وهو يؤمن بأنه لن يكون هناك بناء ديمقراطي ما لم تتح أمام القوى السياسية إمكانية تبادل مواقع الحكم والمعارضة من خلال التنظيم المؤسساتي لعملية التعاقب على السلطة[٤].

وإذا كان النمط الأول قد اضطر بفعل عوامل عديدة إلى إقرار التعددية السياسية، وضمن حق المواطنين بالمعارضة وتأمين قنوات المشاركة، وإيجاد المؤسسات السياسية والدستورية، إلا أن كل ذلك لم يتم غالباً، إلا بشكل صوري، حيث وضعت ضوابط وأطر منعت

---

[١] أزمة الديمقراطية في بنغلادش، السياسة الدولية، العدد١٢٤، ١٩٩٦، ص١٨٢.

[٢] رياض عزيز هادي، مصدر سبق ذكره، ص٦٨.

[٣] Keith Somerville, "Africa Moves Towards Party Pluralism the World Today", August, ١٩٩١, P. ١٥٢.

[٤] علي الدين هلال، مصدر سبق ذكره، ص٣٥.

بموجبها الأحزاب المشاركة في العملية السياسية من الخروج عليها وتم تضييق قنوات المشاركة السياسية عن طريق التشريعات ومحاصرة نشاط الأحزاب المعارضة[١].

وجرت انتخابات نيابية في الأردن في ظل غياب التعدد التنظيمي المقنن، حيث خاضها مرشحو الأحزاب والقوى السياسية غير المعترف بها، كأفراد، لكن تجربة هذه الانتخابات فتحت الطريق نظرياً أمام تداول السلطة جزئياً، أي على صعيد الحكومة فحسب وليس مستوى الملك، فالمادة الثالثة من الدستور تعطي للملك وحده حق تعيين رئيس الوزراء والوزراء وإقالتهم[٢].

إن الانتخابات التي جرت في الأردن في حزيران عام ١٩٨٩، تعد أول انتخابات تعددية منذ ٢٢ عاماً تجري في البلاد، فقد وجد النظام السياسي نفسه مدفوعاً في عملية الإصلاح السياسي[٣]. وفي اليمن جرت أول انتخابات على أساس تعددي في البلاد، وذلك في ٢٧ نيسان ١٩٩٣[٤].

إن الاتجاهات الاقتصادية الجديدة في التأثير رافقتها اتجاهات سياسية إيجابية، فقد انهارت العديد من الأنظمة الديكتاتورية والعسكرية وانحسرت الانقلابات العسكرية، وشهدت دول أمريكا اللاتينية عودة الحكومات المدنية والديمقراطيات المنتخبة، إلا أن ما أخذ على هذا الوضع أن المصالح الأجنبية بقيت هي الأقوى من الديكتاتوريات والأقوى من الديمقراطيات[٥].

وهكذا توسلت مجمل الأنظمة السياسية في أمريكا اللاتينية بالليبرالية الاقتصادية لمعالجة الأزمة الاقتصادية التي كانت الصخرة التي تحطمت عليها الديكتاتورية، كما تجاوب حكام أميركا اللاتينية مع المؤسسات الاقتصادية الدولية فيما ارتأته من حلول صارمة، وسعت السلطات هناك إلى إطلاق المبادرات الفردية وتحريك القطاع الخاص، وتخفيض النفقات

---

[١] غانم محمد صالح، التحول الديمقراطي في الوطن العربي بين وهم التعبير ورغبة التغيير، مجلة العلوم السياسية، السنة العاشرة، العدد ٢٠، كانون الثاني، ٢٠٠٠، ص١٧.

[٢] وحيد عبد المجيد، مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي، في كتاب المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، ملتقى الحوار العربي الثوري الديمقراطي، طرابلس، ١٩٩١، ص٢٧.

[٣] علاء قاعود، الانتخابات النيابية والمسيرة الديمقراطية في الأردن، السياسة الدولية، ١١٥، ١٩٩٤، يناير، ص٨٨.

[٤] رياض عزيز هادي، مصدر سبق ذكره، ص٧٠.

[٥] محمود عبد المنعم مرتضى، أمريكا اللاتينية بين رياح الديمقراطية والتحديات الاقتصادية، السياسة الدولية، العدد ١٠٧، يناير، ١٩٩٢، ص١٨١.

الحكوميــة لوقــف التضــخم المــالي والحــد مــن الاســتهلاك الــداخلي وجــذب رؤوس الأمــوال الأجنبية[١].

وسرت في القارة اللاتينية التي كانت مرتعاً لأهم الديكتاتوريات العسكرية في العالم من أقصاها إلى أقصاها رياح الديمقراطية، كما حل محل الجنرالات الذين طوت الثمانينيات ذكرهم طائفة من الرؤساء المثقفين والتكنوقراطيين ورجال الأعمال الناجحين الذي حملتهم الانتخابات الشعبية[٢].

ومع حلول عام ١٩٩٠ تم تغيير أنظمة ديكتاتورية ودموية عدة كانت تعتمد في بقائها بقدر ما على الولايات المتحدة، وقد حل مكانها أنظمة ديمقراطية في دول مثل السلفادور ونيكاراغوا وهندوراس وكوستاريكا وغواتيمالا وشيلي وباراغواي[٣].

وهذا يوضح دور الولايات المتحدة في قارة أمريكا اللاتينية المستند إلى عامل المصلحة، فهي التي أسهمت في إسناد هذه النظم وبقائها في السلطة وعادت لتسهم في إبعادها مساندة فيما بعد الأنظمة البديلة التي حلت محلها.

وفي محاولات لإنقاذ اقتصاد كوبا بإزاء التطورات الجديدة، أعلن فيدل كاسترو في ٤ تشرين الثاني ١٩٩١ أن كوبا ستفتح أبوابها أمام المستثمرين الأجانب وأتباع سياسة عمالة مرنة مع الاحتفاظ بمظلة تأمينات اجتماعية وأن ما يقوم به لا يتعارض مع الأيديولوجية الشيوعية[٤].

ويتوضح من المتغيرات التي حصلت إن إمكانية الاعتماد الكامل على الاتحاد السوفيتي قد تقلصت، فبالنسبة لاعتماد كوبا على الدعم العسكري السوفيتي قد أصابه الضعف حيث أعلن (غوربا تشوف) في ١١ أيلول ١٩٩١ عن سحب القوات السوفيتية من كوبا والتوقف عن إرسال إمدادات الأسلحة لها والتي قدرت قيمتها بمليار دولار سنوياً، وخفضت المعونة السوفيتية لها من ٤،٥ مليار دولار سنوياً إلى ١،٥ مليار دولار، ولهذا توقع الرئيس الأميركي (بوش) في ٢١ أيلول من العام نفسه السقوط السريع للنظام الكوبي[٥].

ويبقى التساؤل حول ما إذا كان انتهاء عصر الأيديولوجيات والحرب الباردة قد أدى إلى القضاء المبرم على الحركات اليسارية الثورية في أمريكا اللاتينية، أمن أن وقائع ومعطيات

---

[١] محمود عبد المنعم مرتضى، مصدر سبق ذكره، ص١٨٢.

[٢] المصدر نفسه، ص١٨١.

[٣] جورج جقمان، الديمقراطية في نهاية القرن العشرين، نحو خارطة فكرية، في كتاب حول الخيار الديمقراطي، مصدر سبق ذكره، ص٢٤.

[٤] أحمد طه محمد، التحولات الديمقراطية في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص١٧٢.

[٥] المصدر نفسه، ص١٧٣.

التحولات الاقتصادية والسياسية في بلدان هذه القارة شكلتبيئة مواتية لعودة نشاط العنف السياسي.

فلا يمكن الحديث عن فعاليات حركة (توباك أمارو) أو (الدرب المضيء) بمعزل عن السياق الموضوعي لحالة التأزم الاقتصادي والسياسي في بيرو، والبيئة العامة للازمة الهيكلية في هذا البلد، ومنتوج الصدمة الليبرالية اقتصادياً وسياسياً، والافتراض الرئيس انصب على وجود علاقة طردية بين تزايد فعاليات منظمات العنف والانهيار الاقتصادي وحالة الانسداد السياسي، كذلك الإجراءات القاسية التي أتخذها الرئيس السابق (فوجي موري) والتي قامت على برنامج تقشفي حاد وتبني سياسات الخصخصة وما شابها من قصور في تقليص حدة الفوارق الاجتماعية وامتزاج الديمقراطية بالفساد[١].

ولم يكن ثمة ما يشير إلى إن العلاج الليبرالي سيكون أجدى من العلاج السلطوي في مواجهة الأزمات المتفاقمة في طوال أميركا اللاتينية وعرضها مع بقاء مظاهر الاختلال ذاتها في تدهور الوضع الجنائي والمديونية العالية، حيث اقتربت الديون الخارجية لدول أميركا الجنوبية والوسطى مع نهاية عام ١٩٩١ من ٥٠٠ مليار دولار، وحدث تكاثر سكاني هائل، خصوصاً إذا ما علمنا أن الديمقراطية السياسية وحدها بمعزل عن المعالجة الحقيقية لمواقع الخلل الاجتماعي لن تلبث أن تتحول إلى ممارسة شكلية تحمل في داخلها بذور تفجرها المحتوم سواء اعتمدت الليبرالية الاقتصادية أو ارتكزت على المزيد من التوجيه[٢].

إن الخلل في دول أمريكا اللاتينية، كان يكمن بشكل جوهري في الملكيات العقارية والزراعية الشاسعة التي سيطرت عليها قلة من الأثرياء، بينما قبع مئات الملايين من الناس في بؤس الأرياف ومن ثم فأن هذه المصالح هي الأقوى من النظم السياسية الداخلية ما لم تغير النظم الأميركية الشمالية النظرة إليها[٣]. إن التوجه نحو التعددية في دول العالم الثالث رافقه مجموعة من المشاكل والعقبات منها:

١. ظهور أحزاب سياسية لم تحمل من مواصفات الحزب السياسي سوى الاسم وكان العديد منها أقرب إلى تجمعات شخصية أو قبلية غير جدية، الأمر الذي أثر في مستقبل التجربة التعددية وفاعليتها، فظهور أحزاب سياسية كثيرة قد خلق حالة من الفوضى السياسية[٤].

---

[١] السيد عوض عثمان، تجدد العنف السياسي في بيرو، السياسة الدولية، العدد١٢٨، السنة٣٣، نيسان، ١٩٩٧، ص١٨٠.

[٢] محمود عبد المنعم مرتضى، مصدر سبق ذكره، ص١٨٢.

[٣] المصدر نفسه، ص١٨٢.

[٤] رياض عزيز هادي، مصدر سبق ذكره، ص٨٩.

٢. إن الإدراك الغربي للتلازم الحتمي بين الليبرالية والديمقراطية قد فرض نفسه على سياسة الغرب تجاه العالم الآخر، فسحبت التجارب نفسها على بلدان أسيوية وأفريقية وفي أمريكا اللاتينية، فالدول التي أحرزت تقدماً ملموساً في الميدان الديمقراطي، قد هيأت بنيتها التحتية على أساس ليبرالي وذلك ما جرى في دول مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة وماليزيا والأرجنتين والفلبين[١].

٣. إن التحول الديمقراطي بمعناه التعددي محكوم بعدة عوامل رئيسة أبرزها[٢]:

أ. مصالح الطبقة البيروقراطية البرجوازية المهيمنة ومدى استعداداها للتفاوض من أجل الإصلاحات الديمقراطية.

ب. مدى انتشار الثقافة الديمقراطية والوعي الديمقراطي بين المواطنين.

ج. القدرة على إيجاد تسوية للصراعات الاجتماعية الممتدة والتي أخذت شكل الحروب الأهلية والتمردات في عدد من المناطق وخصوصاً في أفريقيا مثل القرن الأفريقي وجنوب السودان وجنوب أفريقيا.

وعلى الرغم من هذه العقبات والمشاكل إلا إنه لابد من الإشارة إلى ما حملته التجربة التعددية الجديدة من محصلة إيجابية، فقد أصبح البرلمان أكثر قدرة على التعبير عن الإرادة الشعبية نسبياً بعد أن تعرض إلى تحجيم في ظل التجارب السابقة وأخذت بعض دول العالم الثالث تستدعي مراقبين دوليين لتأكيد نزاهة وحرية الانتخابات فيها، وتقلص نسبياً تدخل بعض الحكومات في العملية الانتخابية وتنامي دور البرلمان الرقابي التمثيلي والتشريعي[٣].

---

[١] إبراهيم أبو خزام، الديمقراطية الغربية والعالم الثالث، منشورات مكتبة دار العلوم، بغداد، ١٩٩٧، ص٨١.

[٢] حمدي عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص١٠.

[٣] رياض عزيز هادي، العالم الثالث والديمقراطية التعددية، مصدر سبق ذكره، ص٩.

الخلاصة

في نهاية المبحث لابد من القول إن التطورات التي شهدها العالم عامة والعالم الثالث خاصة أكدت أن الاتجاه نحو الديمقراطية التعددية هو اتجاه قوي وهو حقيقة لا تقبل الجدال في تلك المرحلة، فبعد أن كانت التعددية محدودة الانتشار في دول أسيا وأفريقيا خلال العقود المنصرمة أصبحت هي القاعدة بغض النظر عن الصعوبات والعقبات وذلك يفسره أن هناك اتجاهاً عالمياً متزايداً ومنظماً نحو الديمقراطية والتي أصبحت واحدة من مفردات الصراع في ظل الأوضاع الدولية بعد نهاية الحرب الباردة.

الفصل الرابع

التأثير الخارجي بعد الحرب الباردة

المبحث الأول

التحديات التي واجهت النظم السياسية في دول العالم الثالث

المقدمة

إن دول العالم الثالث واجهت في عالمنا المعاصر تحديات ضخمة وذات طبيعة معقدة وممتدة، تزايدت مخاطرها طردياً مع التقدم العلمي والتكنولوجي المتسارع للعالم الغربي والمتغيرات الدولية التي أفضت إلى انهيار الاتحاد السوفيتي وكتلته الشيوعية (الشرقية) وتراجع دور طروحات (العالم الثاني) بوصفه نموذجاً للتنمية والتطور والتقدم وقطباً موازناً في النظام السياسي الدولي وتفاعلاته.

على هذا الأساس، يفترض المبحث: "إن دول العالم الثالث عانت من تحديات التهميش والهوية والاختراق متعدد الجوانب لسيادة الدولة ونظامها السياسي".

المطلب الأول

تحدي التهميش

لقد أفرزت المتغيرات الدولية المتسارعة (١٩٨٥- فصاعداً) تأثيرات بالغة الأهمية في دول العالم الثالث في مختلف الميادين والمجالات ومنها نظمها السياسية المتنوعة.

وأدى انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك كتلته في بداية العقد الأخير من القرن العشرين، إلى هيمنة الولايات المتحدة الأميركية على النظام السياسي الدولي، وانفرادها به، الأمر الذي جعل أغلبية الأنظمة السياسية لدول العالم، تتساق خلف أفعال وردود أفعال السياسة الأميركية، وأنماط حركتها الدولية.

وبدا يتبلور اتجاه لعولمة القيم الغربية في السياسة والاقتصاد وتسخير كل الوسائل المتاحة لتكريسها بوصفها مبادئ وقيماً للنظام الدولي "الجديد"، مما جعل الأنظمة السياسية في دول العالم الثالث أقل قدرة على الحركة واقل مرونة في التوجهات في ظل هذا النظام الأحادي، أي بعكس ما كانت عليه في ظل نظام توازن القوى الثنائي[١].

وكانت الآثار السلبية أسوأ في النظم المتحالفة مع الاتحاد السوفيتي، حيث فقدت دعمه المتنوع لقضاياها مما أضعف مواقفها السياسية الرسمية، وانسحبت الأمر ذاته على حركة عدم الانحياز وتراجع دورها الدولي حيث دخلت القرن الحادي والعشرين وهي في أضعف حالاتها.

وفي ظل تطبيقات العولمة (Globalization)، تبين أن أغلب دول العالم الثالث ونظمها السياسية لا يمكنها الاستفادة من تلك التطبيقات، لذا فأن أخطر ما كان يهددها هو ظاهرة تهميشها التي تعمقت باضطراد[٢]، خاصة إذا ما أخذنا بالحسبان تحول مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى أداة في يد الولايات المتحدة التي سيطرت على عمليات اتخاذ القرارات فيه وهمشت فعلياً دور ووزن بلدان العالم الثالث في المنظمة الدولية[٣]، والذي تزايد منذ بدء مرحلة الوفاق الدولي وما آلت إليه من تفاعلات وتداخلات في حركة السياسة العالمية، وتفاقم خطر التهميش مع سقوط الاتحاد السوفيتي وتفكك معسكره، والأمر نفسه انسحب على المنظمات السياسية والاقتصادية لبلدان العالم الثالث[٤].

---

[١] أحمد شكر الصبيحي، مصدر سبق ذكره، ص١٤٣.

[٢] رياض عزيز هادي، العالم الثالث اليوم (قضايا... وتحديات)، مصدر سبق ذكره، ص٦٩.

[٣] أنظر: أحمد بهي الدين، مشروع كوفي عنان لإصلاح الأمم المتحدة، السياسة الدولية، العدد ١٣٠، القاهرة، أكتوبر، ١٩٩٧، ص١٧٩.

[٤] أنظر: سيار كوكب الجميل، العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط- مفاهيم عصر قادم، بيروت، ١٩٩٧، ط١، ص٢٦٠.

وتعاملت دول العالم الثالث مع هذا التحدي عن طريق الأساليب الآتية[1]:

١. الانعزال، كما حدث في كوريا الشمالية وبورما، بهدف اتقاء الاختراق الثقافي وعدم القدرة على تحمل تكاليف المشاركة في المجتمع الدولي الباهضة الثمن في ظل الهيمنة الغربية.
٢. الانسياق بالسير في ركب الغرب والقبول بقيمة ومؤسساته.
٣. محاولة التوازن، وذلك بإيجاد توازن اقتصادي وعسكري والتعاون مع مجتمعات غربية مع الحفاظ على المؤسسات والقيم المحلية أي العمل على التحديث دون التغريب.

وقد تمثل التهميش في كافة مجالات التفاعلات الدولية الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية الإستراتيجية العسكرية.... الخ وكما سنرى لاحقاً في سياق الحديث.

المطلب الثاني

تحدي الهوية

أفضت المتغيرات الدولية المعاصرة إلى انهيار وتفكك (العالم الثاني) المعسكر الشيوعي السوفيتي وكتلته، وانسحاب (العالم الثالث the third world) كمجموعة أو مجموعات تبحث عن طريق خاص بها، وأدى ذلك إلى أن يتحول الجميع إلى (جنوب)، بينما مثل المعسكر الرأسمالي (العالم الأول) (الشمال)، وبذلك تحول الصراع بين (الشمال) و (الجنوب) بعد أن كان بين (الشرق) و (الغرب)، ولكن بمضامين جديدة ليست أيديولوجية بالدرجة الأولى[2]، خاصة بعد أن تقطعت الصلات السياسية السابقة بين الطرفين (الشمال المتقدم، والجنوب المتأخر) اللذين أصبحا ضدين وأن سار الجنوب في رعاية الشمال نظراً لتباين المصالح والثقافات والأساليب المتنوعة[3].

كما إن اتساع الفجوة متعددة الجوانب (علمية، وتكنولوجية، واقتصادية... الخ) بينهما، زيادة على ذلك انهيار القطب السوفيتي....، أدى إلى تراجع الحديث عن عالم متعدد العوالم، وبدء حديث جديد عن عالمين هما: عالم الأقلية المرفهة (أو عالم الشمال) وعالم الأكثرية المحرومة، (أو عالم الجنوب)[4].

---

(١) بكري محمد خليل، الدوافع الأيديولوجية في مفهوم هنتنغتون حول صدام الحضارات، آفاق عربية، كانون الثاني، شباط، ٢٠٠٠، ص١٣.

(٢) أنظر: رياض عزيز هادي، مصدر سبق ذكره، ص١٥؛ أحمد بهي الدين، مصدر سبق ذكره، ص١٨٠.

(٣) سيار كوكب الجميل، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٧.

(٤) سيار كوكب الجميل، مصدر سبق ذكره ، ص٢٥٨.

وأصبح عالم (الجنوب) يضم الأقلية الشيوعية المتبقية (الصين وكوريا الشمالية، وفيتنام، ولاوس، وكوبا) التي تميزت بكونها تمثل كتلة بشرية كبرى في العالم، وتتميز بأيديولوجيتها في أنظمتها السياسية.... كما ضم الأنظمة الاشتراكية- القومية (العراق، وليبيا....)، وضم الأنظمة الثيوقراطية ذات الطريق الخاص (إيران....)، ويضم بقية الأنظمة السياسية الأخرى في أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية... (الموالية لعالم الشمال)، وكذلك العالم الثالث في المنظمة الدولية فأن مستقبل هويته اتجه نحو التفتيت وبالتالي الانحسار أو الانحلال إلى تكتلات متعددة (الكتلة الكورية)، و(الكتلة الهندية وشملت: الهند وباكستان وبنغلادش)، و(الكتلة الصينية وشملت: الصين ومنغوليا والهند الصينية) و(الكتلة العربية)، و(كتلة وسط أفريقيا)، و(كتلة أفريقيا الجنوبية) و(كتلة أمريكا الجنوبية)[١].

لقد انعكس ما تقدم على مفهوم (العالم الثالث) الذي تأصل بوصفه جزءاً مهماً من هوية هذه البلدان، ليغدو غير منسجم واقعياً مع إفرازات المتغيرات الدولية الجديدة على نطاقه المكاني، لذلك برز مفهوم (عالم الجنوب) بإزاء (عالم الشمال) كونه أكثر ملائمة "وأكثر قدرة على التعبير عن الواقع الموضوعي للدول التي شملها، فضلاً عن دوره في تأكيد انفصالها جغرافياً، واختلافها اقتصادياً، وتباينها حضارياً، وتناقضها استراتيجياً مع دول العالم الشمال"[٢]، فضلاً عن كونه قد أشار إلى نطاق مكاني أوسع، وبرزت خصوصيات الأنظمة السياسية ومصالحها وسياساتها الخاصة بإزاء الأخرى سواء كانت من عالم الجنوب أم عالم الشمال، وبذلك نجد هوية (العالم الثالث) قد تعرضت للتشويه والانحسار (مفهوماً ومضموناً) في عالما المعاصر[٣].

إن كل ما تقدم قد تعمق مع عمليات التحديث الاقتصادي والتغيير الاجتماعي في كل أنحاء العالم الذي أدَّى إلى فصل الشعوب عن الهويات المحلية القديمة والراسخة، كما أضعف الدولة، الأمة بوصفها مصدراً للهوية[٤].

ولاسيما إن العولمة سعت إلى خلق أطار مؤسس يهيمن على العالم ويستند إلى خلق تجانس في المفاهيم والمؤسسات وآليات عمل الاقتصاد العالمي والأسواق العالمية الإنتاجية والمؤسساتية والاقتصادية مع خلق تكامل بين الأنشطة البيئية الاقتصادية الكونية وتصغير حجم القطاع العام ونشاط الدولة الاقتصادية، وانطوت العولمة طبقاً لهذه الأهداف والمقومات

---

[١] أنظر: رياض عزيز هادي ، مصدر سبق ذكره، ص١٦-١٨و ص٥٩.

[٢] أنظر: المصدر نفسه، ص٦٠.

[٣] أنظر بنفس المعنى: سيار كوكب الجميل، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٧.

[٤] صاموئيل هانتنغتون، الصدام بين الحضارات، في صدام الحضارات، صاموئيل هانتنغتون وآخرون، شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٥، ط١، ص٢٠.

على تبني أيديولوجية عناصرها الأساس استهدفت محاربة الذاكرة الوطنية والتاريخية والوعي والهوية بما شكلت خطراً لا يمكن تجاهله على عالمنا... ودول العالم الثالث تحديداً خاصة فيما يتعلق بكفاحها ونضالها ضد التخلف والتبعية وتعزيز مساعيها في التنمية[١].

على هذا الأساس كان نضال حركة عدم الانحياز أمام عقبات تمثلت قوته بقوة عناصر العولمة، وأن هناك علاقة تأثير طردية بين العولمة واختراق الخصوصيات الثقافية للعالم الثالث وغيرها، كما سنرى لاحقاً.

المطلب الثالث

الاختراق

إن للمتغيرات الدولية الجديدة دوراً فاعلاً في تسريع وتعميق عمليات اختراق سيادة (Soverignty) دول (العالم الثالث) ونظمه السياسية، بمختلف الميادين: الاقتصادية والسياسية والعسكرية، "أو تضع قيوداً عليها"[٢]، ومرد ذلك إلى تسارع آليات (Mechanism) التقدم العلمي والتكنولوجي في العالم والمتساوقة طردياً مع فعاليات العولمة وتوسيع نطاقها. ويمكن إجمال أدوات الاختراق بما يأتي:

أولاً صندوق النقد الدولي (IMF):

تهدف برامج إعادة هيكلية النظام التي يقترحها الصندوق على بلدان العالم الثالث إلى جعل اقتصاداتها تتحول إلى اقتصاديات رأسمالية حرة مندمجة في إطار النظام الرأسمالي العالمي بصورة عضوية، وتصبح المهمة الأساس هي تعديل مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد المحلي وخفضه بما يتناسب مع مستوى الغرض الكلي، وتحسين وضع ميزان

---

[١] أنظر: علي عبد الله، العولمة التحديات والأبعاد المستقبلية، مجلة النبأ، العدد ٥٧. ٩-٧-٢٠٠١، من Internet، ص١-٨.

[٢] سعد الشلماني، العولمة والدولة القومية، المستقبل العربي، العدد ٢٥٣، م. د. و. ع، بيروت، آذار، ٢٠٠٠، ص١٦٥.

المدفوعات بواسطة تحرير الاقتصاد، وتخفيض سعر الصرف، وتخفيض الأنفاق العالم، وإلغاء الدعم الحكومي، وبيع القطاع العام للقطاع الخاص[١].

ويقوم الصندوق بإخضاع الدول المتلقية للقروض لإجراءات التكييف الاقتصادي (Adaptation)، التي تتم من خلالها إعادة هيكلية الاقتصاد والمنهج الفكري والإيديولوجي ومسارات التنمية وتطبيق مفاهيم الخصخصة (Privatization) والاقتصاد الحر ومفاهيم الحريات السياسية وحقوق الإنسان والديمقراطية (ذات المكاييل المتعددة)[٢].

ومن أهم النتائج السلبية المترتبة على ذلك:

١. فقدان الاستقلال الذاتي للسياسة العامة للدولة، جراء الالتزامات التي تتعهد بها البلدان في الاتفاقيات الدولية، والتي من شأنها زيادة الانفتاح المالي وتفكيك الحواجز، وبالتالي الحد من قدرة الحكومات على استعمال أدوات السياسة الاقتصادية من أجل التأثير في أهداف مثل: حجم الإنتاج، ومستوى العمالة.... وبالتالي التنمية[٣].
٢. إن إزالة الدعم أو تخفيضه للسلع الاستهلاكية الأساس، يؤدي إلى زيادة الأسعار وانخفاض الاستهلاك ثم إلى تخفيض الإنفاق الاستثماري الحكومي، والذي يؤدي إلى تدهور في البنية الأساس، كما أن تخفيض الإنفاق العام على المرافق العامة والأمن والدفاع يؤدي إلى إشاعة الفوضى وعدم الاستقرار وتهديد واستهداف الأنظمة السياسية[٤].
٣. تسبب إتباع برامج التكيف الهيكلي تطويعاً لمطالب العولمة إلى ارتفاع نسبة البطالة، وانخفاض عوائد العمل في العالم الثالث، وتفاقم التبعية الغذائية، وتفاقم ظروف البيئة عالمياً وتدهور النظم الصحية والتعليمية، وتفكك نظم إنتاجية في العديد من البلدان، واستمرار تضخم عبأ الديون الخارجية ووضع عوائق متصاعدة في سبيل تدعيم النظم الديمقراطية الحقيقية كل بحسب خصوصياتها (Deterring Democracy)[٥].

---

[١] مصطفى محمد العبد الله وآخرون، التصحيحات الهيكلية والتحول إلى اقتصاديات السوق في البلدان العربية، في كتاب الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوخصة في البلدان العربية، م. د. و. ع، بيروت، ١٩٩٩، ط١، ص٤٠.

[٢] عصام عبد الغني، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٩-٢١٠.

[٣] رياض عزيز هادي، مصدر سبق ذكره، ص٧٧-٨٠.

[٤] ثامر كامل محمد، التحولات العالمية ومستقبل الدولة في الطن العربي، مركز المستقبل العربي للدراسات الإستراتيجية، عمان، ٢٠٠٠، ط١، ص٢٩١.

[٥] أنظر: هالة حكمت محمود، الانسلاخ عن العولمة، متابعات دولية، العدد ٣٠، مركز الدراسات الدولية، بغداد، ٢٠٠٠، ص٤.

ثانياً الشركات المتعددة الجنسيات

(Transnational Corporations):

تميزت هذه الشركات بضخامة الحجم وامتداد نشاطها العالمي، وتعدد مجالات منتجاتها، وابتكارها واحتكارها للتكنولوجيات المتقدمة، وتهدف إلى السيطرة على النشاط التجاري والاقتصادي العالمي، والسيطرة على حركة رأس المال وأسواقه، وعلى سوق التكنولوجيا العالمية وتحقيق الأرباح الكبيرة والسريعة من خلال احتكارها العالمي للتجارة والمال والتكنولوجيا المتطورة واستغلالها الاختلافات القائمة في مستويات النمو والتقدم الاقتصادي والتكنولوجي والاختلافات في النظم التشريعية والضريبية والمالية والنقدية بين الدول[١].

وجاء في تقرير الاستثمار العالمي الذي أعدّه (الانكتاد) لعام ١٩٩٨ بأن عدد هذه الشركات وصل إلى (٥٣،٠٠٠) شركة وعدد الشركات الفرعية التابعة لها (٤٥٠،٠٠٠) شركة وبلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي (٩،٥) تريليون دولار عام ١٩٩٨، فيما كان بحدود (٥،٢) تريليون دولار عام ١٩٩٥ واتسع نطاق الاستثمار الأجنبي المباشر بأنشطة الشركات التي اتخذت أشكالاً متعددة.... فقد بلغ إجمالي المبيعات في الأسواق الدولية المشتركة في هذا الإنتاج على ما يقارب (الثلثين) من حجم التجارة العالمية[٢] بعد أن بلغت هذه المبيعات عام ١٩٩٥ حوالي (١١،٤) تريليون دولار وهي مثلت (٤٥%) من الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم البالغ (٢٥،٣) تريليون دولار في ذلك العام[٣].

وبانتقال تطبيقات العولمة إلى العالم الثالث ظهرت فيه شركات متعددة الجنسيات، ومع صغر حجمها في السياق العالمي، تضاعفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للخارج من البلدان النامية بوصفها نصيباً من التدفقات العالمية من حيث الأهمية النسبية حيث ارتفعت من (٥%) أي (٢٢) مليار دولار في المدة (٨٠-١٩٨٤) إلى (٣٧%) في عام ١٩٩٨ أي (١٤٩) مليار دولار من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج إلى بلدان العالم الثالث، ونشأت معظم الاستثمارات في عدد صغير من الاقتصاديات الحديثة التصنيع في أسيا وأمريكا اللاتينية.... وازدادت أهمية التدفقات الإقليمية ولاسيما في أسيا... في تسعة من الاقتصاديات

---

[١] محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القوميات ومستقبل الظاهرة القومية، مصدر سبق ذكره، ص٩.

[٢] برهان محمد نوري، آفاق التطورات الدولية المعاصرة، العولمة وتحرير التجارة، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩١، ص١٥٥. كذلك أنظر:

Unctad, world investment report ١٩٩٨ trends and determinants, printed United Nation, Geneva, September.

[٣] عبد علي كاظم المعموري، العولمة: محاولة الرأسمالية للتكيف مع أزمتها، دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، العدد الأول، ٢٠٠٠، ص٢٢.

النامية الأسيوية المهمة زاد نصيب ما تستأثر به هذه الاقتصاديات في مجموع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر من (٢٥%) إلى (٧٣%) عام ١٩٩٨[١].

ونتيجة لسياسات التحرير الاقتصادي الجديدة فقد دخل الاستثمار الأجنبي على مجالات كانت مقفلة بوجه هذا الاستثمار مثل الاتصالات والبث الإذاعي والطاقة وتم تبسيط الإجراءات في طريق ذلك العمل، فقد أجرى ٧٦ بلداً ١٥١ تغيراً في النظم الحاكمة للاستثمار الأجنبي المباشر في عام ١٩٩٧ بعد أن كانت ٣٥ بلداً عام ١٩٩١[٢].

إن الدخول إلى هذه الميادين ترك حتماً أثراً جابه أغلب دول العالم الثالث بتحد جديد جعل سيطرتها على أقاليمها قلقة وغير مستقرة.

ويمكن إجمال أهم الآثار السلبية للشركات متعددة الجنسيات في دول العالم الثالث بما يأتي[٣]:

١. الآثار الاقتصادية:

أ- قيامها بتمويل (٦٠%) من عملياتها عن طريق مصادر محلية في الدول المضيفة، وتحويل أكثر من (٩٠%) من أرباحها إلى بلدانها الأم، مما انعكس على أسعار صرف العملات في الدول المضيفة التي لا تقوى على منافستها.

ب- السيطرة على أكثر من (٧٠%) من صادرات البلدان المضيفة وهذا كان يعني نقل دخل حقيقي منها، واستنزاف رأس مال تجاوز ما استلمته من عائدات.

ج- تعمق الفوارق الهيكلية في شروط التجارة الدولية حيث تكرست تبعية أنظمة دول العالم الثالث إلى أنظمة الدول الصناعية.

٢. الآثار الاجتماعية:

أ- تستقدم العمالة الأجنبية لتنفيذ مشروعاتها في العالم الثالث وهي تكون جاليات تدين بالولاء لبلدانها الأصلية ونظمها السياسية، كما تؤثر في الثقافة والقيم والعادات والاتجاهات في الدول المضيفة ومن ثم في أنظمتها السياسية.

ب- يعد التدويل الذي تمارسه هذه الشركات أداة فاعلة لإدخال العادات والأفكار والترويج لنماذج وأنماط سياسية أو اقتصادية معينة.

٣. الآثار السياسية والأمنية:

---

[١] برهان محمد نوري، مصدر سبق ذكره، ص١٦٢.

[٢] The world investment report ١٩٩٨, Op, Cit.

[٣] لمزيد من التفاصيل، أنظر: ثامر كامل محمد، مصدر سبق ذكره، ص٢٨٢-٢٨٥.

أ- تؤثر في السياسات الوطنية للدول المضيفة من خلال التأثير في التركيب الاجتماعي والعمل على خلق قطاعات أو (نخب) سياسية واقتصادية واجتماعية مما يؤدي إلى تكوين تركيبة جديدة من الإداريين والتكنوقراط تتخطى في رؤيتها الذاتية حدود بلدانها. وتدعو لقيام نظم سياسية واقتصادية متوافقة مع تطبيقات العولمة... مما قد يسبب في تنمية تباينات اجتماعية وفكرية وعقائدية قد تقود إلى مزيد من التوترات السياسية والاجتماعية.

ب- إنها تقدم المعلومات والتقديرات والمقترحات وتوفر الأغطية للكثير من النشاطات، وفي بعض الحالات تساعد في تنفيذ السياسات لبلدانها الأم.

ج- تتدخل في الشؤون الداخلية، وتعمل على استهداف الأنظمة السياسية المناهضة لسياسات حكومات دولها الأم، وقد تتدخل في الانتخابات المحلية من خلال التأثير في الحملات الانتخابية، وتسعى للتأثير في القرارات التشريعية بما يخدم أهدافها ومصالحها.

د- من خلال ما تقدم فإنها بالتأكيد كانت ذات أثر سلبي على إرادة صانع القرار السياسي في دول العالم الثالث.

ثالثاً. منظمة التجارة العالمية (W.T.O):

بعد التوقيع على إنشاء هذه المنظمة في مؤتمر مراكش (١٥-٤-١٩٩٤) التي تضمنت (٢٨) اتفاقاً دولياً، ودخل في عضويتها أكثر من (١٣٠) دولة تمكنت الولايات المتحدة الأميركية من تعزيز زعامتها للاقتصاد العالمي، ويمكن إجمال أثارها في أنظمة دول العالم الثالث بما يأتي:

١. إن التشديد على حقوق الملكية الفكرية قد أدى إلى ارتفاع تكلفه الحصول على التقنية والمعلومات أمام دول العالم الثالث[1].

٢. وقوع شركات العالم الثالث فريسة للشركات الغربية وهي لم تكن قادرة على تطوير آليات لحماية نفسها، وصعوبة تلبية المستويات العالية التي فرضتها البلدان الصناعية سواء تعلق الأمر بالمنتوجات الزراعية أو الصناعية، وترتب على دول العالم الثالث كخطوة أولى وأساس في هذا الاتجاه تبني أنظمة مستويات عالية معادلة أو مثيلة وتطوير

---

[1] هاني لبيب، الجات والتبعية الثقافية، عرض كتاب مصطفى عبد الغني، المستقبل العربي، العدد ٢٣٤، م. د. و. ع، بيروت، آب، ١٩٩٨، ص١٥٤-١٥٥.

وسائل فرض هذه المستويات، وأن الإخفاق في تحقيق ذلك كان يؤدي إلى عرقلة تنمية قدرات دول العالم الثالث التصديرية[١].

٣. تغير بنية الاقتصاديات النامية ليتأتى من خلاله تغير في نمط الطلب وحجمه على وفق مقاييس المنظمات الاقتصادية الدولية وتحويل هذه الاقتصاديات إلى اقتصادات السوق، إلا إنها لم تكن تتمتع بكفاءة تنافسية وإنتاجية مع الاقتصادات المتقدمة[٢].

٤. إن إزالة القيود غير الاقتصادية عن حركة التجارة الخارجية ترتب عليها زيادة تكاليفها، وفي ظل حدود ربحيتها النسبية فأن أسعارها أخذت بالارتفاع، مما رتب على دول العالم الثالث مديونية خارجية بسبب محاولتها المحافظة على مستوى الطلب على السلع الإستراتيجية[٣].

رابعاً. تحديات المجتمع المدني (الديمقراطية وحقوق الإنسان):

في ظل الوضع الدولي، تأثرت دول العالم الثالث في حركة حقوق الإنسان بسبب: تغير موازين القوى الدولية وبزوغ عهد جديد في معالجة قضايا حقوق الإنسان، زيادة على انحسار دور دول العالم الثالث أيضاً في منظمة الأمم المتحدة مما ترتب على ذلك تطوير النظرة إلى حقوق الإنسان، حيث أصبح الإنسان الفرد هو المحور الجديد، وتطورت الرقابة على الالتزام بوثائق حقوق الإنسان وتنفيذها من خلال لجان حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ولمنظمات أخرى، زيادة على زوال حماية العديد من دول العالم الثالث التي كان يوفرها أحد الأقطاب لها في ظل الحرب الباردة. وبذلك أصبح العالم الثالث موضوعاً لقضايا حقوق الإنسان بدلاً من أن يكون أحد القوى الفاعلة في حركتها[٤].

وأصبحت قضايا حقوق الإنسان تدخل في الاختصاص الدولي استناداً إلى ما يأتي[٥]:

١. إن السيادة ليست مطلقة بل هي مقيدة بحدود الأمن والسلم الدوليين وقواعد القانون الدولي.

---

[١] أنطوان زحلان، نقل الحساب إلى الألفية الجديدة، المستقبل العربي، العدد ٢٥٤، م. د. و. ع، بيروت، نيسان، ٢٠٠٠، ص٢٤.

[٢] سالم توفيق النجفي، متضمنات النظام الاقتصادي الرأسمالي الجديد المنهج الاقتصادي للعولمة، دراسات اقتصادية، العدد الثالث، الرابع، بيت الحكمة، بغداد، ٩٩-٢٠٠٠، ص١٧.

[٣] المصدر السابق، ص١٨.

[٤] رياض عزيز هادي، العالم الثالث وحقوق الإنسان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٠، ط١، ص٢١-٢٩.

[٥] المصدر السابق، ص٥١-٥٢؛ أحمد شكر الصبيحي، مصدر سبق ذكره، ص١٤٩-١٥٠.

٢. إن مواد ميثاق الأمم المتحدة (٥٥) و (٥٦) قد نقلت هذه الحقوق إلى الاختصاص الدولي.
٣. إن نص المادة (١٣) (الفقرة ب) من ميثاق الأمم المتحدة تشير إلى إنماء التعاون الدولي من أجل تحقيق حقوق الإنسان، والمادة (٦٢) (فقرة ٢) تنص على أن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يقدم توصيات فيما يختص بإشاعة حقوق الإنسان والحريات الأساس ومراعاتها.

وهذا يؤكد اختصاص الأمم المتحدة في قضايا حقوق الإنسان.... وأهم المنافذ للاستعمال السياسي لحقوق الإنسان والتدخل الدولي فيها على الصعيد الداخلي للدول هي: القوميات والأقليات والتكوين الهش للوحدة الوطنية، وتراكم انتهاكات حقوق الإنسان في دول معينة واعتماد آليات الحماية والشكاوي والمقررين الخاصين والمراقبين والمعلومات عن أوضاع حقوق الإنسان التي أخذت تتطور عن طريق المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام المختلفة...

واتساقاً مع ما تقدم حاولت الولايات المتحدة الأمريكية ودول غربية أخرى استغلال الطروحات المثالية للوضع الدولي الجديد وضمنها شعارات حقوق الإنسان بوصفها أغطية لتنفيذ مخططاتها وتحقيق غاياتها وأهدافها في تقسيم المجتمعات وتجزئة الدول، ويعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي (٦٨٨) في ١٩٩١/٤/٥ تطبيقاً عملياً لهذه السياسات ولتحقيق تلك الغايات والأهداف في العراق[1].

زيادة على ما ذكر لابد من الإشارة إلى مجموعتين من الحقائق مما يلي:

المجموعة الأولى: وتمثلت بمعضلات الديمقراطية في العالم الثالث والتي انصبت في التخلف والأمية والفقر، ووضع المرأة والانقسامات الإقليمية والطائفية والعشائرية ونمط المؤسسات القانونية والسياسية وتأثيرات المرحلة الاستعمارية والتدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية مما يفسر حرمان مجتمعات العالم الثالث آنذاك من تحقيق الإجماع بين فئاتها السياسية الفاعلة على حد أدنى من القيم التي ضمنت استمرار التنافس الديمقراطي في جو سلمي[2].

المجموعة الثانية: وتعلقت بازدواجية التعامل مع دول العالم الثالث في موضوع الديمقراطية وحقوق الإنسان، فهنالك دول ليست ديمقراطية ولا يوجد فيها أي حزب سياسي

---

[1] ينظر: أحمد شكر الصبيحي، مصدر سبق ذكره، ص١٥٠.

[2] محمد فريد حجاب، أزمة الديمقراطية الغربية وتحدياتها في العالم الثالث، في علي خليفة الكواري وآخرون، مسالة الديمقراطية في الوطن العربي، م. د. و. ع، بيروت، أيار، ٢٠٠٠، ط١، ص٩٣.

(دول الخليج العربي)، وأخرى تنتهك يومياً حقوق الإنسان وبشكل صارخ (الكيان الصهيوني)، وهي تعد من أقوى الأطراف علاقة مع العالم الأول عامة والولايات المتحدة خاصة. بينما يتم الضغط على أنظمة سياسية معينة بهدف التعبير الذي لا يخدم مصالحها القومية بل مصالح الضاغطين (الولايات المتحدة) والذين كانوا يخشون من أي تغيير (غير مسموح به) من خلال الديمقراطية خاصة في مناطق محددة وعلى سبيل المثال لا الحصر (شمال أفريقيا والشرق الأوسط....)، فعندما خرجت شعوب هذه البلدان مستنكرة وشاجبة ومدينة للعدوان الأمريكي الصهيوني الأطلسي على العراق معبرة في ذلك عن توجهاتها الحقيقية بات الخوف حينها من الديمقراطية نفسها بأن توصل أشخاصاً للسلطة يمثلون الرأي العام والمصالح الحقيقية لشعوبها ومجتمعاتها، وكتحصيل حاصل سيتخذون مواقف سياسية رسمية مناهضة للولايات المتحدة.

خامساً. التحدي التقني والمعلوماتي:

إن ثورة الاتصالات التي بدأت بالتلغراف والتلفون والراديو والتلفزيون، واستمرت الكترونياً عبر الكمبيوتر وأنظمة البث عبر الأقمار الصناعية، وكذلك نقل المعلومات عبر الفاكس والانترنت، زيادة على النقل الجوي، ضيق العالم إلى حد أن المعلومات تنقل والناس يتنقلون من مكان إلى مكان حول العالم في أقل من (٢٤) ساعة مما أدى إلى ضغط الوقت والزمان[١].

وتمثل الثورة الصناعية الثالثة عصب العولمة ومرتكزها الأساس فالمعلوماتية وثورة الاتصالات هي نتاج للاهتمام بالتكنولوجيا والبحث والتطوير، حيث بلغ مجموع الإبداع التكنولوجي في الدول المتقدمة في الوحدات الإنتاجية المختلفة، كما موضح في الجدول الآتي[٢]:

ت	الدولة	نوع الإبداع		
		إبداع جذري	تحول أساس نحو تكنولوجيا أخرى	تحسين تكنولوجي
١.	الولايات المتحدة	٦٣	٧١	٩٧
٢.	بريطانيا	٢١	١١	٨
٣.	ألمانيا	٣	٩	٦
٤.	فرنسا	٣	١١	٢

[١] سعد الشلماني، مصدر سبق ذكره، ص١٤٦.

[٢] عبد علي كاظم المعموري، مصدر سبق ذكره، ص٢٥-٢٧.

	المجموع	٩٠	١٠٢	١١٣

لقد جرت التقدمات العلمية والتقنية بثبات مع التغيير الثقافي والاجتماعي والإداري والسياسي الواسع الانتشار، ومحرك هذه التحولات هو منظومة العلم والتقنية وهذه المنظومة تتألف من عناصر متماسكة ومفصلة وعمليات توحد نشاطات العلماء والمهندسين مع عمل المؤسسات ومع نشاطات البيئة الاجتماعية الاقتصادية- السياسية، ومجتمع من دون (منظومة علم وتقنية) لا يملك المحرك الذي يدير عمليات التنمية الاقتصادية[1].

إن تصاعد وتائر التقدم العلمي والتكنولوجي لدى الدول المتقدمة واستحواذها عليها، جعل دول العالم الثالث عرضة للتأثير والتبعية التكنولوجية، ولاسيما في ظل ظروف عالمية لا يمكن الاستغناء فيها مطلقا عن تداول مفردات التكنولوجيا ولكن ما يشار إليه أن هذا التداول التكنولوجي أصبح طريقاً سهلاً لفرض الهيمنة السياسية وخصوصاً بعد احتكار الدول المتقدمة هذه المفردات كلها.

سادساً. التحدي الأمني الناجم عن النظام الدولي الجديد:

بعد انهيار نظام القطبية الثنائية سعت الولايات المتحدة إلى إقامة نظام أمني دولي يسود فيه مبدأ (سيادة الأمن الدولي بدلا من سيادة الدول) ويقوم هذا النظام على الأسس الآتية[2]:

أولاً: الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات (النافذ المفعول) بوصفها مرجعية قانونية وثائقية.

ثانياً: مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة، جهة تشريعية عالمية.

ثالثاً: حلف شمال الأطلسي (N.A.T.O)، أداة تنفيذية تمتلك وسائل القوة العسكرية المسلحة.

ولم تعد الشيوعية الخطر الأول على العالم الرأسمالي بل أصبح (الإرهاب) و (المخدرات) و (موجات الهجرة) تمثل أخطاراً جديدة تطلبت مواجهتها اختراق الحدود السياسية للدول واختراق سيادتها[3].

ومن الوسائل المستعملة أيضاً المساعدات العسكرية الخارجية التي تقدمها الولايات المتحدة، حيث رصدت (٦،٢) مليار دولار عام ٢٠٠٠ مقارنة بـ(٦) مليار دولار عام ١٩٩٩ لهذا الغرض[1].

---

[1] أحمد شكر الصبيحي، مصدر سبق ذكره، ص١٤٣.

[2] لمزيد من التفاصيل، أنظر: زبيغنيو بريجنسكي، مصدر سبق ذكره، ص٥٨-٦٣.

[3] مجدي حماد، مناقشة (٤)، في أسامة أمين الخولي (المحرر)، العرب والعولمة، مصدر سبق ذكره، ص١٩٧.

وبعد انتهاء حرب (كوسوفو) أعلنت قيادة حلف الأطلسي (NATO) عزمها على تولي إدارة الأزمات الدولية... وهو الأمر الذي فسر على إنه نوع من إحلال الحلف محل مجلس الأمن الدولي في هذه المسؤولية المعقدة[٢].

وهكذا فالنظام الأمني الدولي المفروض على العالم، ضمن إطار تفاعلات العولمة، هيمنت الولايات المتحدة الأمريكية على أسسه الثلاثة، نظراً لتفوقها الاستراتيجي على بقية القوى الأخرى في العالم سواء أكانت من الشمال أم من الجنوب.

---

[١] عدنان السيد حسين، التوازن العسكري، ١٩٩٩-٢٠٠٠، المستقبل العربي، العدد ٢٥٤، م. د. و. ع، بيروت، نيسان، ٢٠٠٠، ص١٥٥.

[٢] المصدر نفسه، ص١٥٦.

الخلاصة

نستنتج من خلال ما تقدم في هذا المبحث ما يأتي:

١. إن العالم الثالث قد جرى تهميشه وهو يعاني من الآثار السلبية الناجمة عن ذلك في الألفية الثالثة.

٢. إن هوية العالم الثالث قد شوهت بعد انهيار العالم الثاني الأمر الذي برز مفهوم عالم الجنوب للدلالة على وجود عالمين (شمال وجنوب)، زيادة على التناقضات المتنوعة بين دول الجنوب نفسها.

٣. إن النظم السياسية في العالم الثالث مخترقة اقتصادياً وتقنياً وأمنياً ومعلوماتياً وثقافياً وعسكرياً من خلال وسائل وأدوات ومؤسسات عالمية- كونية هيمنت عليها الولايات المتحدة زعيمة عالم الشمال والمعسكر الرأسمالي (العالم الأول)، ومثل ذلك انتهاكات متنوعة لسيادة دول العالم الثالث التي لم تعد مطلقة بل نسبية.

المبحث الثاني

إشكالية النظام السياسي الأمثل

المقدمة

واجهت الأنظمة السياسية في العالم الثالث العديد من الأزمات والمشاكل التي أثرت في أدائها لوظائفها وبالتالي استقرارها واستمرارها.

وعلى هذا الأساس، يفترض المبحث: "إن النظم السياسية في العالم الثالث عانت من أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية... ذات علاقة عكسية مع أداء وظائفها واستقرارها".

لذلك تم تقسيم هيكلية هذا المبحث إلى ما يأتي:

١. المطلب الأول: أزمات النظم السياسية في العالم الثالث.

٢. المطلب الثاني: بدائل مقترحة للنظم السياسية في العالم الثالث.

المطلب الأول

أزمات النظم السياسية في العالم الثالث

إن دول العالم الثالث عانت من الآثار والنتائج السلبية المتنوعة في مختلف المجالات الناجمة عن الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية...

ويمكن إجمال أهمها وبإيجاز كما يأتي:

١. أزمة المشاركة السياسية:

أشارت تلك الأزمة إلى ضعف تأثير الرأي العام (الشعب) في عمليات صنع القرارات التي أصدرتها السلطة في الميدانين الداخلي والخارجي.

ويمكن تعليل ذلك بتسلط الحكم الفردي وبالتخلف وما ارتبط به من ظواهر الأمية والجهل الذي أدى إلى ضعف الوعي السياسي المتفاعل مع عدم كفاية الموارد الحياتية والمعيشية، كما أن الممارسة الديمقراطية التي خضعت لمتطلبات وشروط خارجية هي ديمقراطية هشة جعلت من المشاركة السياسية عملية شكلية لإضفاء الشرعية على أنظمة سياسية نالت مسبقاً الدعم والتأييد الخارجيين من أجل الاستمرار بالسلطة[1].

---

[1] مها عبد اللطيف الحديثي، مصدر سبق ذكره، ص١٩٨.

٢. أزمة الشرعية والمشروعية:

تعلقت هذه الأزمة بطرائق الوصول إلى السلطة في الأنظمة السياسية لدول العالم الثالث، وشرعية بقائها إلى أمد غير محدد، بالقياس إلى الدستور أو إلى نسب إنجاز وظائفها وتحقيقها للأهداف المعلنة، أو إلى ضمانها لحقوق الإنسان وحرياته الأساس والسياسة...

واستناداً على ما تقدم كانت تقاس مشروعية قرارات السلطة السياسية في أنظمة العالم الثالث وأفعالها وردود أفعالها على الصعيدين الداخلي والخارجي.

٣. أزمة المؤسسات الدستورية والسياسية الحقيقية:

إن تلك المؤسسات كانت قد أنشئت في ظل الظاهرة الاستعمارية واستمرت لمرحلة فيما بعد تحقيق الاستقلال الشكلي وبعدها قامت العديد من النظم السياسية في العالم الثالث بإقامة مؤسسات وطنية جديدة وقسم منها تبنى مؤسسات على وفق النمط الغربي أو الشرقي (الرأسمالي أو الشيوعي)، وأخرى احتفظت بالمؤسسات التي أنشأها المستعمر (أفريقيا).

وهكذا نلاحظ إن إقامة المؤسسات وتغيرها كان بدوافع تخدم السلطة أكثر مما تخدم المجتمع في العالم الثالث لهذا كانت مؤسسات (شكلية) وليست (فعلية)، في أغلب الأحوال.

٤. الدور الكبير للمؤسسة العسكرية (الجيش):

إن دور المؤسسة العسكرية كان يتناسب تناسباً عكسياً مع دور الأحزاب السياسية خاصة والديمقراطية عامة... حيث وجد الجيش في ضعف النظام السياسي والأحزاب السياسية فرصة ليقدم نفسه بوصفة قوة سياسية بديلة لإنقاذ البلاد، حيث تعرضت دول العالم الثالث للمزيد من الانقلابات العسكرية في أعقاب موجة الديمقراطية، وتلك الانقلابات أكدت أن التراجع في دور المؤسسة العسكرية كان نسبياً، فقد وقع انقلاب عسكري في هاييتي عام ١٩٩٠، وتدخل الجيش بانقلاب عسكري في غامبيا ضد حكم الرئيس (داودا جاوارا) قادة الملازم (باياجامي)[١].

وفي جزر القمر وقعت ثلاثة انقلابات عسكرية للمدة من ١٩٩٢-١٩٩٥ ثم جرى انقلاب عسكري رابع في عام ١٩٩٩ بقيادة (أزالي أسومافي)[٢].

---

[١] جريدة الجمهورية، بغداد، العدد ٨٧٨٥، ٢٧ تموز، ١٩٩٤.

[٢] محمد بدري عبد، المطالب الانفصالية في جزر القمر، السياسة الدولية، العدد ١٣١، يناير، ١٩٩٨؛ جريدة الجمهورية، بغداد، العدد ١٠٢٧٤، ٣٠ نيسان، ٢٠٠٠.

وسيطر (ساني أباتشا) على السلطة في نيجيريا في ١٧ تشرين الثاني عام ١٩٩٣ عندما أطاح بالرئيس (إبراهيم بابا نجيدا) وبقي أباتشا في السلطة حتى وفاته في ٨ حزيران عام ١٩٩٨[١].

ووقع انقلاب الجنرال (برويز مشرف) في ١٢ تشرين الثاني عام ١٩٩٩ وأطاح بحكومة رئيس الوزراء (نواز شريف) في الباكستان بعد أحد عشر عاماً من الديمقراطية فيها[٢].

واستطاع الجنرال (بيلمو ساندوفال) أن يطيح بانقلاب عسكري بالرئيس (جميل معوض) في كانون الثاني من عام ٢٠٠٠[٣].

إن هذه الانقلابات والتمردات التي حصلت عكست أزمة التحول الديمقراطي، وهذه الأزمة دليل على شكلية هياكل ومؤسسات هذه الدول، كما إنها تؤكد أن مسالة الديمقراطية لم تكن محسومة، وعدم الحسم هذا لم يأت من فراغ بل كان نتيجة ضعف المؤسسات السياسية وعدم اكتمال بنائها، مما جعل الظروف مهيأة أمام المؤسسة العسكرية للتدخل في الحياة السياسية.

ولا شك إن للمتغير الخارجي دوراً كبيراً في تطويق الانقلابات العسكرية ولاسيما في حالات التغير السريع فقد سعت الولايات المتحدة إلى التدخل في هاييتي وإعادة رئيسها المخلوع إلى الحكم، كما أنها جمدت مساعداتها المالية إلى بوروندي بعد الانقلاب الذي وقع فيها في ٢٥ تموز عام ١٩٩٦[٤].

وقررت مجموعة دول (الأكواس) في غرب أفريقيا فرض حصار بحري وحظر اقتصادي ضد (سيراليون) لإجبار قائد الانقلاب العسكري (جون بول كروما) بالتنحي عن السلطة بعد إطاحته بالرئيس المنتخب (أحمد تيجان كابا)، وفعلا دخلت قوات مدعومة من هذه الدول واستطاعت إعادة الرئيس (كابا) إلى الحكم[٥].

٥. أزمة التخلف والتبعية والمديونية:

---

[١] محمد مصطفى، التحول الديمقراطي في نيجيريا، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٥.

[٢] مركز الدراسات الدولية، قراءة في المستقبل السياسي لباكستان، متابعات دولية، العدد ٦، بغداد، كانون الأول، ١٩٩٩، ص١-٤.

[٣] جريدة العراق، بغداد، العدد ٦٩٨٠، ٢٩ كانون الثاني، ٢٠٠٠.

[٤] ريموند ماهر كامل، بوروندي بعد انقلاب يوليو، السياسة الدولية، العدد ١٢٧، يناير، ١٩٩٧، ص٢٤١.

[٥] عبد المنعم السيد، انقلاب سيراليون، قضايا دولية، مركز الدراسات السياسية، إسلام أباد، الباكستان، العدد ٣١٨، السنة السابعة، شباط، ١٩٩٦، ص٢٣.

عانت دول العالم الثالث من دوامة التخلف الذي ولد لها التبعية التي أدخلته في المديونية الخارجية وعملت تلك النظم جاهدة للتخلص من تلك القيود إلا إنها أخفقت في تحقيق هذا الحلم القومي، لذلك فأنها وقعت في دائرة من الأزمات ارتبط حل بعضها ببعض وأثرت كل واحدة منها في البقية، وتعمق ذلك في ظل العولمة من حيث اتجاه العالم نحو استقطاب شديد للفقر حيث عانى (٨٤٠ مليون نسمة من الجوع و ٢ بليون آخرون يعانون من سوء التغذية) كما اتجه العالم على تركيز شديد في الثروة، وذلك على مستوى الدول ومستوى الأفراد داخل الدولة الواحدة، فخمس سكان العالم (٥/١) ممن يعيشون في أعلى البلدان دخلاً يحصلون على ٨٦% من الناتج الإجمالي من صادرات العالم و٦٨% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أما خمس (٥/١) السكان ممن يعيشون في أشد البلدان فقراً فكانوا يحصلون على ١% فقط من الناتج الإجمالي العالمي[١].

وبهذا أصبح عقد التسعينيات عقد تلاشي الآمال فيما يتعلق بالكثير من البلدان النامية، حيث تدهورت أحوال المعيشة وتآكلت الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وضعفت قدرة هذه البلدان على استئناف النمو[٢].

٦. أزمات الاندماج والتغلغل:

إن انعدام الترابط العرقي أو اللغوي في كثير من بلدان العالم الثالث ولاسيما في أفريقيا وأسيا، أدى إلى عدم صهر ودمج العناصر المتعددة لغوياً وثقافيا وقوميا في بوتقة واحدة، وبالتالي حال دون خلق مفهوم (المواطنة) و (الولاء الواحد للدولة). بدلاً من الولاءات المتعددة للعرق أو اللغة أو الدين، وقد أدى هذا الانعدام إلى حدوث العديد من المشاكل الداخلية في هذه الدول من حروب أهلية وانقلابات عسكرية... وغيرها[٣].

زيادة على ذلك، ربما امتد ولاء الفرد إلى الجماعة التي ينتمي إليها حتى في حالة امتدادها إلى خارج الحدود السياسية لدولته لذلك ستكون صفة الصراع سائدة بدلا من التعاون في مختلف التفاعلات المجتمعية والإستراتيجية، فضلاً عن عدم إمكانية تحقيق اتفاق على الأهداف العامة للدولة أو تحقيق إجماع على القيم العامة، ونورد على سبيل المثال لا الحصر

---

[١] حميد الجميلي، قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، المجلد الأول، العدد الأول، كانون الثاني، ٢٠٠٠، ص١٨٥.

[٢] أنظر: محمد فائق، حقوق الإنسان في عصر العولمة، رؤية عربية كلمته في برلين، ٢٤ مارس، ٢٠٠٠، ص٦ من Internet.

[٣] د. علي خليفة الكواري وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص٩٥.

أمثلـة علـى ذلـك (نايجيريـا: ثـلاث مجموعـات كبيـرة، توغـو (٦) مجموعـات، أوغنـدا (٢٠) مجموعة، مالي (٢٣) مجموعة، ليبريا (٢٦) مجموعة، إيران (٥) مجموعات،... الخ)[١].

المطلب الثاني

بدائل مقترحة للنظم السياسية في العالم الثالث

إن لكل مجتمع ظروفه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية... حيث يواجه مشكلات وتحديات لواقعه داخليا وخارجياً، وبمحصلة ذلك تتحدد طبيعة النظام السياسي السائد، الذي يؤثر ويتأثر في المحيط الداخلي، ومتغيرات المحيط الخارجي، لذلك في الوقت الذي تنجح تجربة تنموية ما في مجتمع معين فأن ذلك لا يعني نجاحها في مجتمع آخر يتميز بظروف وخصائص مختلفة كلياً، لذلك فالنظام السياسي– بديهياً– هو انعكاس لواقع مجتمعي وقيمي معين.

وتم تقديم (ثلاثة بدائل) أمكن من خلالها استشفاف ملامح وأسس وقواعد النظام السياسي الأمثل أو الأفضل لدولة أو أكثر في كل بديل من بلدان العالم الثالث، وكما يأتي:

البديل الأول: إصلاح النظام السياسي وتطويره

وجب على الأنظمة السياسية في دول العالم الثالث، إجراء إصلاحات: سياسية واقتصادية واجتماعية... جذرية وحقيقية على وفق خياراتها الوطنية والقومية، بغض النظر عن المصالح الدولية الآنية أو المؤقتة، وذلك بسبب دخولها الألفية الثالثة وهي على هامش التفاعلات الدولية المختلفة[٢].

وكان ينبغي إن تؤدي تلك الإصلاحات الجذرية إلى تحقيق نظام: سياسي واقتصادي واجتماعي قائم على أسس الديمقراطية كونها الإطار الأفضل له، والذي كان يركز على أركان عديدة أهمها: حقوق الإنسان ودولة المؤسسات، وتداول السلطة سلمياً[٣].

---

[١] لمزيد من التفاصيل، أنظر بهذا الصدد: رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص٤٣٠؛ نغم محمد صالح، التعددية الحزبية في أفريقيا، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٧، ص٩٨.

[٢] د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث اليوم (قضايا.... وتحديات)، مصدر سبق ذكره، ص٨٠.

[٣] د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث وحقوق الإنسان، مصدر سبق ذكره، ص٧٤–٧٥.

وتعين وضع دستور ديمقراطي للدولة يسير بموجبه النظام السياسي، وفق المبادئ العامة المشتركة كما يأتي[1]:

١. الشعب مصدر السلطات، وله السيادة وحده.
٢. سيطرة حكم القانون، وخضوع الجميع للقضاء.
٣. الفصل بين السلطات واستقلال كل واحدة عن الأخرى.
٤. ضمان الحقوق والحريات العامة في الموضوعات جميعها.
٥. تداول السلطة سلمياً ودوريا، على وفق انتخابات حرة ونزيهة فعلياً.
٦. مبدأ المساواة السياسية والقانونية بين المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم.

وفي حالة إرساء مثل هذه المبادئ وإقامة المؤسسات وتوافر الآليات التي تضعها موضع التطبيق على أرض الواقع، فأن الممارسة الديمقراطية ولاسيما في مرحلة الانتقال... لا ينتقص من قدرها ولا تخل بمقومات التوافق المرحلي حينما تكون ممارسة مقيدة دستورياً[2].

وبذلك يصلح النظام السياسي نفسه لينسجم مع متطلبات الألفية الثالثة على صعيد: الفرد والمجتمع والدولة.

البديل الثاني: مقترح الطريق الثالث

بعد انهيار مشروع (الشيوعية) للتغير الاجتماعي الراديكالي للعالم، وتهافت نظرية (نهاية التاريخ[*] فكرياً، تحت ضغط التحولات السياسية المتسارعة التي حدثت في الغرب الرأسمالي، ظهرت أيديولوجية (الطريق الثالث) بوصفها محاولة للتأليف بين إيجابيات بعض التوجهات الاشتراكية) (عدالة التوزيع... مثلاً).

وحركية بعض النزعات الرأسمالية (الحافز الفردي)، وضرورة فتح الأسواق العالمية تطبيقاً لمبدأ الحرية الاقتصادية، وفي الوقت نفسه ضرورة الحفاظ على الاستقرار السياسي من خلال الاهتمام بالبعد الاجتماعي للهيمنة بصياغة شبكات للأمان الاجتماعي وللرعاية الشاملة.

---

[1] لمزيد من التفاصيل أنظر: علي خليفة الكواري وآخرين، مصدر سبق ذكره، ص٤٤-٥٣.

[2] برهان غليون وآخرون، الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية المواقف والمخاوف المتبادلة، م. د. و. ع، بيروت، آذار، ١٩٩١، ص١٢-١٣.

[*] لـ(فوكاياما).

وعلى الصعيد التطبيقي تحولت أيديولوجية (الطريق الثالث) إلى برامج سياسية نجحت على أساسها أحزاب في أوربا وأمريكا[**] في الوصول إلى السلطة (الحكم). فضلاً عن كون الأنظمة الاسكندنافية السائدة (بصيغة الاشتراكية الديمقراطية) عملية جمع بين المبادئ الاشتراكية والمبادئ الرأسمالية.

ويمكن إجمال أسس أيديولوجية الطريق الثالث بما يأتي[١]:

١. المسؤولية المشتركة بين الفرد، والمجتمع، والدولة.
٢. البراغماتية: أي الاهتمام بالعملية والنفعية أكثر من الاهتمام بالتنظير والاهتمام بالسياسات القابلة للتنفيذ من أجل التغيير والتطوير.
٣. حل إشكالية العام والخاص، حيث يكون على عاتق الدولة مسؤولية ضمان حصول الناس على سلع معينة. لكن ليس عليها أن تكون هي بذاتها التي توفر تلك السلع والخدمات (التعليم... والتدريب... والتشغيل... والصحة... والنقل... الخ).
٤. توسيع مشاركة العمال وتدعيم العلاقات بين مكان العمل والمجتمع.
٥. تشجيع الملكية التعاونية.
٦. التجديد الديمقراطي من خلال (الديمقراطية التشاركية) التي تؤدي فيها مشاركة الجماهير دوراً بارزاً على حساب فكرة (التمثيل السياسي) و (الإنابة التقليدية) وفي هذا المجال يقع على عاتق الحكومة أن توسع دائرة التشاور مع المواطنين والمنظمات الاجتماعية خارج الإطار الدستوري التقليدي، الذي يعطي الحكومة فقط ونواب البرلمان حق اقتراح مشروعات القوانين.

البديل الثالث: التعددية

إن الأخذ بالتعددية ساعد الأنظمة السياسية (الرئاسية أو البرلمانية) على تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات، ويعد أحد مظاهر الحريات العامة في تحقيق ديمقراطية الحكم[٢] ولقد

[**] حزب العمال بزعامة (توني بلير) في المحكمة المتحدة، والحزب الديمقراطي بزعامة (بيل كلنتون) و(آل تورم) في الولايات المتحدة.

[١] السيد يسين، الطريق الثالث أيديولوجية سياسية جديدة، السياسة الدولية، العدد ١٣٥، القاهرة، يناير، ١٩٩٩، ص٦٠-٧٢.

[٢] لمزيد من التفاصيل، أنظر: نغم محمد صالح، مصدر سبق ذكره، ص٨-١٠.

كان في انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الرب الباردة وتقديم المساعدات الخارجية لدول العالم الثالث أن ساعد على تزايد تبني النظم السياسية في العالم الثالث للتعددية، كما تجسدت تلك الأسباب في فشل أنظمة الحزب الواحد، وانكشاف الأنظمة الديكتاتورية المدعومة خارجياً، والخضوع لشروط المساعدات الخارجية... فعلى سبيل المثال لا الحصر، أصبح هناك مع بداية عام ١٩٩٥ (٣١) دولة أفريقية من أصل (٤٢) دولة تهيئ للانتخابات الرئاسية والبرلمانية في ظل نظم تعددية[١].

وبالنظر لتعقد المشكلات المجتمعية المختلفة بدول العالم الثالث فضلاً عن الأزمات (التي بحثت في المطلب الأول) أصبح نظام الحزب الواحد في عالمنا المعاصر غير قادر بمفرده على مواجهتها بنجاح، لذلك ضعف موقفه مما أتاح المجال للتعددية.

وكان لا بد إن لا يقتصر النظام التعددي على تعدد الأحزاب فحسب بل لابد أن يشمل التعدد الاتجاهات السياسية، وأن يكون للاتجاهات المعارضة فرصة جديدة وأن يتضمن النظام آليات تسمح لمن هو في الأقلية اليوم أن يصبح في الأغلبية غدا وأن يمارس السلطة[٢] زيادة على ذلك لابد من تهيئة كل المستلزمات والظروف لتطبيقات (ديمقراطية المشاركة)، والمشاركة في عمليات صنع القرارات، وتحمل مسؤولياتها في حالة الإخفاق والنجاح، ومن هنا يتم التدريب الحقيقي على الحكم، وهذه الديمقراطية تتجاوز (ديمقراطية التمثيل) من خلال مندوبه في البرلمان، وتتجاوز ديمقراطية التأييد التي يتمتع بها شخص حاكم أو زعيم حزب معين في الواقع بأغلبية ضخمة جدا بين الجماهير، وبالتالي يستطيع التحدث باسمها، لأنها لا تعارضه[٣].

وعلى الصعيد الواقعي، نلاحظ إن معظم دول العالم الثالث قد اتجهت إلى تبني (التعددية) في أنظمتها السياسية، على وفق أهداف وخصائص كل تجربة، بالتفاعل مع المتغيرات الدولية المعاصرة، حيث وجدنا صوراً مختلفة لذلك، يمكن إيجاز أهمها بما يأتي[٤]:

---

[١] نغم محمد صالح، مصدر سبق ذكره، ص٨-١٠.

[٢] د. إسماعيل صبري عبد الله، المقومات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الوطن العربي، في علي الدين هلال وآخرين، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، م. د. و. ع، بيروت، آب، ١٩٩٨، ط٤، ص١١٨.

[٣] نفس المصدر السابق، ص١٢١.

[٤] لمزيد من التفاصيل، أنظر: رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص٨٠-٨٣.

1. الأخذ بالتعددية استجابة للمطاليب الشعبية والضغوط الخارجية، مع احتفاظ الرئيس بسلطته (اندونيسيا، والفلبين، وسري لانكا، وتركيا، وكوريا الجنوبية، ودول أمريكا اللاتينية منذ استقلالها، والكونغو في عهد موبوتو، وتونس، وكينيا وساحل العاج).
2. الأخذ بالتعددية، مع وضع القيود عليها (تونس: فرضت قيوداً على الترشيح لمنصب رئاسة الجمهورية وكينيا: فرضت أن يكون الأخذ بالتعددية في إطار التنمية السياسية...).
3. الأخذ بالتعددية مع إعطاء دور للبرلمان (الباكستان، وتركيا، وبنغلادش، وماليزيا، والنيبال، وكمبوديا، وسنغافورة، وجنوب أفريقيا...).
4. الربط بين التعددية واقتصاد السوق الليبرالي (الهند: حيث صرح ناراسيما راو) رئيس وزرائها عام ١٩٩٤ بأن الهند تتجه للاقتصاد الحر[1].

إن العديد من الدول الإفريقية التي تبنت التعددية السياسية واقتصاد السوق وجدت نفسها في حالة تبعية سياسية للغرب، جعلتها تشعر بأنها أكثر حاجة إلى مواكبة طلبات الدول الغربية من حاجتها للتفاهم مع رأيها العام أو الاعتماد على موافقته لتأمين شرعيتها.

---

[1] رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص٨٠-٨٣.

الخلاصة

من خلال ما تقدم في هذا المبحث يمكن إجمال أبرز الاستنتاجات بما يأتي:

١. إن الأزمات التي عانت منها النظم السياسية في العالم الثالث، كانت قد رتبت أثاراً ونتائج سلبية عليها مما أعاق وأضعف دورها وأداءها في إنجاز الوظائف الملقاة على عاتقها وعرضها إلى عوامل عدم الاستقرار، ويمكن إدراج أهمها بما يأتي:

أ- ضعف المشاركة السياسية في عمليات صنع القرارات.

ب- وجود شكوك كبيرة حول شرعية النظم السياسية في أغلب دول العالم الثالث.

ج- شكلية المؤسسات السياسية والدستورية في معظم دول العالم الثالث.

د- الدور الكبير للمؤسسة العسكرية وتدخلاتها في الشؤون السياسية لم يتناسب مع مطالب الديمقراطية.

هـ- المعاناة من التخلف والتبعية الخارجية والمديونية... مما أوقع بلدان العالم الثالث في إطار أزموي متتابع فضلاً عن اتساع الفجوة العلمية والتكنولوجية مع (العالم الأول).

و- عدم اندماج العناصر العرقية واللغوية والطائفية والثقافية والقومية في إطار واحد مما أثر في قضايا تتعلق بالانتماء للدولة والولاء لها وفي إيجاد اتفاق على الأهداف العامة للدولة أو إجماع على القيم العامة في المجتمع.

٢. إن اختلاف واقع الأنظمة السياسية وخصائصها بين دول العالم الثالث واختلاف مشاكلها والتحديات التي واجهتها أدى إلى أن تراعي مسألة الخصوصيات القومية والسياسية والقيمية في تحديد النظام السياسي الأمثل أو الأفضل، وبما أن النظام السياسي هو انعكاس لذلك الواقع الذي يمثله، لذلك فبمقدار ما يكون معبرا حقيقيا عنه من خلال (الخطط، والسياسات، وضمان المصالح، وتحقيق الأهداف... الخ) يكون أفضل، والعكس بالعكس.

المبحث الثالث

دور الدولة وعلاقته بالنظام السياسي

المقدمة

في ظل المتغيرات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، تطبيقات العولمة المتساوقة طردياً مع آليات التقدم العلمي والتكنولوجي، اختلف دور الدولة في (عالم الشمال) عنه عما في العالم الثالث عموماً آخذين بالحسبان، التباين بين هشاشة أو صلابة هذا الدور من دولة لأخرى- في العالم الثالث- تبعا لتوجهاتها الإستراتيجية سياسياً واقتصادياً وأمنياً.

وعلى هذا الأساس، يفترض هذا المبحث: (إن ذلك التقدم العلمي والتكنولوجي وتلك المتغيرات الولية فرضت تأثيرات سلبية في دور الدولة في معظم تلك الدول وخاصة فيما يتعلق بعناصرها وخصائصها) سيادتها وشخصيتها المعنوية، ووظائفها.

ونظراً لاختلاف دور الدولة في العالم الثالث فقد عالج المبحث تقديم (ثلاثة مشاهد) لذلك الدور في تلك الدولة.

ولهذا تم تقسيم هيكلية هذا المبحث على ما يأتي:

١. المطلب الأول: دور الدولة في العالم الثالث
٢. المطلب الثاني: مشاهد لدور الدولة في العالم الثالث

المشهد الأول: إعادة النظر بدور الدولة

المشهد الثاني: تعظيم دور الدولة

المشهد الثالث: تقليص دور الدولة

المطلب الأول

دور الدولة في العالم الثالث

يختلف دور الدولة باختلاف التنظيم الاقتصادي- الاجتماعي للمجتمعات التي وجدت الدولة على قمتها، كذلك يتأثر هذا الدور بموقع المجتمع في النظام الدولي[١].

لقد تعاظم دور الدولة في النشاط الاقتصادي في المجتمعات النامية (العالم الثالث) في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وبينما كان نصيب الإنفاق الحكومي للإدارات الاستعمارية وحتى للدول المستقلة في المرحلة السابقة للحرب العالمية الثانية لا يتجاوز (٥%) من الناتج القومي، فقد ارتفع إنفاق الحكومات المركزية وحدها في الدول النامية إلى (١٩%) من الناتج القومي في عام ١٩٧٢ ووصل إلى (٢٦%) عام ١٩٨٥[٢].

واقتصر عصر (الدولة الكينزية) في العالم المتقدم (عالم الشمال) بنشوء عصر الدولة القوية في العالم الثالث أيضاً بسبب احتياج المعسكرين (الشيوعي والرأسمالي) المتصارعين بحرب باردة إلى مواقف دول العالم الثالث السياسية لكل منهما، لذا تم تقديم المعونات المتنوعة لتقوية نظمها السياسية (حكوماتها) وتوسيع دور الدولة في التدخل الشامل في الاقتصاد وأركان الدولة كافة وهي تعلن خططاً تنموية طموحة وتتخذ إجراءات الحماية لمنتجاتها.

وعند بروز دور الشركات المتعددة الجنسيات في أواخر الستينيات والسبعينيات كان على الدولة القوية في العالم الثالث أن ترخي قبضتها عن الاقتصاد والمجتمع تحقيقاً لمصالح هذه الشركات من خلال إجراءات: رفع الحماية الكمركية، وإلغاء نظام التخطيط، ورفع الدعم عن السلع الضرورية، وتسريح الجيوش وتخفيف الإنفاق عليها، وبيع المشاريع والشركات التي أقيمت في عهد الدولة القوية إلى الشركات العملاقة متعددة الجنسيات (الخصخصة Privatization) وفتح الباب أمام السلع المستوردة لتحل محل المنتجات الوطنية (التكيّف الهيكلي)، لذلك تحولت الدولة من (الدولة القوية) إلى (الدولة الرخوة The soft state) للإشارة إلى استعداد معظم حكومات النظم السياسية لدول العالم الثالث للفساد وتجاهل حكم القانون وتغليب مصالح أفرادها على المصالح العامة[٣].

ودعت الخصخصة الدولة، إلى التخلي عن القطاع العام المنتج للسلع والخدمات التي أمكن تسويقها، إلى القطاع الخاص. وبذلك شكلت أحد المكونات الأساس لسياسة التحرير

---

[١] إبراهيم سعد الدين عبد الله، دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي، قضايا عامة ونظرة مستقبلية، في دراسات التنمية العربية، الواقع والآفاق، مصدر سبق ذكره، ص١٣٢.

[٢] المصدر نفسه، ص١٣٤.

[٣] جلال أمين، العولمة والدولة، مصدر سبق ذكره، ص١٦١-١٦٢.

الاقتصادية (Economic liberalization) التي اجتاحت العالم بوصفها علاجاً للمشاكل الاقتصادية التي عانت منها البلدان جميعها على اختلاف أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية وتفاوت درجة تطورها بدأ بتحسين أداء الوحدات الإنتاجية وزيادة كفاءتها الاقتصادية (Economic efficiency) وانتهاءً بوضع حد للاختلالات المالية والاقتصادية الداخلية والخارجية، مروراً بتوسيع قاعدة المشاركة في الثروة والدخل الوطني على طريق النمو المطرد، مع ملاحظة الاختلاف الجوهري في طريق التحول نحو الليبرالية بين البلدان المتقدمة وبلدان العالم الثالث حيث حصل في الأولى (الصناعية) بفعل الأزمات الاقتصادية وتفاعلاتها الداخلية السياسية والفكرية، بينما حصل في الثانية (النامية) بتأثير من الخارج وتحديداً من خلال سياسات رسمتها لهذه البلدان هيئات دولية كصندوق النقد الدولي لمعالجة أزماتها والتي شكلت أعباء ثقيلة على اقتصاديات دول العالم الثالث[١].

إن ملاك التكنولوجيا هم أيضاً ملاك السوق وأغلب عوامل الإنتاج، فلم يعد الأمر مجرد تحديد جرعات ونوعيات التكنولوجيا، التي حصلت عليها دول السيادة الهشة، وإنما أيضاً تحديد النظم الكلية لهذه الدول وقواعد إدارة سوقها، ومن هنا فبيع المشروعات التي أقيمت في عهد الدولة القوية إلى القطاع الخاص سميت (خصخصة) والتي أفصحت عن سحب الدعم المقدم للفقراء وذوي الدخل المحدود وسمي ذلك (تثبيتاً اقتصادياً) والذي فتح الباب على مصراعيه للسلع المستوردة لتحل محل المنتوج الوطني وعرف ذلك (تكييفا هيكليا) تلك المهام احتاجت إلى دولة تفكك ولا تبني، وإنما تترك البناء لغيرها وهي تسلم أهلها للأجنبي ليفعل بهم ما يشاء وأطلق على مثل تلك الدولة باسم (الدولة الرخوة) وسماتها أكثر تحقيقاً في العالم الثالث[٢].

وإن تسارع التقدم التكنولوجي، رتب جملة من التأثيرات السلبية في عناصر الدولة (الإقليم والشعب والحكومة) وفي خصائصها (السيادة والشخصية المعنوية)، فلم تعد حدود الإقليم محصنة بل مخترقة بوسائل ومضامين متنوعة (القنوات الدولية... وشبكات المعلومات... الخ)، مما أدى إلى تراجع مفهوم السيادة..[٣].

---

[١] مصطفى محمد العبد الله وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص٤٩٤.

[٢] محيي الدين حسين الطائي، العولمة وإشكالية الثنائية (اقتصاد– دولة) دراسات اقتصادية، العدد الأول، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٠، ص٣٥.

[٣] د. ثامر كامل محمد، مصدر سبق ذكره، ص٣٠٤.

ونجم عن المجتمعات الإلكترونية إدراك المرء للزمان والمكان والتحكم في المسافات والقفز على الفواصل الجغرافية، مما كون الإحساس بالولاء والمشاركة في ذلك المجتمع مقابل ضعف الولاء للمجتمعات والدول التي يوجدون داخل حدودها[١].

ومن أهم وظائف الدولة سيطرة حكومتها على المجتمع بفئاته جميعها ومسؤولياتها عن تقدمه ورخائه وصيانة الأمن القومي.. وكان للثورة الصناعية الثالثة، أثار كبيرة في تغيير طبيعة تلك الوظائف... وأصبح في النهاية أن أي تغيير في معادلة القوة لغير صالح الدولة سوف يدفع بالعديد من الفئات الاجتماعية إلى البحث عن مصالحها في العالمية، كما تراجع دور الدولة في أداء واجباتها المتعلقة بصيانة الأمن القومي بإزاء رغبة بعض القوى المهيمنة على الوضع الدولي في أداء هذا الدور مقابل كلف عالية[٢].

إن هذا التوجه وانحسار النفوذ كان لصالح الشركات متعددة الجنسيات، التي أصبحت الوسيلة الأكثر فاعلية ونشاطاً وهيمنة في تحقيق انتقال السلع ورأس المال والمعلومات والأفكار[٣]، في العالم المعاصر وهي المسارات التي تم فيها إضعاف دور الدولة في العالم الثالث.

المطلب الثاني

مشاهد لدور الدولة في العالم الثالث

في هذا المطلب يمكن تقديم ثلاثة مشاهد لدور الدولة في العالم الثالث وكما يأتي:

المشهد الأول: إعادة النظر بدور الدولة

استناداً إلى التطورات الاقتصادية التي شهدها العالم من جهة، والتجارب المتعثرة التي واجهتها دول العالم الثالث من أجل التنمية من جهة أخرى، شهدنا مراجعة نافذة لدور الدولة والقطاع العام وأسلوب التخطيط المركزي وسياسات الإحلال والحماية على وفق برامج وطنية حقيقية[٤].

---

[١] د. ثامر كامل محمد، مصدر سبق ذكره ، ص٣٠٥.

[٢] المصدر نفسه، ص٣٠٦-٣٠٨.

[٣] أنظر جلال أمين، مصدر سبق ذكره، ص١٥٥-١٥٧.

[٤] رياض عزيز هادي، العالم الثالث اليوم (قضايا... وتحديات)، مصدر سبق ذكره، ص٧٥.

إن إعادة هيكلية مؤسسة الدولة أشار إلى ثلاثة أبعاد أساس وهي[1]:

أ- إعادة التأهيل الثقافي: فمن المعروف إن القيم والأفكار والمفاهيم والمعتقدات تؤدي دوراً رئيساً في تحديد الرؤى والسلوك، وأن التعامل مع المعطيات الجديدة بحاجة إلى ثقافة مختلفة، ويصدق التأهيل الثقافي على كل آثار التحولات العالمية في مؤسسة الدولة، وهي الاختراق وانتهاك السيادة الوطنية وتقليص وظائف الدولة وتنامي المجتمع المدني.

ب- التطوير الوظيفي: ويعني إعادة النظر في الوظائف التي اضطلعت بها الدولة من حيث الكم والنوع.

ج- التطوير التنظيمي: حيث إن تعديل الوظائف استلزم إحداث تغيرات في مجال إعادة تنظيم هياكل أجهزة الدولة من حيث الصلاحيات والأدوار والعلاقات وتحقيق التكامل والانسجام مع المجتمع المدني المتنامي.

ويتفق معظم الباحثين على إن هنالك ثلاثة مجالات لوظائف الدولة وهي[2]:

١. الأدوار السيادية، مثل: الدفاع والأمن والعلاقات الدبلوماسية وإدارة سياسات الاقتصاد القومي وإدارة الملكية والمعاملات التجارية.
٢. أدوار مرافق الدولة الأساس الاجتماعية والمادية والمعلوماتية.
٣. الأدوار الاقتصادية الجزئية، مثل: تنشيط وتفعيل الأسواق وحرية المنافسة والرقابة على الاحتكارات الخاصة وملكية وإدارة المشروعات الاقتصادية.

ولاشك في إن المجال الأول شأن خاص للدولة، أما المجال الثاني فيصدق عليه مبدأ التطوير وإيجاد صيغة تعاون مع القطاع الخاص، بينما يتعين أن يخضع المجال الثالث للتغيير الجوهري من خلال الانسحاب المنظم للدولة، مقابل تضخيم دورها وتدخلها في مجال آخر كالأمن بوصفه نوعاً من التعويض على أن يتم ذلك في إطار تصوير واسع لعلاقات الدول الغربية بالعالم الثالث (الاعتماد المتبادل غير المتكافئ).

ونخلص على نتيجة محددة مفادها إن تأكيد إعادة النظر بدور الدولة انطلق من حقيقتين:

الأولى: خارجية تمثلت بالمتغيرات العديدة التي طرأت في العالم في مجالات النظم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

---

[1] صلاح سالم زرنوقة، أثر التحولات العالمية على مؤسسة الدولة في العالم الثالث، السياسة الدولية، العدد ١٢٢، القاهرة، ١٩٩٦، ص٧١-٧٤.

[2] المصدر نفسه، ص٧٣-٧٤.

الثانية: مثلت انعكاساً للأولى من خلال التغير الكبير الذي طرأ على النظم السياسية في دول العالم الثالث مما أدى إلى البحث عن صيغ وأساليب جديدة في شكل وعمل الدولة يتلائم مع التغير الحاصل في طبيعة النظم السياسية.

المشهد الثاني: تعظيم دور الدولة

أكد البعض أن الدول الأمم بقيت هي أقوى اللاعبين في الشؤون الدولية[١]:

وتعاني أغلب دول العالم الثالث من عدم توافق التقسيمات الجغرافية للسيادة فيها مع التقسيمات الاجتماعية للهوية، والتي أثير فيها العديد من المطالب الإقليمية لدى الدول التي رأت نفسها تعبيراً عن أمم وقوميات أوسع نطاقاً من المجال الجغرافي لسيادتها، وعلى المستوى الداخلي فتحت الانقسامات (العرقية والدينية والثقافية...) الباب أما للصراع حول السيطرة على الدولة وأما لمطالب قامت على ضرورة أعمال حق تقرير المصير، وهو ما ترجم فيما بعد إلى تفكك بعض الدول التي أدى النظام الدولي دوراً حاسماً في تحديد مصائرها[٢].

إن هذه الدول هي التي سعت إلى تعظيم دور الدولة وتفعيل مؤسساتها خاصة: الدفاعية والأمنية وتركيز سلطاتها المختلفة.

وهذا المشهد انسجم مع نماذج دول العالم الثالث المختلفة من حيث كونها وسيلة سيطرة سياسية طبقية لصالح الطبقة المسيطرة اقتصادياً أو هي أداة مباشرة لطبقة رأسمالية منظمة، أو إنها نظام قانوني مؤسساتي وهي مجرد تعبير عن حكومة أو نظام سياسي حكمته نخبة متميزة، أو إنها أداة للتوحيد والتكامل وبناء الأمة عن طريق صهر السكان في كل وطني واحد، أو إنها مؤسسة أدت وظيفة رب العمل والعميل، ومن ثم فهي أكبر أرباب العمل وهي القيم على الثروة القومية[٣].

وسعت قوى العولمة وخاصة الولايات المتحدة الأميركية في أن يكون دور الدولة في بعض الدول صلباً وقوياً وذلك لغرض مساعدتها في احتواء الحركات والتيارات الأصولية والقومية (المناهضة للعولمة)[٤].

ولاسيما أنه لم يظهر حينها البديل المناسب الذي يحل محل الدولة على أساس إنها الوحدة الأساس التي لها القدرة على الاستجابة للمتغيرات الخارجية، كما إنها بقيت الطريقة التي

---

[١] صاموئيل هانتنغتون، مصدر سبق ذكره، ص١٧.

[٢] صلاح سالم زرنوقة، مصدر سبق ذكره، ص٧٠.

[٣] المصدر نفسه، ص٧٠-٧١.

[٤] أنظر: صاموئيل هانتنغتون، مصدر سبق ذكره، ص٢٠-٣٥.

من خلالها تستطيع الزعامة السياسية تهيئة مواطنيها من أجل الانتقال إلى القرن الحادي والعشرين[١].

ومن أجل تحقيق هذه الغايات كان لابد من وجود نظام سياسي مستقر وقادر على النهوض بأعباء هذا الدور، وبهذا فأن أي تعظيم لدور الدولة سيؤدي بالنهاية إلى وجود نظم سياسية قوية.

واتضح دور العامل الخارجي في جعل دور العالم الثالث صلباً أم هشاً وذلك تبعاً لمصالح الأطراف الخارجية المؤثرة، هذا ما انعكس على رغبة هذه الأطراف في دعم أنظمة سياسية معينة كي تتمكن من تنشيط دور الدولة فيها ليصب بالمحصلة النهائية بمصلحة أطراف التأثير الخارجي، وذلك لأن تحقيق هذه المصلحة استلزم وجود دولة تدخلية قوية ذات نظام سياسي مستقر.

المشهد الثالث: **تقليص دور الدولة**

تجاوبت الأنظمة السياسية في معظم دول العالم الثالث وخاصة في أميركا اللاتينية، مع إجراءات وسياسات المؤسسات الاقتصادية الدولية، وسعت إلى إطلاق المبادرات الفردية، وتحريك القطاع الخاص وتشجيعه، وتخفيض النفقات الحكومية لوقف التضخم المالي والحد من الاستهلاك الداخلي لتنمية الادخار الشعبي وجذب رؤوس الأموال الأجنبية وتطوير التصدير[٢].

إن هذا المشهد عكس بوضوح تأثير العامل الدولي في الأوضاع الداخلية لدول العالم الثالث، المتزايد طردياً مع مشكلات الفقر والعنف وعدم الاستقرار محلياً وإقليمياً ودوليا[٣].

وإن قوى العولمة خاصة الولايات المتحدة الأميركية سعت إلى أن يكون دور الدول مقلصا وهشا في بعض بلدان العالم الثالث لضمان تدفق رؤوس الأموال وحرية انتقالها وتحولها إلى اقتصاد سوق وتنفيذ متطلبات الخصخصة... الخ.

وأصبح لمنظمة الأمم المتحدة دور امتد إلى الشؤون الداخلية للدول مثل: طرح مفهوم جديد للسيادة، والتدخل لأغراض إنسانية، وطرح قضايا حقوق الإنسان على أساس إنها قضايا

---

[١] بول كنيدي، الاستعداد للقرن الحادي العشرين، ترجمة محمد عبد القادر وغازي مسعود، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٩٣، ص١٨٠.

[٢] رياض عزيز هادي، العالم الثالث اليوم (قضايا... وتحديات)، مصدر سبق ذكره، ص٧٢.

[٣] المصدر نفسه، ص٧٩.

تمس السلم والأمن الدوليين وليست مجرد قضايا داخلية[١] وترتب على ذلك أن يكون للمنظمة الدولية (UN) موقف ورأي في النظام السياسي المعتمد في دول العالم، لذلك فأن المعيار الأساس للتقويم كان هو المبادئ الليبرالية الرأسمالية (المعمولة).

وإن النظام الدولي المعاصر يستهدف أساساً دور الدولة في جانبين[٢]:

الأول: إن تنسحب الدولة من أداء دورها الاقتصادي والاجتماعي من خلال (الخصخصة) و (إطلاق آلية السوق) و (تقليص وإلغاء مؤسسات ونظم الرعاية الاجتماعية.... الخ).

الثاني: إضعاف صيغة (الدولة القومية) في التعامل الدولي لصالح (العولمة) و (تشجيع الاستثمار الأجنبي) و (سيطرة المؤسسات الدولية) و (الاختراق الثقافي، والحضاري، والتقني) و (تبديل مفهوم السيادة).

إن التبدل في دلالات مفهوم السيادة عائد لتزايد شبكة العلاقات الدولية وتعقدها بسبب ارتفاع حجم التبادل التجاري الدولي في الميادين الاقتصادية وفي مواضيع الأمن المتبادل، زيادة على التطور الصناعي والتكنولوجي الذي جعل العالم (مدينة صغيرة)، ودفع الدول إلى أن تنتظم بعضها مع بعض بعلاقات متشابكة – صراعية أو تنافسية– ولاشك في أن هذا التطور التاريخي قد طور المفهوم التقليدي للسيادة الوطنية حيث استبدل معناه المطلق بالمعنى النسبي[٣].

إلا إن معظم دول العالم الثالث لم ترضى لنفسها بالتخلي عن سيادتها، أو أن تقبل تحويل عملية اتخاذ القرارات إلى مستوى إقليمي بشأن قضايا معينة على الرغم من أن هذه البلدان أكثر معاناة من تآكل سيادتها على أساس الأمر الواقع وخصوصاً في ميادين التجارة والتحويل والمواصلات[٤].

لقد حصل تراجع في دور الدولة في أغلب دول العالم الثالث، مما أفقدها مسوغات وجودها واستمرارها سواء على مستوى وظيفتها السياسية المتمثلة في صنع القرار السياسي أو على مستوى مواجهتها لمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، مما أدى إلى إحداث تغييرات جوهرية في هيكل النظام السياسي في هذه الدول نتيجة ضعف سلطة الدولة في الحفاظ على

---

[١] رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص٧٧.

[٢] أنظر: ليث الزبيدي، المضامين السياسية–الاجتماعية للنظام الدولي الجديد، مصدر سبق ذكره، ص٦٧–٦٨.

[٣] حسين علي البطاوي، العولمة والعالم الثالث، أطروحة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٨، ص٥٥.

[٤] المصدر نفسه، ص٧٦.

قيم المجتمع وتقاليده، حيث أدى هذا الأمر إلى مخاطر الاهتزاز السياسي والعنف وربما الانهيار[١].

وفي هذا المشهد كان لابد إن تتم مراجعة كل مناهج الحماية الاجتماعية ومؤسساتها وتشمل دور ووظائف المؤسسات (الحكومية وغير الحكومية) في الحماية، وذلك لإضعاف هذا الدور، وخاصة من خلال تقليل الإنفاق الحكومي على أنشطتها... وتشمل كذلك التشريع المنظم لهذه الحماية وخاصة التشريع المنظم لعلاقات العمل والصيغ القانونية المخصصة لاستقرار هذه العلاقات وانتظام موارد الدخل الناتج عنها[٢].

ومن أثار ذلك في المستوى الدولي ما تمثل في مزيد من اللامساواة بين (دول الشمال) والعالم الثالث من التبعية والهيمنة، وفي المستوى الداخلي: زيادة عدد الفقراء بوصفها نتيجة مباشرة للسياسة الاقتصادية المتبعة (٥٤،٥% في مصر عام ١٩٩١، ٣،٩ مليون شخص في المغرب عام ١٩٩٣)، وارتفاع نسبة الأمية بسبب خفض الإنفاق على التعليم (٥٦% في المغرب والازدياد المستمر في معدلات البطالة ٣١،١% عام ١٩٩١ في المغرب... و ٢٥،٤% في الأردن عام ١٩٩٨)، والاتجاه إلى إعادة توزيع الثروة باتجاه تركيز الملكية بأيدي كبار الملاك بما انطوى عليه من العودة إلى ممارسة الاستغلال بعيداً عن حماية الدولة[٣].

ونلاحظ في جانب آخر إن هنالك دولا نجحت في التأقلم مع الحاجة العميقة إلى إعادة البناء من أجل استحداث تحسينات في مستويات الأداء التي أحرزت نجاحاً ملموساً، ومثال ذلك بعض دول جنوب شرق آسيا[٤]... تايوان، هونغ كونغ، كوريا الجنوبية، سنغافورة، واندونيسيا، وعدها الغرب من أكثر دول العالم الثالث نجاحاً. حيث تبنت استراتيجيات موجهة نحو التصدير الأمر الذي سمح لها أن تتجه نحو التصنيع بسرعة مذهلة وخاصة تلك التي اعتمدت على أيدي عاملة كثيفة، واهتمت بالتعليم وتطوير القدرة الاجتماعية والفكرية لتتمكن من استيعاب بعض التدفق السريع للتكنولوجيا القادمة من الدول الأكثر تقدماً، وبدأ ذلك من خلال الاستثمارات الأجنبية، ومن ثم اعتمدت على المدخرات المحلية، ونمت في دول (النمور الآسيوية) المعاملات التجارية والتدفقات المالية نمواً كبيراً، وتمتعت السلع المصدرة بالجودة والأسعار المنافسة، وساعد الاستقرار السياسي لهذه البلدان على جذب استثمارات رؤوس

---

[١] السعيد البدوي، ندوة العولمة وأثرها على إفريقيا، القاهرة، ١٧، مارس، ١٩٩٩، السياسة الدولية، العدد ١٣٦، أبريل، ص٣١٦.

[٢] ليث الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص٦٨-٦٩.

[٣] المصدر نفسه، ص٦٩-٧٠.

[٤] صلاح سالم زرنوقة، مصدر سبق ذكره، ص٧٠.

الأموال الأجنبية التي بلغت حوالي (٣٥%) عام ١٩٩٦ من الناتج الإجمالي المحلي[١].

ولقد اختلف النمط الرأسمالي المتبع في هذه البلدان عن ذلك النمط الذي روج له الغرب، ولاسيما فيما تعلق بنظم التمويل والعوامل المؤسسية المختلفة وسوق العمالة... واستطاعت دول (النمور الأسيوية) أن تطور تجربة تنموية قامت على عناصر ثقافية معينة اختلفت عن الثقافة الغربية في محاور أساس هي[٢]:

١. رفض الثقافة التجارية الاستهلاكية الغربية وتوابعها.
٢. رفض المفاهيم الغربية حول أولوية الفرد على الجماعة وما يتعلق بتلك الثقافة من تداعيات.
٣. رفض مفاهيم الغرب حول دول الرفاهية استناداً إلى مبادئ الكونفوشيوسية التي تمثل الإطار الثقافي الأساس لأغلب مجتمعات شرق آسيا.

من خلال ما تقدم في هذا المبحث يمكن إجمال أبرز الاستنتاجات بما يأتي:

١. إن سمات الدولة الرخوة، الهشة هي أكثر وضوحاً في عالمنا المعاصر في دول العالم الثالث، وذلك بفعل تطبيقات العولمة المتساوقة طردياً مع آليات التقدم التكنولوجي واختراق عناصر الدولة وسيادتها وتعديل أو تغيير وظائفها مما أدى كل ذلك إلى انحسار نفوذ الدولة وتراجعها لصالح قوى العولمة الجديدة.
٢. اختلاف وتباين توجهات وسياسات دول العالم الثالث أدى إلى اختلاف دورها كل بحسب خصوصيته وقيمه (فنجد في بعض الدول دوراً تدخلياً وصلباً وفي البعض الآخر دوراً هشاً) وكان للعامل الخارجي دور كبير في تحديد ذلك. وقدمت ثلاثة مشاهد لهذا الدور وهي كما يأتي:
   أ- إعادة النظر بدور الدولة وهيكلية مؤسساتها.
   ب- تعظيم دور الدولة بهدف تحقيق الوحدة الوطنية والتعددية والاستقرار السياسي.
   ج- تقليص دور الدولة تساوقاً مع العولمة ومتطلباتها.
٣. وجود علاقة طردية بين دور الدولة ودور النظام السياسي كون الأخير هو أحد عناصر الأول، ولذلك كان في ظل الاختراق الذي حصل نتيجة مجريات العولمة على دول العالم الثالث أن تسعى على إعادة النظر بدور الدولة الذي يجب أن ينسجم ويتلاءم مع تصور قائم على أساس إعادة النظر بالنظم السياسية لأن أي تقليص لدور الدولة معناه تكريس لهيمنة استعمارية جدية كما كانت قائمة من قبل على أساس وجود كيانات لا دور لها.

---

[١] حسين علي البطاوي، مصدر سبق ذكره، ص١٠٦-١٠٨.

[٢] المصدر نفسه، ص١٠٨-١٠٩.

الخاتمة

مما لا شك فيه أن كل حالة من حالات الحياة إنما تكون عرضة لمؤثرات داخلية أحياناً وخارجية أحياناً أخرى، وقد تتفاعل هذه المؤثرات فيما بينها لتشكل حالة واضحة من التأثير تجسد طبيعة هذه الحالة واتجاهاتها الرئيسة، وإذا ما طبقنا هذا الكلام على طبيعة النظم الاجتماعية والسياسية فإننا نجدها عرضة وبصورة دائمة لهذه المؤثرات، والعالم الثالث قدم لنا نموذجاً واضحاً لمدى قوة وحجم التأثير الخارجي في طبيعة النظم السياسية ومنذ مدة طويلة ابتدأت من المرحلة الاستعمارية والتي أثرت في مجالات ومساحات واسعة من الحياة في هذه الدول وفي جوانبها السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وما نجده واضحاً أن هذه المدة الطويلة زرعت بذور التأثير لتجعل كثيراً من هذه النظم مكبلة بقيود تحدد مساراتها واتجاهاتها في مختلف مراحلها الزمنية المتعاقبة، ولذلك نجد أن المرحلة التي تمثلت بمرحلة الاستقلال تحددت بتلك الأسس التي حددتها مرحلة الاستعمار، وأصبحت أشكال واتجاهات النظم السياسية المختلفة تنم عن تأثر واضح بعوامل خارجية وبآليات مختلفة ومتنوعة.

إن النظم السياسية في مرحلة ما بعد الاستقلال أخذت أشكالاً متباينة ابتدأت بالنمط التعددي الليبرالي المتأثر بتيارات عربية واضحة وتقاليد لا تمت بصلة أحياناً إلى واقع بلدان العالم الثالث، لتسجل انتقالة حادة فيما بعد من خلال ولادة النظام السياسي القائم على أساس وجود حزب واحد حاكم في السلطة لا يسمح بمنافسة حزب آخر وقوى سياسية أخرى، متأثراً بالتجربة الشيوعية، وإذا ما حللنا الدوافع وراء الأخذ بهذا الشكل من النظم لوجدناها في معظمها خارجية.

وإذا ما كانت القاعدة تتمثل في فشل وعدم نضوج أية بذرة تزرع في تربة غير تربتها، فقد شهدت هذه النظم فشلها انطلاقاً من هذه القاعدة فمثلما فشل النظام الليبرالي التعددي، سجل نظام الحزب الواحد فشله هو الآخر نتيجة مؤثرات خارجية واضحة كانت متفاعلة مع عوامل داخلية أسهمت في ذلك الفشل قد حددها أبعادها جميعاً، ويأتي من أبرزها فشل النموذج الواضح لهذا النظام المتمثل بانهيار الحزب الواحد وتجربته في الاتحاد السوفيتي.

ولكن يتبادر إلى الذهن تساؤل مهم هو أيعني انهيار ذلك النظام وفشله في التطبيق لدى أغلب دول العالم الثالث، انتهاء قوة التأثير الخارجي واضمحلاله تجاه مؤثرات ورغبات داخلية، أم إن ذلك الانهيار مثل بداية لمرحلة جديدة من مراحل التأثير الخارجي كما كان يحصل سابقاً من تداخل وتعاقب مراحل التأثير؟

إن الواقع أشار وبكل وضوح إلى تزايد وتصاعد قوة التأثير الخارجي وبمختلف الاتجاهات، بل أخذ اتجاهات جديدة لم تكن مألوفة في السابق واتجه في مديات واسعة أثرت تأثيراً سريعاً وفجائياً وحاداً في أِكال النظم السياسية واتجاهاتها تمثلت في العودة السريعة إلى التعددية السياسية والحزبية تحت وطأة الظروف والتأثيرات الدولية المتمثلة بالهيمنة الأمريكية والغربية في جوانب السياسة والاقتصاد والإعلام.

وقد سوغ البعض من أبناء العالم الثالث بأن هذا التوجه قد جاء تحت تأثير مطالب داخلية للشعوب ورغباتها بعيداً عن الضغوط الأجنبية وصحيح ذلك إلى حد معين، ولكن تلك المطالب استفادت من البيئة الخارجية الضاغطة.

وما يشار إليه في ذلك السياق أن اتجاهات التأثير الخارجي وإن جاءت متباينة ومختلفة بحسب طبيعة المراحل التاريخية التي مرت بها إلاّ أنها كانت دائماً تنطلق من منطلقات واحدة وتهدف إلى جملة من الأهداف المشتركة والتي تمثلت في ضرورة صياغة وتشكيل مجموعة من النظم السياسية متلائمة ومتناسقة مع منطلقات وأهداف تلك القوى الخارجية المؤثرة، والواقع أشار إلى مثل ذلك الوضع حينما برزت أِشكال من النظم السياسية في مرحلة الحرب الباردة بنسق سياسي واقتصادي يتبع توجه قوة خارجية معينة في التأثير، وإذا ما انتقلنا إلى ما بعد هذه المرحلة فإننا نرى أن الانتقالة الواضحة في طبيعة النظم كانت بالتأكيد تعبيراً عن التأثر الواضح بمضامين الطرح الخارجي.

ومن خلال ما تقدم نستطيع أن نحدد أبرز الآثار المترتبة على التأثير الخارجي في دول العالم الثالث بما يأتي:

١. معاناة دول العالم الثالث من مشكلة تمثلت بعدم بلوغها لنظام سياسي يتلاءم مع ظروف بيئتها الداخلية، كما أنها عانت حتى من صعوبة تقديم نموذج خاص بها في زحمة هذا التأثير.
٢. إن حالة الاغتراب النظمي هذه ولدت حالة من عدم تفاعل الشعوب بل رفضها الدائم لمؤسسات تلك النظم وبنسب مختلفة تبعاً لظروف كل بلد، مما ولد حالة من عدم الاستقرار السياسي والاضطراب الدائم الذي اتخذ صيغاً مختلفة تمثلت بالحروب الأهلية والانقلابات العسكرية والتمردات والعصيان وعدم استقرار المؤسسات السياسية والدستورية.
٣. إن عامل المصلحة أصبح هو المحرك والدافع لقوى التأثير الخارجي.

فعلى طول الخط كنا نشهد أن تلك القوى الأجنبية رعت نظماً سياسية كانت متقاطعة إلى حد كبير مع شعوبها، ولذلك لم يكن غريباً أن نجد القوى الكبرى رعت الكثير من الديكتاتوريات والنظم الاستبدادية في السلطة مادامت ترعى مصالح تلك القوى، وبعد التغيرات

الدولية وما آلت إليه من توجهات جديدة للنظم السياسية في دول العالم الثالث لمسنا الاندفاع الخارجي وراء التغيير وهو تحدد في ضوء مصالح قوى الهيمنة ويفسر ذلك الحال التحالف الغربي مع دول اعتمدت نظماً سياسية غير ديمقراطية، كذلك الازدواجية الواضحة في التعامل الحاصل مع قضيتي حقوق الإنسان والديمقراطية، والتي بدأت تطرح بشكل واضح ومؤثر بعد المتغيرات الدولية المتمثلة بانهيار الاتحاد السوفيتي، فقد سعت دول ما يعرف بعالم الشمال إلى إشاعة تلك المبادئ والمفاهيم في مناطق متعددة في العالم في ضوء مصلحتها.

٤. إن النظم السياسية في دول العالم الثالث أصبحت في تلك المرحلة أكثر عرضة للتأثير الخارجي من المراحل السابقة لأنها أصبحت أكثر وهناً من السابق وهذا كان يعود إلى فقدان التوازن الدولي لمقوماته وما كان يعطيه من دعم لدول العالم الثالث، وخصوصاً بعد غياب الاتحاد السوفيتي عن الساحة الدولية، كما أن تصاعد قوة التأثير أصبحت متأتية من توافر آليات قوية جديدة متمثلة بآليات الهيمنة الاقتصادية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) وسياسات التكييف الهيكلي المتبعة وبرامج اقتصاد السوق والخصخصة، يزاد على ذلك التقدم التكنولوجي الهائل في الوسائل الإعلامية التي تمكنت من اختراق مساحات وفضاءات واسعة متمثلة بالأقمار الصناعية والمحطات الفضائية وشبكة الانترنيت، لذلك لم تعد الحدود مأمونة ولا توجد أية حواجز قوية تصد عملية التأثير الخارجي.

المصادر

الكتب

١. إبراهيم أبو خزام، الديمقراطية الغربية والعالم الثالث، منشورات مكتبة دار العلوم، بغداد، ١٩٩٧.

٢. إبراهيم نصر الدّين، مشكلة الاندماج الوطني في نيجيريا، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ١٩٨٧.

٣. أحمد زايد، الدولة في العالم الثالث، الرؤية السوسيولوجية، مطبعة التضامن، القاهرة، ١٩٨٥.

٤. أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠.

٥. أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٧.

٦. إسماعيل صبري عبد الله، في التنمية العربية، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٣.

٧. أندروويبستر، مدخل لسوسيولوجية التنمية، ترجمة حمدي حميد، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ط١، ١٩٨٦.

٨. أندريه هوريو، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، ترجمة علي مقلد، الجزء الثاني، بيروت، ١٩٧٤.

٩. أنور السادات، البحث عن الذات، قصة حياتي، المكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٩٧٨.

١٠. أنور عبد الملك، الجيش والحركة الوطنية، ترجمة حسن قبيسي، دار ابن خلدون للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٧١.

١١. إيف لاكوست، العالم الثالث وجغرافية التّخلف، ترجمة عبد الرّحمن حميدة، دار الحقيقة للطباعة والنّشر، بيروت، د. ت.

١٢. ب. س. لويد، أفريقيا في عصر التحول الاجتماعي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٠.

١٣. بارفيس خلتباري، التخلُّف الاقتصادي، ترجمة جميل بوداغ، دارُ الكتب للطباعة والنّشر، بغداد، ١٩٧٩.

١٤. برهان غليون وآخرون، الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية المواقف والمخاوف المتبادلة، م. د. و. ع، بيروت، آذار، ١٩٩١.
١٥. برهان غليون وآخرون، حول الخيار الديمقراطي، دراسات نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٤.
١٦. برهان محمد نوري، آفاق التطورات الدولية المعاصرة، العولمة وتحرير التجارة، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩١.
١٧. بوب وودورد، الحروب الخفية لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية، دار المناهل، بيروت، ١٩٨٩.
١٨. بول بوريل، ثورات النمو الثلاث، ترجمة أديب العاقل، دمشق، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٧٠.
١٩. بول كنيدي، الاستعداد للقرن الحادي العشرين، ترجمة محمد عبد القادر وغازي مسعود، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٩٣.
٢٠. بيترووسلي، العالم الثالث، ترجمة حسام الخطيب، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٦٨.
٢١. ثامر كامل محمد، التحولات العالمية ومستقبل الدولة في الوطن العربي، مركز المستقبل العربي للدراسات الإستراتيجية، عمان، ٢٠٠٠، ط١.
٢٢. ثروت بدوي، القانون الدستوري وتطور الأنظمة الدستورية في مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٦.
٢٣. جاك لوب، العالم الثالث وتحديات البقاء، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٦.
٢٤. جاك وودس، الاستعمار الجديد في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينيّة، ترجمة الفضل شلق، دار الحقيقة، بيروت، ط١، ١٩٧١.
٢٥. جاك وودس، الجيوش والسياسة، ترجمة عبد الحميد عبد الله، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط١، ١٩٨٢.
٢٦. جاك وودس، جذور الثورة الإفريقية، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧١.
٢٧. جميل مصعب محمود، المتغيرات الدولية الجديدة وأثرها على الصراع في القرن الأفريقي، في مجموعة مؤلفين، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩١.
٢٨. جورج جقمان، في كتاب حول الخيار الديمقراطي، الديمقراطية في نهاية القرن العشرين، دراسة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤.

٢٩. جورج قرم، التنمية الاقتصادية ومأزق الاستدانة في العالم الثالث، دار الطليعة، بيروت، ط١، د–ت.
٣٠. جوكوف، العالم الثالث، دار التقدم، موسكو، ١٩٧١.
٣١. جون هاتس، تاريخ أفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية، ترجمة عبد العليم السّيد منسي، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، مصر، ١٩٦٩.
٣٢. ح. م. البرتيني، التخلف والتنمية في العالم الثالث، ترجمة زهير الحكيم، بيروت، ١٩٧٠.
٣٣. حربي محمد، الوطن العربي وأزمة الغذاء في العالم، دار الثورة، بغداد، ١٩٧٧.
٣٤. حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية لدول أميركا اللاتينية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٨٩.
٣٥. حورية توفيق مجاهد، الاستعمار كظاهرة عالمية– حول الاستعمار والإمبريالية والتّبعية، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٥.
٣٦. حورية توفيق مجاهد، نظام الحزب الواحد في أفريقيا، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٧.
٣٧. دافيد كوشمان، النظام السياسي في الولايات المتحدة، ترجمة توفيق حبيب، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٥٥.
٣٨. رمزي زكي، المشكلة السكانية وخرافة المالثوسية الجديدة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٤.
٣٩. رناد الخطيب عباد، التيارات السياسية في الأردن، الجزء الثاني، عمان، ١٩٩٢.
٤٠. روبرت أمرسن، من الاستعمار إلى الاستقلال، ترجمة نقولا الدر، الدار الشرقية للطباعة والنشر.
٤١. رياض عزيز هادي، العالم الثالث (قضايا وتحديات) سلسلة أفاق عربية (١٦)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٧.
٤٢. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، سلسلة آفاق، وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ١٩٩٥.
٤٣. رياض عزيز هادي، العالم الثالث وحقوق الإنسان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٠، ط١.
٤٤. رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، مطابع التعليم العالي، الموصل، الطبعة الثانية، ١٩٨٩.

٤٥. ريتشارد نيكسون، الفرصة السانحة، ترجمة احمد صدقي مراد، بيروت، دار الهلال، ١٩٩٢.
٤٦. زياد الحافظ، أزمة الغذاء في الوطن العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط١، ١٩٧٦.
٤٧. سامي منصور، أقنعة الاستعمار الأمريكي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة.
٤٨. سامي منصور، انتكاسة الثورة في العالم الثالث، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٠.
٤٩. سامي منصور، تجارة السلاح في العالم الثالث، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ١٩٧٩.
٥٠. سعد الدين إبراهيم، مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي، منتدى الفكر العربي، عمان، ١٩٨٨.
٥١. سعد زهران وآخرون، التكنولوجيا والتصنيع والتبعية، العالم الثالث يفكر لنفسه، دار ابن رشد، بيروت، ب. ت.
٥٢. سعد ناجي جواد، التطورات السياسية الحديثة في إفريقيا، مطابع دار الحكمة، بغداد، ١٩٩١.
٥٣. سليمان الطماوي، مبادئ القانون الدستوري، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٥٨.
٥٤. سمير أمين وآخرون، دراسات في التنمية العربية الواقع والآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة أاالأولى، ١٩٩٧.
٥٥. سمير أمين، التطور اللامتكافئ، ترجمة برهان غليون، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٨.
٥٦. سيار كوكب الجميل، العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط- مفاهيم عصر قادم، بيروت، ١٩٩٧، ط١.
٥٧. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٣.
٥٨. صالح أحمد العلي وآخرون، إشكالية العلاقة الثقافية مع الغرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧.
٥٩. صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني، الأنظمة السياسية، جامعة بغداد، كلية القانون، ١٩٩١.
٦٠. صاموئيل هانتنغتون، الصدام بين الحضارات، في صدام الحضارات ، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٥، ط١.

٦١. صبري أبو المجد، ثورة أفريقيا، الشركة العربيّة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٠.
٦٢. طلال البابا، قضايا التخلُّف والتنمية في العالم الثالث، دارُ الطليعة، بيروت، ط١، ١٩٨١.
٦٣. عبد الجبار الكرخي وآخرين، مشكلات العالم الثالث، مؤسسة الثقافة العمالية، بغداد، ١٩٧٥.
٦٤. عبد الحميد الإبراهيمي، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، ١٩٨١.
٦٥. عبد الحميد متولي، أنظمة الحكم في الدول النامية، منشأة المعارف، الإسكندرية، دار نور الفجر للطباعة والتجليد، ١٩٨٥.
٦٦. عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٩.
٦٧. عبد الرزاق مطلك الفهد، حركة التحرير الوطنية الإفريقية، جامعة الموصل، ١٩٨٥.
٦٨. عبد الغني عبد الله خلف الله، مستقبل أفريقيا السياسي، مؤسسة المطبوعات الحديثة، القاهرة، ط٢، ١٩٦١.
٦٩. عبد القادر شهيب، محاكمة الانفتاح الاقتصادي في مصر، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٧٩.
٧٠. عبد القادر محمد فهمي، الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الإقليمية، الموصل، دار الحكمة للطباعة والنشر، ١٩٩٠.
٧١. عبد الكريم أحمد، القومية والمذاهب السياسية، الهيئة المصرية العامة للتأليف والشر، القاهرة، ١٩٧٠.
٧٢. عبد الملك عودة، سنوات الحسم في أفريقيا، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٩.
٧٣. عزيز الحاج، الغزو الثقافي ومقاومته، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٣.
٧٤. عطوف محمود ياسين، نزيف الأدمغة وهجرة العقول العربية إلى الدول التكنولوجية، الطبعة الأولى، دار الأندلس، بيروت، ١٩٨٤.
٧٥. علي الدين هلال وآخرون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٩٨.
٧٦. علي الدين هلال، مفاهيمُ الديمقراطيّة في الفكر السياسي الحديث، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، ١٩٨٤.

٧٧. علي خليفة الكواري وآخرين، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٨٨.
٧٨. فؤاد القصاص، أمريكا والغزو الفكري لمنطقة الشرق الأوسط، دار الجيب، بيروت- لبنان، ١٩٦٩.
٧٩. فؤاد مرسي، مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٠.
٨٠. فرانسبيس فوكوياما، نهاية التاريخ، ترجمة وتعليق، د. حسن الشيخ، دار العلوم العربية، بيروت، ١٩٩٣.
٨١. كلود فوتيه، أفريقيا للأفريقيين، ترجمة أحمد كمال يونس، دار المعارف، القاهرة، د. ت.
٨٢. كمال الغالي، القانون الدستوري والنظم السياسية، دار العروبة للطباعة، دمشق، د. ت.
٨٣. ليث الزبيدي، المضامين السياسية- الاجتماعية للنظام الدولي الجديد، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩٧.
٨٤. ليث عبد الحسن الزبيدي، البيروسترويكا والعرب، في دراسة حول المتغيرات في المعسكر الاشتراكي وانعكاساتها الدولية، إعداد نخبة من مدرسي كلية العلوم السياسية، مطابع دار الحكمة، بغداد، ١٩٩١.
٨٥. مادهو بانيكار، ثورة أفريقيا، ترجمة خيري حماد، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٢.
٨٦. مجدي حماد، العسكريون العرب وقضية الوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، حزيران، ١٩٨٧.
٨٧. مجموعة مؤلفين، الاقتصاد والمجتمع في العالم الثالث، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، الكتاب الخامس والأربعون، ترجمة محمد الجوهر وعلي ليلة، دار المعارف، القاهرة، ط١، ١٩٨٢.
٨٨. مجموعة مؤلفين، العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨.
٨٩. مجموعة مؤلفين، النظام الدولي الجديد، آراء ومواقف، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٢
٩٠. محمد أحمد إسماعيل، دور المثقفين في التنمية السياسية، القاهرة، ١٩٦٨.
٩١. محمّد الجوهري، علمُ الاجتماع وقضايا التّنمية في العالم الثّالث، الجزءُ الأوّل، دارُ المعارف، القاهرة، ١٩٧٨.
٩٢. محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، الكويت، ١٩٨٦.

٩٣. محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، العولمة، صراع الحضارات، العودة إلى الأخلاق، التسامح، الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٩٤.
٩٤. محمد عبد الغني سعودي، قضايا أفريقية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٠.
٩٥. محمد عبد الغني، الجغرافية والمشكلات الدوليّة، دار النّهضة العربية، بيروت، د. ت.
٩٦. محمد عبد المنعم يونس، أوغندا بين الاستعمار البريطاني والكفاح الوطني، دار القلم، القاهرة، ١٩٩٠.
٩٧. محمد كاظم المشهداني، النظم السياسية، جامعة الموصل، ١٩٩١.
٩٨. محمد محمود ربيع، الثورة ومشاكل الحكم في أفريقيا، مكتبة الفكر، ليبيا، ١٩٧٤.
٩٩. محمد مصطفى الشعبيني، نيجيريا الدولة والمجتمع، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٤.
١٠٠. محمد مصطفى، نجيب إلياس، الدول النامية ومشكلاتها، دار الفكر، القاهرة، ١٩٦٤.
١٠١. محمد نصر مهنا، النظرية السياسية والعالم الثالث، المكتب الجمعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٨٣.
١٠٢. مصطفى محمد العبد الله وآخرون، التصحيحات الهيكلية والتحول إلى اقتصاديات السوق في البلدان العربية، في كتاب الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوخصة في البلدان العربية، م. د. و. ع، بيروت، ١٩٩٩.
١٠٣. منذر الشاوي، القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية، دار القادسية، بغداد، ١٩٨١، ط٣.
١٠٤. منير الحمش، العولمة ليست الخيار الوحيد، الأهالي للطباعة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٩٨.
١٠٥. نادر فرجاني وآخرون، التنمية المستقلة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧.
١٠٦. نبيل السمالوطي، دراسة في اجتماعيات العالم الثالث، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٧٤.
١٠٧. نجيب صالح، تاريخ العرب السياسي، ١٨٥٨-١٩٥٦، دار اقرأ، بيروت، ١٩٨٥.
١٠٨. نزار عبد اللطيف الحديثي، الأمة العربية والتحدّي، دار الحريّة للطباعة، بغداد، ١٩٨٥.

١٠٩. نعمان الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصر، دار الثقافة للنشر، ١٩٨٣.
١١٠. نوار عبد الوهاب، العلاقات الإيرانية- الإفريقية، كتاب العلاقات الدولية لإيران، الجزء الأول، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٨.
١١١. هاري ماجدوف، الامبريالية من عصر الاستعمار حتى اليوم، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط١، ١٩٨١.
١١٢. والتر رودني، أوربا والتخلّف في أفريقيا، ترجمة أحمد القصير، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٨.
١١٣. وحيد عبد المجيد، مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي، في كتاب المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، طرابلس، ١٩٨٨.
١١٤. يحيى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة، دار النهضة، بيروت، ١٩٦٩.

البحوث والدراسات

١. إحسان جواد مبارك، المشاكل المرافقة للتسلح في الدول النامية، مجلة الدفاع، بغداد، العدد الثاني، ١٩٨٦.
٢. أحمد بهي الدين، مشروع كوفي عنان لإصلاح الأمم المتحدة، السياسة الدولية، العدد ١٣٠، القاهرة، أكتوبر، ١٩٩٧.
٣. أحمد شكري العبيدي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠.
٤. أحمد طه محمد، أفريقيا والتغييرات الديمقراطية، السياسة الدولية، العدد١٠٥، يوليو، ١٩٩١.
٥. أحمد طه محمد، التحولات الديمقراطية في العالم الثالث، مجلة السياسة الدولية، العدد١٠٧، القاهرة، ١٩٩٢.
٦. أحمد طه محمد، التحولات السياسية في أسيا والنظام العالمي الجديد، السياسة الدولية، العدد١٠٨، القاهرة، ١٩٩٢.
٧. أحمد طه محمد، جنوب أفريقيا وتحولات ما بعد الأبارتيد، السياسة الدولية، القاهرة، العدد١١٢، ١٩٩٣.
٨. أحمد طه محمد، قضايا أفريقيا والنظام العالمي الجديد، السياسة الدولية، القاهرة، العدد١١٣، ١٩٩٣.

٩. أحمد فارس عبد المنعم، أزمة الديون الخارجية في الدول النامية، السياسة الدولية، العدد ٦٨، ١٩٨٢.
١٠. أحمد مهابة، الجزائر بين المشكلات الداخلية والتدخلات الخارجية، السياسة الدولية، العدد١٢٨، نيسان، ١٩٩٧، السنة٣٣.
١١. أحمد نوري النعيمي، الاعتمادية الدولية والنظام السياسي الدولي المعاصر، مجلة العلوم السياسية، السنة العاشرة، كانون الثاني، العدد٢٠، ٢٠٠٠.
١٢. أزمة الديمقراطية في بنغلادش، السياسة الدولية، العدد١٢٤، ١٩٩٦.
١٣. أسامة أمين الخولي (المحرر)، العرب والعولمة.
١٤. أسعد عبد الرحمن، الانقلابات العسكرية ونظرية النسق، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد٤٧، ١٩٧٧.
١٥. إسماعيل صبري عبد الله، المقومات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الوطن العربي، في علي الدين هلال وآخرين، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، م. د. و. ع، بيروت، آب، ١٩٩٨، ط٤.
١٦. أمين هويدي، صراع القوى الخارجية ضد مشروعنا، الأسباب وأساليب المواجهة، المستقبل العربي، العدد ٢٤، ١٩٨١.
١٧. أنطوان زحلان، نقل الحساب إلى الألفية الجديدة، المستقبل العربي، العدد ٢٥٤، م. د. و. ع، بيروت، نيسان، ٢٠٠٠.
١٨. برهان غليون، الديمقراطية وحقوق الإنسان العربي، المستقبل العربي، العدد١٣٥، أيار، ١٩٩٠.
١٩. برهان غليون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مشاكل الانتقال وصعوبات المشاركة، مجلة المستقبل العربي، العدد٢١٣، السنة١١، ١٩٩٦.
٢٠. بشارة خضر، العالم العربي في أفق عام ٢٠٠٠، مجلة المنار، باريس، العدد٧، ١٩٨٥، ص٦٧.
٢١. بشير العريض، دور الجيش في عملية التنمية، السياسة الدولية، العدد ١٣، ١٩٦٨.
٢٢. بطرس بطرس غالي، الأمم المتحدة واحتواء الصراعات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد١١٥، يناير، ١٩٩٤.
٢٣. بطرس بطرس غالي، الأمم المتحدة والمنازعات الدولية، السياسة الدولية، العدد١٠١، ١٩٩٠.
٢٤. بطرس بطرس غالي، التدخل العسكري الأمريكي والحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٧، ١٩٦٧، ص١٣.

٢٥. بطرس بطرس غالي، الحوار والصراع بين الجنوب والشمال، السياسة الدولية، العدد١٠٥، يوليو، ١٩٩١.
٢٦. بكري محمد خليل، الدوافع الأيديولوجية في مفهوم هنتنغتون حول صدام الحضارات، آفاق عربية، كانون الثاني، شباط، ٢٠٠٠.
٢٧. بول سالم، "الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين"، في أسامة أمين الخولي، المحرر، العرب والعولمة.
٢٨. ثناء فؤاد عبد الله، خصوصية طرح الديمقراطية في الواقع العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد١٨٧، السنة٩، ١٩٩٤.
٢٩. جان ماريل نزوانكو، أفريقيا والديمقراطية، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد١٢٨، أيار، ١٩٩١.
٣٠. جمال عبد الجواد، الإخفاق الديمقراطي في العالم الثالث، مجلة المنار، باريس، العدد٦٦، ١٩٩٠.
٣١. جميل مصعب محمود، ظاهرة العنف السياسي في أفريقيا في ظل المتغيرات الدولية، العلوم السياسية، بغداد، العدد٢٠، السنة العاشرة، كانون الثاني، ٢٠٠٠.
٣٢. حسن أبو طالب، عداءات أصيلة وتحالفات متغيرة، مجلة المنار، العدد٤٦، تشرين الأول، ١٩٨٨.
٣٣. حسن عبد القادر صالح، نحو نظام عربي جديد، مجلة شؤون عربية، العدد٨٣، أيلول، ١٩٩٥.
٣٤. حسين علوان البيج، إشكالية التعددية السياسية في العالم الثالث، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، السنة الخامسة، العدد١٢، تموز، ١٩٩٤.
٣٥. حمدي عبد الرحمن، التوازن الإقليمي في البحيرات العظمى والأمن المائي المصري، السياسة الدولية، العدد١٣٥، يناير، ١٩٩٩.
٣٦. حمدي عبد الرحمن، ظاهرة التحول الديمقراطي في أفريقيا، السياسة الدولية، العدد١١٣، يوليو، ١٩٩٣.
٣٧. حميد الجميلي، قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، المجلد الأول، العدد الأول، كانون الثاني، ٢٠٠٠.
٣٨. خيرات البيضاوي، التضخم وآثاره في العالم الثالث، معهد الإنماء العربي، بيروت، د. ت.
٣٩. رجاء إبراهيم سليم، النظام العالمي الجديد وانعكاساته على أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد١٠٧، يناير، ١٩٩٢.

٤٠. رجاء النقاش، ثلاثة وجوه للاستعمار الثقافي، مجلة دراسات عربية، بيروت، العدد ١٢، ١٩٧٤.
٤١. رشيد مجيد الربيعي، التنمية المعاقة في أميركا اللاتينية، التجربة المكسيكية في مشكلات وتجارب التنمية من العالم الثالث.
٤٢. رمزي زكي، أزمة الديون العالمية والإمبريالية الجديدة، السياسة الدولية، العدد٨٦، ١٩٨٦.
٤٣. رياض عزيز هادي، العالم الثالث والديمقراطية التعددية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، السنة العاشرة، كانون الثاني، العدد٢٠، ٢٠٠٠.
٤٤. ريموند ماهر كامل، بوروندي بعد انقلاب يوليو، السياسة الدولية، العدد ١٢٧، يناير، ١٩٩٧.
٤٥. زبيغينو بريجنسكي، الشراكة غير الناضجة، ترجمة حسان سري، شؤون سياسية، العدد٤، ١٩٩٥.
٤٦. سالم توفيق النجفي، متضمنات النظام الاقتصادي الرأسمالي الجديد المنهج الاقتصادي للعولمة، دراسات اقتصادية، العدد الثالث، الرابع، بيت الحكمة، بغداد، ٩٩-٢٠٠٠.
٤٧. سامي منصور، السلاح والمديونية، السياسة الدولية، القاهرة، العدد٨٦، ١٩٨٦.
٤٨. سراب حميد الدهان، التطورات السياسية والاقتصادية وأثرها على التنمية في الفلبين، في مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٠.
٤٩. سعد الشلماني، العولمة والدولة القومية، المستقبل العربي، العدد ٢٥٣، م. د. و. ع، بيروت، آذار، ٢٠٠٠.
٥٠. سعد ناجي جواد، أفريقيا والتحوّل نحو التعددية والديمقراطية، مجلة العلوم السياسية، الجمعية العراقية للعلوم السياسية، بغداد، العدد التاسع، ١٩٩٣.
٥١. سعد ناجي جواد، أفريقيا والتحول نحو التعددية والديمقراطية، مجلة العلوم السياسية، العدد التاسع، السنة الرابعة، شباط، ١٩٩٣.
٥٢. سعد ناجي جواد، مسألة الأقليات في الوطن العربي وأثرها على الأمن القومي، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٢، ١٩٨٨.
٥٣. السعيد البدوي، ندوة العولمة وأثرها على إفريقيا، القاهرة، ١٧، مارس، ١٩٩٩، السياسة الدولية، العدد ١٣٦، أبريل.

٥٤. سعيد محمد أبو سعدة، نحو تنمية عربية معتمدة على الذات في ضوء نظم القيم ومتاحية المصادر الطبيعية وممارسات الدول الصناعية في دراسات في التنمية العربية الواقع والأفاق.

٥٥. سعيد محمد السيد، نماذج التدفق الدولي للأنباء، مجلة السياسة الدولية، العدد ٩٤، أكتوبر، ١٩٨٨.

٥٦. سلوى العنتري، أزمة دول العالم الثالث بين التهدئة والمواجهة، مجلة المنار، باريس، العدد ٢٦، ١٩٨٧.

٥٧. سمية سعيد الألفي، فنزويلا ومشكلة المديونية الخارجية، السياسة الدولية، العدد ٩٦، ١٩٨٩.

٥٨. سمير أمين، شروط إنعاش التنمية، بحث منشور في دراسات في التنمية العربية الواقع والآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٧.

٥٩. سيار الجميل، تعقيب على السيد ياسين، العرب والعولمة، السياسة الدولية، العدد السابع، السنة الثالثة، ص٨٤.

٦٠. السيد عوض عثمان، تجدد العنف السياسي في بيرو، السياسة الدولية، العدد١٢٨، السنة٣٣، نيسان، ١٩٩٧.

٦١. السيد يسين، الطريق الثالث أيديولوجية سياسية جديدة، السياسة الدولية، العدد ١٣٥، القاهرة، يناير، ١٩٩٩.

٦٢. الشيماء علي عبد العزيز، استمرار الأزمة في الكونغو الديمقراطية، السياسة الدولية، العدد١١٩، السنة٣١، يناير، ١٩٩٥.

٦٣. الشيماء علي عبد العزيز، العنف السياسي في أفريقيا بعد الحرب الباردة، السياسية الدولية، العدد١٣٠، أكتوبر، ١٩٩٧.

٦٤. صادق الأسود، السياسة في الدول النامية، محاضرات بالرونيو، كلية القانون والسياسية، جامعة بغداد، ١٩٧١.

٦٥. صادق محروس، المنظمات الدولية والتطورات الراهنة في النظام الدولي، السياسة الدولية، العدد١٢٢، ١٩٩٥.

٦٦. صلاح أبو النجى، أفغانستان وأزمة الوفاق الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد٦٠، نيسان، ١٩٨٠.

٦٧. صلاح سالم زرنوقة، أثر التحولات العالمية على مؤسسة الدولة في العالم الثالث، السياسة الدولية، العدد ١٢٢، القاهرة، ١٩٩٦.

٦٨. طارق حسني أبو سنة، رياح الديمقراطية تهب على شرق وجنوب أفريقيا، السياسة الدولية، العدد١٠٧، يناير، ١٩٩٢.
٦٩. طارق حسني أبو سنة، كينيا من الحزب الواحد إلى التعددية السياسية، السياسة الدولية، القاهرة، العدد١١٢، ١٩٩٣.
٧٠. عادل كامل الآلوسي، عالم أم علمان، شؤون سياسية، العدد٥، ١٩٩٥.
٧١. عادل محمد أبو طالب، محاولة الانقلاب في توغو وأبعاده الإقليمية والدولية، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٨٧، يناير، ١٩٨٧.
٧٢. عبد الخالق عبد الله، النظام العالمي الجديد، الحقائق والأوهام، السياسة الدولية، العدد١٢٤، أبريل، ١٩٩٦.
٧٣. عبد الرحمن إسماعيل الصالحي، دراسة نقدية لميثاق الوحدة الإفريقية، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٩٣، ١٩٨٨.
٧٤. عبد الرضا الطعان، الأيديولوجية والنظام الدولي الجديد، في كتاب النظام الدولي الجديد.
٧٥. عبد الرضا الطعان، التنمية الاقتصادية وتركيز السلطة السياسية في البلدان النامية، مجلة الاقتصادي، العدد٣، تشرين الثاني، ١٩٦٦.
٧٦. عبد الرضا الطعان، الديمقراطية الأميركية والوطن العربي في النظام الدولي الجديد، المجلة العربية للعلوم السياسية، بغداد، العدد٧، ١٩٩٢.
٧٧. عبد الله الشهاوي، أزمة نظام الحكم في زائير، السياسة الدولية، العدد١٠٧، القاهرة، ١٩٩٢.
٧٨. عبد الملك عودة، السياسة المصرية وقضايا أفريقيا، الأهرام الاقتصادي، العدد٥٩، كانون الثاني، ١٩٩٣.
٧٩. عبد المنعم السيد، انقلاب سيراليون، قضايا دولية، مركز الدراسات السياسية، إسلام أباد، الباكستان، العدد ٣١٨، السنة السابعة، شباط، ١٩٩٦.
٨٠. عبد المنعم المشاط، عدم الانحياز والأمن القومي في العالم الثالث، مجلة الساسة الدولية، العدد٨٠، نيسان، ١٩٨٥.
٨١. عبد علي كاظم المعموري، العولمة: محاولة الرأسمالية للتكيف مع أزمتها، دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، العدد الأول، ٢٠٠٠.
٨٢. عدنان السيد حسن، التوازن العسكري، ١٩٩٩-٢٠٠٠، المستقبل العربي، العدد ٢٥٤، م. د. و. ع، بيروت، نيسان، ٢٠٠٠.

٨٣. عز الدين شكري، أزمة الدولة في أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد١١٠، أكتوبر، ١٩٩٢.

٨٤. عزمي بشارة، إسرائيل والعولمة، بعض جوانب جدلية للعولمة إسرائيلياً في أسامة أمين الخولي، العرب والعولمة.

٨٥. عصام عبد الغني محبوب، التأثير الغربي في الهيئات والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، في كتاب (إشكالية العلاقة القافية مع الغرب) صالح أحمد العلي وآخرون، م. د. و. ع، بيروت، ١٩٩٧.

٨٦. العقيد سافيليف، الجرب السرية، المجلة العسكرية السوفيتية، العدد ١٢، كانون الأول، ١٩٧٩.

٨٧. علاء قاعود، الانتخابات النيابية والمسيرة الديمقراطية في الأردن، السياسة الدولية، ١١٥، ١٩٩٤، يناير.

٨٨. علي عبد الله، العولمة التحديات والأبعاد المستقبلية، مجلة النبأ، العدد ٥٧. ٩-٧-٢٠٠١، من Internet.

٨٩. عماد جاد، النظام الدولي ومتغيراته، السياسة الدولية، العدد١٢١، يوليو، ١٩٩٥.

٩٠. عمر مصطفى كمال حلمي، مبادرات حل أزمة مديونية الدول النامية، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٨٧، ١٩٨٧.

٩١. غانم محمد صالح، التحول الديمقراطي في الوطن العربي بين وهم التعبير ورغبة التغيير، مجلة العلوم السياسية، السنة العاشرة، العدد٢٠، كانون الثاني، ٢٠٠٠.

٩٢. فؤاد مرسي، الاقتصاد العربي في قبضة النفط، مجلة المنار، باريس، العدد٣، ١٩٨٥.

٩٣. فايز بكتاش، مفهوم التخلُّف السياسي في العالم الثالث، مجلَّة العلوم الاجتماعيّة، المجلّد ١٣، العدد ٣، الكويت، ١٩٨٥.

٩٤. فرانشيسكوساغاستي، الحضارتان وعملية التنمية، مجلة المستقبل العربي، العدد٣، ١٩٦٨.

٩٥. فليح حسن هادي، إخفاقات التنمية في بلدان العالم الثالث، في كتاب مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره.

٩٦. فوزي حسين محمد، نقل التكنولوجيا إلى الأقطار النامية، النفط والتنمية، بغداد، العدد٩، حزيران، ١٩٧٩.

٩٧. قحطان أحمد سليمان، الترتيبات الدولية الجديدة وآثارها الاقتصادية والسياسية على الدول النامية، في كتاب النظام الدولي الجديد، آراء ومواقف، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٢.

٩٨. كمال المنوفي، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد ٨٠، ١٩٨٥.

٩٩. ماجد عبد الله المنيف، النفط والعولمة الاقتصادية، السياسة الدولية، أكتوبر، ٢٠٠٠.

١٠٠. ماري جرانجون، تدخلات الولايات المتحدة في أمريكا الوسطى، السياسة الدولية، العدد ٧١، يناير، ١٩٨٣.

١٠١. مجدي حماد، تعقيب على جلال أمين في كتاب العرب والعولمة، مجلة دراسات عربية، العدد ١١، بيروت، أيلول، ١٩٧٣.

١٠٢. مجدي حماد، مناقشة (٤)، في أسامة أمين الخولي (المحرر) العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨.

١٠٣. مجموعة باحثين، الأوضاع الداخلية في أفغانستان والتدخل السوفيتي، مجلة السياسة الدولية، العدد ٦٠، أبريل، ١٩٨٠.

١٠٤. محسن جاسم الموسوي، الثورة الجديدة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، أيار، ١٩٧٣.

١٠٥. محمد أبو الفضل، أزمة الديمقراطية في أنغولا، السياسة الدولية، العدد١١٢، القاهرة، ١٩٩٣.

١٠٦. محمد الأطرش، العرب والعولمة، ما العمل، المستقبل العربي، العدد٢٢٩، آذار، ١٩٩٨.

١٠٧. محمد الدوري، النظام الدولي والقانون الدولي، في النظام الدولي الجديد، آراء ومواقف مجموعة مؤلفين، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٢.

١٠٨. محمد السيد سعيد، التبعية والشركات متعددة الجنسية، مجلة المنار، العدد الثالث، آذار، ١٩٨٥.

١٠٩. محمد السيد سليم، الوجود الأمريكي في أميركا اللاتينية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٦٧، يناير، ١٩٨٢.

١١٠. محمد عبد علي عبود، لطيف كريم عبود، العولمة والانترنت، مجلة أم المعارك، مركز أبحاث أم المعارك، بغداد، العدد١٨، ١٩٩٩.

١١١. محمد عبدري عبد، المطالب الانفصالية في جزر القمر، السياسة الدولية، العدد ١٣١، يناير، ١٩٩٨.

١١٢. محمد عيسى الشرقاوي، المرتزقة في أفريقيا ومحاولة الانقلاب في سيشل، السياسة الدولية، العدد ٦٨، إبريل، ١٩٨٢.

١١٣. محمد فريد حجاب، أزمة الديمقراطية الغربية وتحدياتها في العالم الثالث، مجلة المستقبل العربي، العدد١٦٤، السنة١٠، ١٩٩٢.

١١٤. محمد فريد حجاب، أزمة الديمقراطية الغربية وتحدياتها في العالم الثالث، في علي خليفة الكواري وآخرون، مسالة الديمقراطية في الوطن العربي، م. د. و. ع، بيروت، أيار، ٢٠٠٠، ط١.

١١٥. محمد مصطفى، التحول الديمقراطي في نيجيريا إلى أين، السياسة الدولية، العدد١١٤، أكتوبر، ١٩٩٣.

١١٦. محمود حسين جمعة، انتقال السلطة في نيكارغوا، السياسة الدولية، العدد١٠١، ١٩٩٠.

١١٧. محمود عبد المنعم مرتضى، أمريكا اللاتينية بين رياح الديمقراطية والتحديات الاقتصادية، السياسة الدولية، العدد١٠٧، يناير، ١٩٩٢..

١١٨. محيي الدين حسين الطائي، العولمة وإشكالية الثنائية (اقتصاد- دولة) دراسات اقتصادية، العدد الأول، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٠.

١١٩. مركز الدراسات الدولية، قراءة في المستقبل السياسي لباكستان، متابعات دولية، العدد ٦، بغداد، كانون الأول، ١٩٩٩.

١٢٠. مروى ممدوح سالم، الجزائر والتحول نحو الوفاق الوطني، السياسة الدولية، العدد١٣٨، أكتوبر ١٩٩٩.

١٢١. مصباح الخيرو، تعقيب في ليث الزيدي، المضامين السياسية والاجتماعية للنظام الدولي الجدي، بيت الحكمة، بغداد، آب، ١٩٩٧.

١٢٢. مصطفى أبو زيد، السلطة التنفيذية في الدول الأفريقية، السياسة الدولية، القاهرة، العدد١٣، ١٩٦٨.

١٢٣. مصطفى كامل السيد، المديونية والنظم السياسية في العالم الثالث، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٨٦، ١٩٨٦.

١٢٤. نادية رمسيس، التنمية وأزمة التحول السياسي، مجلة المنار، العدد السادس، حزيران، ١٩٨٥.

١٢٥. نبيل العربي، الأمم المتحدة والنظام العالمي الجديد، السياسة الدولية، العدد١١٤، ١٩٩٣.

١٢٦. نبيه الأصفهاني، غزو هاييتي بين الشرعية واستعراض القوة، السياسة الدولية، العدد١١٩، ١٩٩٥.
١٢٧. نجوى أمين الفوال، الصومال ما بعد التدخل الدولي، السياسة الدولية، العدد١٢٤، يوليو، ١٩٩٥.
١٢٨. نصر الدين البحرة، الثورة في أفريقيا، مجلة دراسات عربية، العدد٤، شباط، ١٩٨٢.
١٢٩. هالة حكمت محمود، الانسلاخ عن العولمة، متابعات دولية، العدد ٣٠، مركز الدراسات الدولية، بغداد، ٢٠٠٠.
١٣٠. هانز كوشلر، الديمقراطية والنظام العالمي الجديد، ترجمة سميرة إبراهيم، مراجعة وتقديم منعم العمار، مجلة دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٠.
١٣١. هاني الياس خضر الحديثي، المعضلات الأساسية للتنمية في باكستان في مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث.
١٣٢. هاني لبيب، الجات والتبعية الثقافية، عرض كتاب مصطفى عبد الغني، المستقبل العربي، العدد ٢٣٤، م. د. و. ع، بيروت، آب، ١٩٩٨.
١٣٣. وحيد محمد عبد المجيد، السياسة الأمريكية الجديدة في القارة اللاتينية، السياسة الدولية، العدد ٥١، ١٩٧٨.
١٣٤. وفاء زينهم، موريتانيا والتجربة الديمقراطية بين الحكومة والأحزاب، السياسة الدولية، العدد١١٩، يناير، ١٩٩٥.
١٣٥. وليد محمود عبد الناصر، أدوار جديدة للأمم المتحدة داخل بلدن العالم الثالث، السياسة الدولية، العدد١١٧، ١٩٩٤.
١٣٦. وليد محمود عبد الناصر، المؤتمر الوطني الأفريقي ومعادلة التوازنات الصعبة، السياسة الدولية، العدد١١٠، أكتوبر، ١٩٩٢.
١٣٧. وهبي غبريال، البعد السياسي للشركات متعددة الجنسية، مجلة السياسة الدولية، العدد٤٤، نيسان، ١٩٧٦.
١٣٨. ياس خضر البياتي، الإستراتيجية الأمريكية للغزو الإعلامي، أهداف وأساليب الاختراق للوطن العربي، مجلة شؤون سياسية، بغداد، العدد ٢، أيار ١٩٩٤.
١٣٩. ياسين العيوطي، أفريقيا في عالم ما بعد الحرب الباردة، السياسة الدولية، العدد١٠٦، القاهرة، ١٩٩١.

الأطاريح الجامعية

١. حسين علوان، مشكلة المشاركة السياسية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٦.

٢. حسين علي البطاوي، العولمة والعالم الثالث، أطروحة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٨.

٣. رعد صالح الآلوسي، ظاهرة التحول نحو التعددية في العالم الثالث، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٨

٤. سعيد مجيد دحدوح، خصائص النظم السياسية في العالم الثالث، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٢.

٥. عبد الجبار أحمد عبد الله، العالم الثالث بين الوحدة الوطنية والديمقراطية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، كانون الأول ٢٠٠٠.

٦. عبد الجبار أحمد عبد الله، معوّقات الديمقراطية في العالم الثالث، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٤.

٧. علي محمد سعيد، الإطار الدولي للسياسيات الخارجية لدول العام الثالث، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٩.

٨. محمد حردان علي، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وانعكاساتها في بلدان العالم الثالث، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٨٦.

٩. مها عبد اللطيف الحديثي، مشكلةُ التعاقب على السُّلطة وأثرها على الاستقرار السياسي في العالم الثالث، أطروحة دكتوراه، كليّة العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٤.

١٠. نغم محمد صالح، التعددية الحزبية في أفريقيا، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٧.

الصحف والمجلات

١. جريدة الجمهورية، بغداد، العدد ٨٧٨٥، ٢٧ تموز، ١٩٩٤.

٢. جريدة العراق، بغداد، العدد ٦٩٨٠، ٢٩ كانون الثاني، ٢٠٠٠.

٣. مجلة الوطن العربي، العدد ١٥٧، شباط، ١٩٨٠.

المحاضرات

١. أنطوني ليك (مستشار الأمن القومي الأمريكي)، كلمته أمام كلية الدراسات الدولية المتقدمة، في جامعة هوبكنز، واشنطن، ٢١ أيلول، ١٩٩٣.
٢. صادق الأسود، الزعامة الملهمة في العالم الثالث، مركز الدراسات الفلسطينية، العدد ٣، حزيران ١٩٧٣.
٣. محمد فائق، حقوق الإنسان في عصر العولمة، رؤية عربية، كلمته في برلين، ٢٤ مارس، ٢٠٠٠.

التقارير

١. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦، نيويورك، ١٩٩٦.
٢. المؤتمر القومي العربي السابع، الوثائق والقرارات والبيانات، آذار، ١٩٩٧، الجزائر، حزيران، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧.

ثانياً: المصادر الأجنبية

١. Alfredo Stepan, military in politics in changing Brazil, Princeton University Press, New Jersey, ١٩٧١.

٢. Basil Davidson, Modern Africa, Longman, London, ١٩٨٩.

٣. Carol Lancaster, Democracy in Africa, Foreign Policy No, ٨٥, Winter, ١٩٩١.

٤. Chlapham, Christopher and Philip, George, The political Dilemmas of Military Regimes Burns and Noble Books, Ottawa, New Jersey, ١٩٨٥.

٥. David, Apter, Some conceptual Approaches to the Study of Modernization, Prentice Hall, New Jersey, ١٩٦٨.

٦. Dur Global night Bourhood, the Reptay the Commission on Global Governance, Oxford University Press, ١٩٩٥.

٧. Encyclopedia of Third World Revised Edition Volume ١, by George Thomas, Kurvan.

٨. Gbotokuma Zeke, Cultural Identity and Underdevelopment in Sub-Saharan Africa, Modern African Studies, V. ٤, ١٩٩٢.

٩. Girling, John L.S-America and Third world Revolution and intervention, London, ١٩٨٠.

١٠. Guess, George m-The politics of united states foreign Aid, ١٩٨٧.

١١. Henry Biennen, Armies and parties in Africa Princeton University, published in the U.S.A, New York, ١٩٧٨.

١٢. Joseph Rotalbat, The World Peace and the Developing Countries, MacMillan Press, London, ١٩٨١.

١٣. Kavin Kennedy, The Military in the Third World, Gerald Duck worth, London, ١٩٧٤.

١٤. Keith Somerville, "Africa Moves Towards Party Pluralism the World Today", August, ١٩٩١.

١٥. Larry Diammand, Democracy in Latin America, Lynner Rienner Publisher, U.S.A, ١٩٨٩.

١٦. Larry Diamond, Democracy in Developing countries Africa, Laynne Rienner Published, Colorado, U.S.A., ١٩٨٩.

١٧. Leonardo Tivey, the nation state, Martin Robertson Oxford, ١٩٨١.

١٨. Lucian W, Pye, The Politics of Southeast Asia, In Almond Cabriel, The Politics of the Developing Areas Princeton University Press, New Jersey, ١٩٦٠.

١٩. Maheshwari, shirram-politics of multinational corporations in the third world (political science Review), ١٨ Oct-Dec ١٩٧٩.

٢٠. Majed Khaduri, The Political Trends in the Arab World, the John Hopkins Press, London, ١٩٧٠.

٢١. Omarih Kokole, Ali A. Mazrui, Uganda, The Doul Polity and the Plural Society, in Larry Diamond.

٢٢. Paul Gammak, Third World Politics, Macmillan Education, London, ١٩٨٠.

٢٣. Robert Clerk, Power and Policy in the Third World, New York, ١٩٧٨.

٢٤. Samuel P. Huntington, Social and Institutional Dynamics of One Party Systems, Basic Book Inc., New York, ١٩٧٠.

٢٥. Singer, M. R-Weak States in the World of Powers (the Free Press, N.Y. ١٩٧٢.

٢٦. The Economist, ٢٥, II, ١٩٨٩.

٢٧. The Kyaw, Burma, The Political Integration of Linguistic and Religious Minority Groups, In Philip W. Thayer, Nationalism and Progress in Free Asia, The John Hopkins Press, Baltimore, ١٩٥٦.

٢٨. The World Bank World Development Report the State in a Changing World, Washington, D. C. ١٩٩٧.

٢٩. Unctad, world investment report ١٩٩٨ trends and determinants, printed United Nation, Geneva, September.